الحضارة والنظم الأوربية

في العصور الوسطى

القسم الأول

تأليف

الدكتور السيد الباز العريني
استاذ تاريخ العصور الوسطى
كلية الآداب - جامعة القاهرة

دار النهضة العربية
للطباعة والنشر
بيروت ص. ب ٧٤٩

الحضارة والنظم الأوربية

في العصور الوسطى

القسم الأول

تأليف

الدكتور السيد الباز العريني

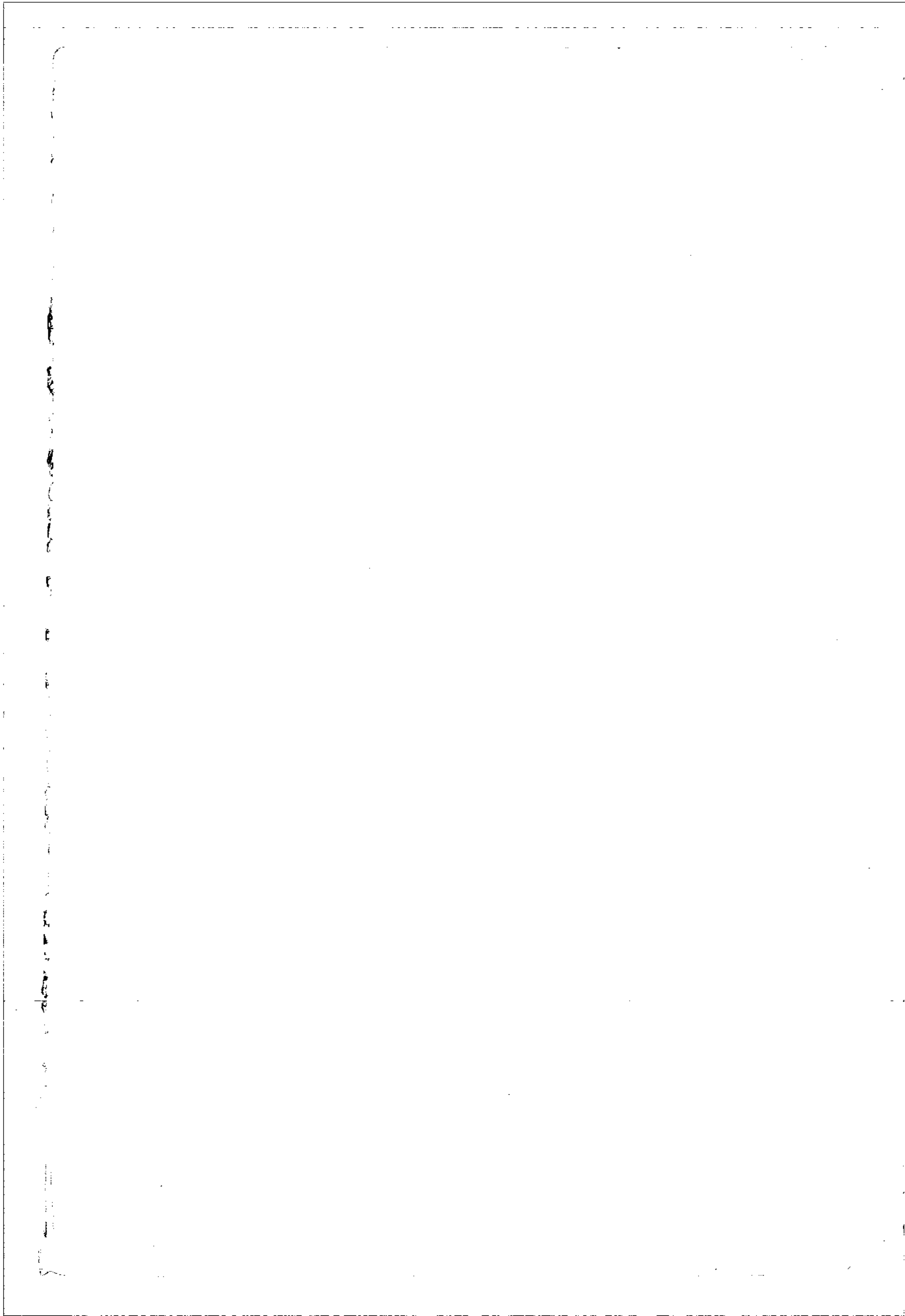
استاذ تاريخ العصور الوسطى

كلية الآداب - جامعة القاهرة

دار النهضة العربية

للطباعة والنشر

بيروت ص.ب ٧٤٩



محتويات الكتاب

تصدير

الواقع أنه لا بد من تقرير حقيقة هامة ، عند التعرض لدراسة تاريخ غرب أوربا فى العصور الوسطى ، كان لها أثر كبير فى تطور النظم والحضارة الأوربية . وهذه الحقيقة تتمثل فى المصدر الذى استمدت منه القرى مؤونتها وطعامها ، وهو الزراعة :

فالمعروف أنه ساد أوربا الغربية ، نوع من المستعمرات (المحلات) الزراعية ، اتخذت أسماء مختلفة كلها تؤدى معنى الضيعة ، التى تتمثل فى مجموعة من المساكن تقع فى وسط بقعة منزرعة ، يحيط بها أراض مهملة أو معدة للزراعة . ولكل دار فى القرية نصيب فى الأرض الصالحة للزراعة والمراعى ، ولها حقوقها فى الأرض الجرداء والغابات ، وانتجاع الكلأ . ومن الطبيعى أيضا أن يكون للسيد الإقطاعى نصيبه فى الأراضى القابلة للزراعة ، وفى المراعى والغابات . وما ترتب على النظام الإقطاعى من علاقات وحقوق وواجبات ، جعل القرية بالغة التماسك والصلابة . وترجع قوة هذا النظام إلى الاكتفاء الذاتى ، فالضيعة تكفى نفسها بنفسها ، وتتطلع إلى السيد لحمايتها ، وترجع إلى قسيسها فى الأمور الروحية :

على أن القرية لم تستطع أن تنعزل عن القرى المجاورة . فما يعقد من الأسواق الأسبوعية (markets) والسنوية (fairs) يدل ، لا سيما فى انجلترا ، على أن الضيعة تعتبر أيضا وحدة تجارية ، تصدر أساسا الحبوب وبعض الجلود والصوف ، وتستورد الحديد اللازم للمحاريث وسائر العدد والأدوات ، فضلا عن أنها تقوم بتوفير كل الحاجات اللازمة للسكان وللسيد وللموظفين .

ولا شك أن ما تعرض له النظام الإقطاعى من التطور ، يعتبر من العوامل التى أثرت فى الحياة فى العصور الوسطى ، واستندت إليه فى نموها

وتطورها ، التجارة والمدن وسائر مظاهر الحضارة . ففى العصر الحديث ، من اليسير نقل المؤن من مكان إلى مكان ، إذا تطلبت الحاجة ذلك . أما فى العصور الوسطى فلم يكن هذا الأمر سهلا . فالواضح أن كل مدينة كانت تعيش على ما يجلب إليها من المؤن ، برا وبحرا ، من مسافات قريبة أو بعيدة . على أن وجه الغرابة هو أن الضيعة كانت تنتج من فائض المحصول ما يزيد على حاجاتها ، ويكفى سد طلبات المدن والطبقات الحاكمة . فإذا قصرت القرية عن سد هذه الحاجات فذلك يرجع إلى ظهور طلبات أخرى ، لا تستطيع القرية أن تصدرها إلى المدن مثل الصوف ، أو أن السكان بالمدينة بلغ عددهم من الزيادة ما لم يستطع الفائض من الإنتاج أن يكفيهم .

ومن الأقوال المأثورة عند كتّاب العصور الوسطى « إن المجتمع يتألف من أولئك الذين يعملون ، وأولئك الذين يَحْرسون (يدافعون) ، وأولئك الذين يعبدون » . فيقصد الكتّاب ، بالعُمّال أولئك الذين يقومون بفلاحة الأرض ، والواضح أن هذه العبارة أغفلت الإشارة إلى التاجر وساكن المدينة . ولعل ذلك راجع إلى أنه من العسير إدماج التاجر والمدينة فى إطار العصور الوسطى . فنمو اقتصاد المدينة يعتبر بداية صورة جديدة للمجتمع ، ويعتبر شمال إيطاليا ، وجنوب ألمانيا ، والأراضى المنخفضة التربة التى نبتت بها المدن .

أما أولئك الذين يحرسون ، فالمقصود بهم أرباب الإقطاعات ، على الرغم من أن جيوش العصور الوسطى حوت فئات من الرماة والرجّالة ، لم يحوزوا إقطاعات ، برغم ما اشتهروا به من المهارة الحربية ، وما كان لهم من أهمية كبيرة . وترجع أهمية الإقطاع إلى ما ترتب عليه من خدمة عسكرية وقيام علاقة شخصية بين السيد والتابع . فإذا لم يؤد السيد ما التزم للتابع من واجبات ، فللتابع أن يلتمس سيدا آخر ، يحصل منه على إقطاع . وإذا لم يف التابع بواجباته ، فللسيد أن يسترد الأرض . على أن

نقطة الضعف فى النظام ، هى أن العقد فقد قيمته منذ أن حصل التابع على الأراضى من سادة عديدين .

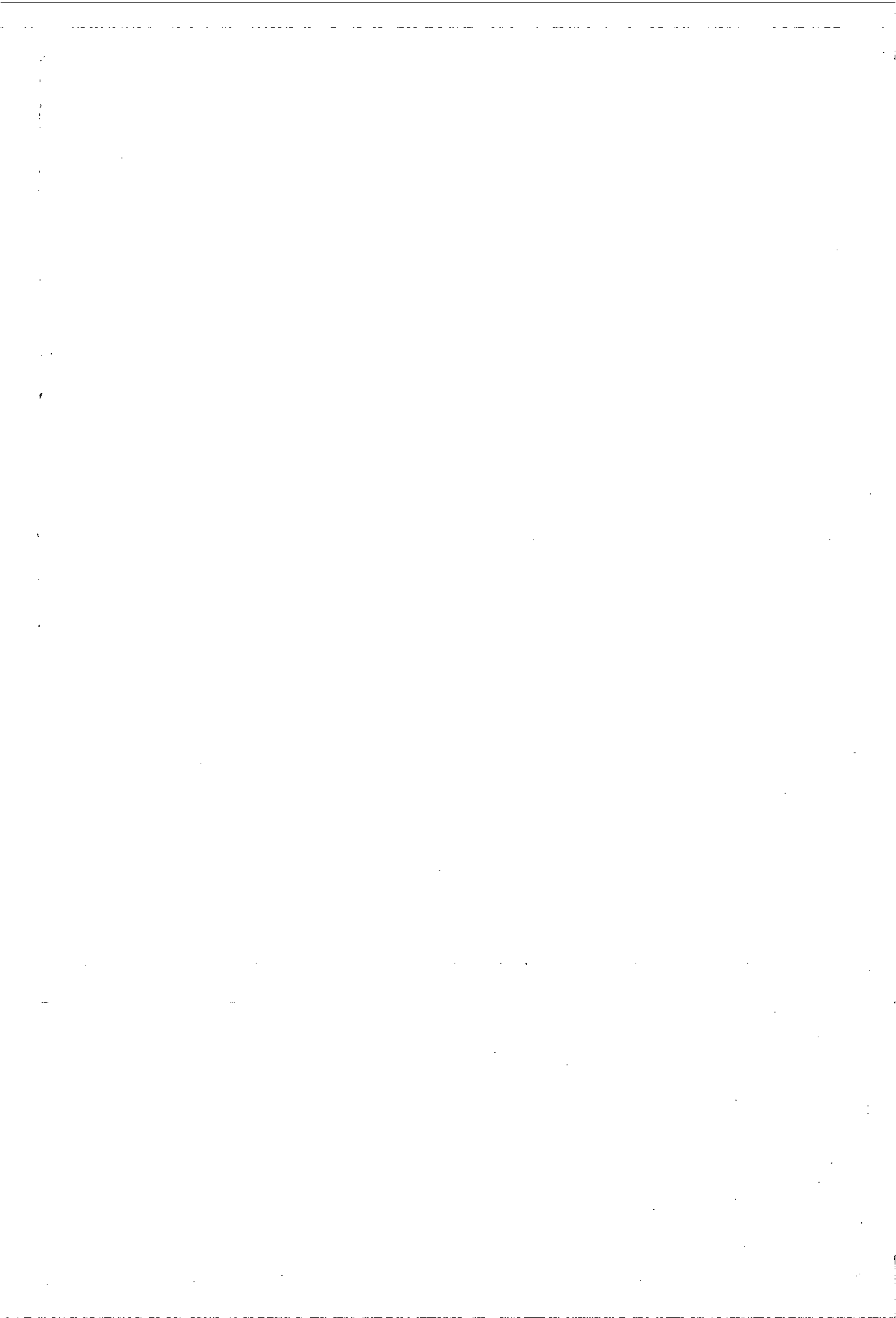
والواضح أنه يقصد بالذين يعبدون ، رجال الدين ، ولم نتعرض لهم فى هذا القسم من الكتاب ؛ نظراً لأن المقصود به دراسة النواحى الاقتصادية من الحضارة الأوربية ، وشرح الروابط والعلاقات التى نصادفها بين الموضوعات التى يعالجها هذا الكتاب . فما نلحظه من نمو وتطور كل مظهر حضارى واكتماله ، ثم تداعيه ، إنما يحدده ويتحكم فيه ، إلى حد كبير ، ما جرى من التطور التاريخى ، للأحداث السياسية فى العصور الوسطى .

ولذا جرى الحرص على الإشارة إلى هاتين الحقيقتين ، وهما أثر التطور التاريخى فى الموضوعات التى تناولها الكتاب ، وما كان من صلات وثيقة بين هذه الموضوعات وأهميتها فى تصوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى غرب أوربا فى العصور الوسطى .

والله ولى التوفيق ؟

القاهرة فى { ١٨ رجب سنة ١٣٨٣
٤ ديسمبر سنة ١٩٦٣ }

السيد الباز العرينى



الفصل الأول

تمهيد

التطور التاريخي للمجتمع الأوربي في العصور الوسطى

أطلق المؤرخون الأوربيون ، مصطلح العصور الوسطى ، على السنوات التي تفصل بين انهيار المدنية الرومانية ، وبين ما تراءى لهم من فجر مدنية العصر الحديث ، ونظرا لأنهم اهتموا أساسا بتاريخ شمال غربي أوربا ، إنجلترا ، وفرنسا ، وألمانيا ، اتخذوا تبعا لذلك التواريخ الفاصلة بين العصور المختلفة .

والمعروف أن العصور الوسطى امتدت منذ خلع روميلوس أغسطلوس ، آخر الأباطرة الرومان ، عن العرش سنة ٤٧٦ ، إلى حوالي سنة ١٥٠٠ م ، إذ اعتبر هؤلاء المؤرخون ، النهضة الأوربية ، بدء العصر الحديث ، واعتبروا القرن الرابع عشر بداية لها في إيطاليا ، وجعلوا انتشارها في غرب أوربا ، في السنوات السابقة على سنة ١٥٠٠ ؛ والسنوات اللاحقة لها . فكأن العصور الوسطى بمعناها الأصلي ، شملت حقبة زمنية ، بلغت في شمال غربي أوربا حوالي ألف سنة ، بينما جرى تقديرها في إيطاليا بنحو ٨٥٠ سنة . غير أن هذا المصطلح لم يختلف عن سائر المصطلحات التاريخية ، في أن الباحثين استخدموه وفقا لرغباتهم وأمزجتهم . إذ أن ثمة نزعة قوية لرد بداية فترة العصور الوسطى إلى سنة ٣٠٥ ، وهي السنة التي توفي فيها الإمبراطور دقلديانوس . كما أن ثمة من الشعور والإدراك ، ما يجعل هذه المرحلة من التاريخ ، تشمل أيضاً تاريخ شرق أوربا . وهذا الاتجاه إنما اتخذته موسوعة كمبردج في تاريخ العصور الوسطى .

فاتخذت سنة ٣٠٥ بدء التاريخ العصور الوسطى ، وخصت الدولة البيزنطية بقسط كبير من الاهتمام والدراسة ، فأفردت لها مجلدا خاصاً .

على أن هذه الدراسة اقتصرت على معالجة غرب أوربا ، لاسيما الجزء الشمالى الغربى منها ، من حيث الحضارة والنظم .

والواقع أن مدنية العصور الوسطى لم تمس من حوض البحر المتوسط إلا إيطاليا ، وجنوب فرنسا ، والجزء الشرقى من أسبانيا . وعلى الرغم من الأهمية الاقتصادية والحضارية لهذه الأقاليم ، فى العصور الوسطى ، فإنها لم تكن بالغة الأهمية من الناحية السياسية . ذلك أن مركز القوة والسلطان فى العصور الوسطى ، إنما وقع فى الشمال فى بيئة شديدة الاختلاف . فالإقليم الذى يقع شمال الأراضى المنخفضة التى تحف بالبحر المتوسط ، كاد يغطيه بأسره غابات شاسعة من البلوط والسنديان ، واشتهر بوفرة المياه اللازمة للرى ، واعتدال المناخ صيفا ، والبرودة شتاء ، وبخصوبة تربته . ولجأ السكان فى عصور ما قبل التاريخ إلى أن يزيلوا الغابات ، فى بعض الجهات ، كيما يقيموا لأنفسهم قرى ينزلون بها ، ويتخذوا حقولا لهم . وبمضى الزمن ازدادت المحلات والمساكن ، غير أن الغابات لم تختف نهائيا . إذ أن المناخ الرطب يساعد على سرعة نموها من جديد ، إذا غادر الناس مواطنهم . والخلاصة أن ثمة من الأراضى ما يصلح للزراعة ، إنما تحتاج إلى أساليب تختلف عن تلك التى تجرى فى إقليم البحر المتوسط .

وهذا الإقليم الشاسع ، يمتد من الشاطئ الغربى لإيرلندة ، إلى الحدود الحالية للشعوب الصقلبية ، ومن بحر الشمال وبحر البلطيق إلى البحر المتوسط . وخضع هذا الإقليم حتى القرن الرابع قبل الميلاد للكلتيين الذين ينتمون للجنس الألبى ، وتعتبر القبيلة الوحدة السياسية عندهم ، وعاش الكلتيون على الفلاحة وتربية الماشية .

ثم خضع الكلتيون لعنصر جديد ، يتمثل فى التيوتون أو الجرمان ، فطردوا ، بعد أن خرجوا من اسكنديناوة ، الكلتيين من إقليم ألمانيا الحالية ، واحتلوا الإقليم الواقع عند مصب نهر الراين وشرق إنجلترا زمن يوليوس قيصر ، ثم أوقفت الجيوش الرومانية زحفهم جنوبا وغربا مدة أربعة قرون .

ولما أخذت الإمبراطورية الرومانية فى التداعى فى القرنين الرابع والخامس ، شرع الجرمان فى التحرك من جديد ، فاحتلوا شمال غالة ووادى نهر الرون الأعلى ، والساءون ، ووادى نهر البو (بشمال إيطاليا) ، فضلا عن إنجلترا .

وعلى الرغم من أن المغيرين من الجرمان المحاربين حكموا فترات طويلة فى وسط إيطاليا وجنوبها ، وجنوب فرنسا ، وأسبانيا ، وشمال إفريقية ، فإنهم لم يبلغوا من كثرة العدد ، ما يؤدى إلى تأثير جوهرى فى تركيب السكان والنظم السياسية بتلك الأقاليم . على أنه ما كاد ينتهى القرن السادس الميلادى ، حتى أضحى شمال غربى أوربا أرضا جرمانية ، ولم يبق من الحضارة الكلتية إلا آثار ضئيلة فى اسكتلندة وويلز وإيرلندة وبريطانيا .

ويتبين من الوضع فى غرب أوربا ، سنة ٨٠٠ ، أن مركز القوة انتقل من إقليم البحر المتوسط إلى الشمال ، وتحول من يد الرومان إلى الجرمان . إذ تم فى تلك السنة ، تتويج شرلمان فى روما على أنه إمبراطور رومانى ، حكم إيطاليا وغاله ، وشطرا من شمال أسبانيا ، وحاول أن يحمل الإمبراطور البيزنطى على أن يعترف به إمبراطورا . ومع ذلك فإن شارلمان لم يكن أصلا إلا ملكا جرمانيا يحكم دولة جرمانية ، ويقع مركز سلطانه فى الأقاليم الواقعة على ضفتى الجزء الأدنى من نهر الراين ، واتخذ آخن مقرا له . وأكثر من ذلك أن سلطته فى إيطاليا ، إنما استندت إلى استحوازه على تاج جرمانى ، وفرضه السيادة على شعب جرمانى ، وهم اللومبارديون .

ويقع فى خارج إمبراطورية شارلمان ، مجموعتان هامتان من الشعوب الجرمانية ، وهما الإنجليز السكسون فى انجلترا ، والسكنديناويون بدانمرقة والنرويج والسويد . ويقع وراء هذه الإمبراطورية من جهة الغرب بقايا المدنية الكلتية . إذ أن الاسكتلنديين القادمين من ايرلنده ، استطاعوا أن يقهروا الكلتيين ، وأن يقيموا مملكة اسكتلنده ، فأقاموا لهم مملكة فى جنوب غربى اسكتلنده وشمال غربى انجلترا ، وحكموا فى ويلز وايرلنده ، وبريتانى .

وإلى الجنوب من مملكة شارلمان ، تقع أملاك الدولة الإسلامية . فشمل حكم المسلمين ، كل أسبانيا ، ماعدا ثغر برشلونه الذى استولى عليه شارلمان . وبسط المسلمون أيضا سلطانهم على شمال إفريقية ، وشنوا هجمات بحرية عنيفة على الجزائر الواقعة فى غرب البحر المتوسط . وامتدت غارات المسلمين حتى بلغت سواحل جنوب غالة .

واتصلت الإمبراطورية الكارولنجية بأملاك الصقالبة فى الجهات الواقعة إلى الشرق ، والممتدة من بحر البلطيق إلى نهر الدانوب . وعلى الرغم من أن شرلمان قام بحملات حربية عديدة إلى ما وراء نهر الالب ونهر السال ، اللذين يؤلفان الطرف الشرقى للأراضى الجرمانية ، فالواقع أن هذه الحملات لم تكن فى جوهرها إلا حملات تأديبية ، فلم يحاول شارلمان أن يحتل الإقليم الذى أغار عليه .

على أن الملوك الجرمان وأتباعهم هم الذين تولوا فى العصور الوسطى إعادة فتح شرق ألمانيا . وتولى أبناء شرلمان ، بمساعدة الفرسان اللومبارديين طرد الأفار من الجهات الواقعة على رأس بحر الأدرياتى . بينما لا زال الساحل الشرقى لإيطاليا وصقلية ، يعترف بحكم الإمبراطور البيزنطى .

وشهد القرن التاسع الميلادى ، ما قام فى غرب أوربا من إمارات مسيحية ، شملت الإمبراطورية الكارولنجية وانجلترا الأنجلوسكسونية ، والبلاد الكلتية ، وكلها أصبحت فريسة للمغيرين من غير المسيحيين . فخرج من اسكنديناوه آخر هجرة جرمانية كبيرة . وهذه الحركة إنما دفعها قوتان :

زيادة عدد السكان ، وتطور الملكيات فى اسكنديناوة . فترتب على العامل الأول ، أن أضحت الحياة من القسوة والشدة بداخل البلاد ، ما حمل الناس على أن يلتمسوا لهم معاشا خارج اسكنديناوه . أما العامل الثانى ، وهو نمو السلطة الملكية ، فإنه أدى إلى استتباب الأمن الداخلى ، فلم يعد ثمة ما يدعو لإثارة الحرب والنهب . وانقسم سكان اسكنديناوه فى القرن التاسع إلى مجموعتين : الفلاحين الذين يزرعون الأرض ، والفيكنج الذين يقومون بالحرب والقتال . والفيكنج هم أول من بادروا إلى الإغارة بحرا على سواحل غرب أوربا ونهبها . ولم تحدث هذه الحملات أول الأمر إلا صيفا ، ثم واصلوا الإغارة شتاء فى جهات أخرى ، وتوغلوا إلى داخل البلاد . فالأراضى المنخفضة وغرب فرنسا والجزائر البريطانية ، تعرضت لما أحدثه الفيكنج من التخريب الشامل . وإذا تهيأت للفيكنج الأحوال للاستيلاء على إقليم من الأقاليم ، جاء من بلادهم فى أعقابهم فلاحون لزراعة الأراضى الجديدة . والمعروف أن شارل الساذج ، ملك الفرنج ، منح أحد زعماء الفيكنج ، الأراضى الواقعة عند مصب نهر السين ، أملا فى أنه يقوم بحماية مملكته من غارات الفيكنج . على أن هؤلاء الفيكنج لم يلبثوا أن استولوا على كل ما صار معروفا باسم نورمانديا ، أرض الشماليين . وشن الفيكنج حربا عنيفة طويلة الأمد ضد الفرد ملك وسكس ، الذى يعتبر أكبر ملوك انجلترا . وانتهت هذه الحرب بعقد معاهدة ، اقتسموا بمقتضاها الأراضى مع الفرد ، وعلى الرغم من طردهم من الإقليم الدانى ، فإن عددا ضخماً من السكنديناويين ظلوا مقيمين به . واستولى الفيكنج أيضا على المملكة الكلتية المعروفة باسم Strathclyce ، ووسعوا رقعتها حتى أصبحت تشمل ما هو معروف الآن باسم لانكشير . واحتل الفيكنج الجزائر الواقعة تجاه الســاحل الغربى لاسكتلنده ، وجزيرة مان فى البحر الإيرلندى . وظل أحد ملوكهم يتخذ مقره فى جزيرة مان حتى القرن الثالث عشر . وتعرضت ايرلنده لغزو

الفيكنج ، فحكموا جانبا منها فترة من الزمن ، ومن معاقلهم بها دبلن ، ووترفورد وديكسفورد . وحدث آخر الأمر ، أن استقر الفيكنج والفلاحون منهم بجزيرة ايسلنده ، ثم ارتحلوا إلى جرينلنده . ومن الواضح أنهم أقاموا على ساحل أمريكا الشمالية محلة لهم استمرت فترة من الزمن .

أما الفيكنج الذين أغاروا على ساحل بحر الشمال والمحيط الأطلسى فكانوا من الدانيين والنرويجين . بينما اتجه السويديون صوب الشرق ، فاستولوا على كل ساحل بحر البلطيق ، ونفذوا إلى أرض الصقالبة ، فأقاموا لهم معاقل ، أمثال نوفجورود وكييف ، فحكموا منها الصقالبة المحليين . وما كاد القرن التاسع الميلادى ينتهى ، حتى صار للفيكنج سلسلة من الإمارات ، امتدت من نوفجورود إلى البحر الأسود ، واتصلت هذه الإمارات تجاريا بالقسطنطينية ، وترتب على ذلك أن تحولت إلى المسيحية بفضل المبشرين البيزنطيين ، فأضحت بذلك تؤلف جانبا من مدنية شرق أوربا .

وإذ أثار الفيكنج الاضطراب بشمال أوربا المسيحية ، أخذ سلطان المسلمين يمتد ويتسع فى الجنوب . ففى أثناء القرن التاسع ، استولوا على جزائر البليار ، وصقلية ، وسرذينية ، وقورسقة ، وأغاروا على جنوب إيطاليا ، بل حاصروا روما ذاتها . ففى سنة ٩٠٠ صار المسلمون سادة فى غرب البحر المتوسط ، لا ينازع أحد سلطتهم . وفى تلك الأثناء ، لا زال الشطر الشرقى من الإمبراطورية الكارولنجية يواجه المجريين الذين لم يكونوا سوى فئة من العنصر المغولى ، يمتون بصلة قوية للهون والأفار . واحتل المجريون سهل المجر العظيم ؛ وظلوا يغيرون على شرق ألمانيا .

على أن ما تعرضت له أوربا المسيحية من هجمات ، لم تلبث أن توقفت فى القرنين العاشر والحادى عشر . وما حدث سنة ٩١١ من منح نورمانديا إلى رولو ، أوقف فعلا غارات الفيكنج على فرنسا . واسترد

أحفاد الفرد ، سنة ٩٣٩ ، ما احتله الدانيون من أرض إنجلترا . على أن غارات الدانيين لم تتوقف على إنجلترا إلا عندما فتحها وليم دوق نرمنديا ، سنة ١٠٦٦ ، فأقام بها نظاما حربيا قوياً ، استند إلى شبكة من الحصون .

وتوقفت غارات المجريين ، بعد أن أنزل بهم الإمبراطور أوتو الأول ، سنة ٩٥٥ ، الهزيمة الساحقة فى معركة لينشفيلد Lechfeld . واستطاع مغامرون أشداء من نورماندیا ، أن ينتزعوا من المسلمين ، بين سنتى ١٠٥٧ و ١٠٩١ ، جنوب إيطاليا وصقلية ، فأقاموا مملكة نرمندية بنابولى وصقلية . وشهد القرن الحادى عشر أيضاً ، استيلاء أساطيل جنوة وبيزا على جزيرتى قورسيقة وسردينية .

ولما توقفت الغارات ، ازدادت حالة أوربا سوءاً . فلم يعد بها مدن بالمعنى الاقتصادى المعروف ، فحل الخراب بالعمائر التى تقع حول الكاتدرائيات والأديرة ، وتناقص عدد السكان ، وخربت الأراضى الزراعية ، وتحولت إلى غابات أو إلى مراعى . ثم أخذ المجتمع ينهض ، ويقيم النظم التى تناولها هذا الكتاب . فعلى الرغم من أن جذور حضارة العصور الوسطى ، امتدت فى أعماق الماضى ، فإنها نبتت وأينعت أثناء القرن الحادى عشر والثانى عشر والثالث عشر . وظهر النظام الإقطاعى فى فرنسا وساد بإنجلترا وإيطاليا وألمانيا وفلسطين ، على أن الترتيب الزمنى اختلف باختلاف البلاد . وللنظم الإقطاعية أهمية كبيرة فى اسبانيا واسكنديناوه . والراجح أن نظام الضياع ظهر فى وقت واحد مع النظام الإقطاعى فى إنجلترا وفرنسا وغرب ألمانيا ، وساد فى صور مختلفة فى معظم أنحاء أوربا ، وانتقل نظام الضياع إلى الأقاليم التى استردها الجرمان من الصقالبة ، ولم يلبث أن شاع بين الصقالبة المجاورين ، ومنهم انتقل إلى روسيا .

والخلاصة أن هذا الإقليم ، غرب أوربا ، جعل له مناخه وتربته وخططه وتركيبه العنصرى ، من الوحدة ، ما لم نجدها فى شطر كبير آخر بأوربا . فمن حدود ويلز إلى نهر الإلب ، ومن بحر الشمال وبحر البلطيق إلى جبال الأوفرن والالب ، توافرت بهذا الإقليم الخصوبة ومياه الرى ، ولم يكن به من الجبال إلا فى جهات الهارتز بسكسونيا ، وتكاثر به القرى والغابات ، والمناخ لطيف صيفاً ، بارد شتاء ، والتربة ثقيلة خصيبة . والملحوظ أن هذا الإقليم درج على خطة واحدة فى الزراعة ، وتجانس به سائر السكان ، فغلب عليه الكلتيون ، ثم الجرمان . وارتبط السكان سويا بالحضارة الرومانية المسيحية ، والمذهب الكاثوليكى ، وتعتبر اللاتينية لغة القرأءة والكتابة بهذا الإقليم ، فاشترك سائر السكان فى تراث واحد ومشاكل واحدة .

الفصل الثانى

النظام الإقطاعى

فى أثناء العصور الوسطى بأوربا ، تعتبر القلعة والقرية والمدينة ، مراكز الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وللناس الذين يعيشون بكل من هذه المواضع نظمهم الخاصة . واستخدم المؤرخون الأوربيون مصطلح « النظام الإقطاعى » للدلالة على النظم السائدة فى القلعة والقرية ، على حين أن المؤرخين الإنجليز والأمريكيين ، يقصرون إطلاق هذا المصطلح على النظم التى سادت بين الذين عاشوا بقلعة الشريف أوالنبيل . أما الذين أقاموا بالقرى فخضعوا لما يعرف بنظام الضياع . وفى هذا الفصل تجرى معالجة النظام الإقطاعى بمعناه المحدود الذى يرتبط بطبقة النبلاء . أما نظام الضياع أو النظام القروى ، فسوف نفرد له فصلا خاصا .

ما هو النظام الإقطاعى :

استخدم المؤرخون لفظة الإقطاع فى معنيين : ففى المعنى الأول اعتبروا النظام الإقطاعى صورة من المجتمع ، توافر به من الخصائص ما يجعل تعريفه وتحديده أمراً سهلا يسيراً . وهذه الخصائص والمظاهر يصح تلخيصها فيما يأتى : نمو التبعية الشخصية وتطورها فى المجتمع ، وماكان لفئة حربية خاصة من مكانة رفيعة فى المجتمع ، والأنواع المختلفة للحقوق التى على الأرض ، وارتباطها بالتبعية الشخصية ، وانقسام السلطة السياسية ، بين جماعة من الأفراد يمارسون السلطات والوظائف التى كانت تمارسها الحكومة ، فانتقلت إليهم بعد تداعى الدولة وانهيارها . وهذا النوع من المجتمع ، سواء جرت تسميته إقطاعا أو نظاماً إقطاعياً ، هو الذى ساد غرب أوربا فى

القرن العاشر والحادى عشر والثانى عشر . ظهر فى فرنسا وبرجنديا وإيطاليا ، وكلها إمارات كانت أصلا تؤلف شطراً من الإمبراطورية الكارولنجية . وساد أيضاً فى إنجلترا وبعض الممالك المسيحية فى أسبانيا ، وامتد إلى الإمارات المسيحية (الصليبية) فى الشرق الأدنى .

أما المعنى الثانى للإقطاع فيتمثل فى أنه عبارة عن طائفة من النظم ، فرضت على الرجل الحر الولاء (التبعية) والخدمة : ولا سيما الخدمة الحربية ، يؤديها لرجل حر آخر (السيد) ، يلتزم بحماية تابعه والإنفاق عليه ، وتطلب ذلك منه أن يبذل له قطعة أرض اتخذ اسم إقطاع . وهذا المعنى أكثر تحديداً من المعنى الأول ، ويعتبر المعنى الفقهى أو القانونى لمصطلح إقطاع .

وكيفما كان الأمر ، فالعناصر الجوهرية فى كلا المعنيين للنظام الإقطاعى ، تتمثل فى السيد ، والتابع ، والإقطاع . فالتابع يرتبط بالسيد بعلاقة شخصية وثيقة تجعل منه تابعاً ، فيحلف له يمين الإخلاص ، ويبذل له الولاء (التبعية) ، وقد يحصل من السيد على إقطاع من الإقطاعات ، أى أنه يستغل شيئاً ذا فائدة ونفع ، هو عادة عبارة عن قطعة أرض ، ويفيد من الناس النازلين بها . والراجح أن يمين الإخلاص لم يترتب عليها إلا علاقة شخصية بحتة ، ولم تنطو على امتيازات اقتصادية ، على حين أن الولاء والتبعية تطلب ضمان العيش والكساء ، ولو لم يجر بذل إقطاع من الإقطاعات . على أن هذه التفرقة لا يصح إقرارها بصفة نهائية ، وحاول كثير من المؤرخين أن يلتمسوا فرقاً ظاهراً بين الإخلاص والولاء ، غير أن جهودهم لم تنجح فى إدراك التفرقة بين المصطلحين . فالمعروف أن كل الأتباع يحلفون يمين الإخلاص ويؤدون الولاء . فإذا حصل التابع على إقطاع ، تقرر أن يؤدى مقابل ذلك خدمات معينة . واقترن بدء العلاقة بين السيد والتابع ، بإجراء طقوس خاصة ، كأن يركع التابع أمام السيد ،

ويجعل يديه بين يدى السيد ، ثم يحلف يمين الإخلاص ، فإذا جرى بذل الإقطاع ، منحه السيد عادة ما يرمز إلى ذلك ، كأن يقدم له شيئاً من تراب الأرض .

أصول النظام الإقطاعى:

(١) الأصل الجرمانى :

يصح أن نلتمس النظام الإقطاعى فى العصور الوسطى فى مملكة الفرنجة الميروفنجيين ؛ لا سيما فى قلب المملكة ، غالة ، بين نهر اللوار ونهر الراين . والواقع أن غالة زمن الميروفنجيين ، طفحت بالفوضى والاضطراب . ولعل السبب الأساسى لهذه الفوضى ، يرجع إلى ما وقع من العداوات بين الأسرات الحاكمة ، والتى نبعت من العرف الذى يقضى بأن يقتسم الإرث أولاد الملك عند وفاته ، فنشأت بذلك ممالك أوستراسيا ونوستريا وبرجنديا . يضاف إلى هذا العامل ما حدث من المنازعات بين الفئات الأرستقراطية فى الأقاليم ، من أجل السلطة والنفوذ . وزاد الأمر سوءاً أن الحكومة لم يكن بوسعها أن توطد الأمن والسلام ، وتكفل الطمأنينة للسكان ، نظرا لأن النظام الإدارى كان بسيطاً وساذجاً ، ولم يكن الموظفون كثيرى العدد ، ولم يكن لهم من الدراية والخبرة بأعمال الحكومة ، ما يصح الاطمئنان إليهم .

وهذا المجتمع يعتبر خير وسط ، وأحسن بيئة ، تنمو بها فئات الأتباع ، ولا سيما الأتباع المسلحون . فأولئك الذين استشعروا الضعف ، وأحسوا بالحاجة إلى الحماية ؛ سعوا إلى التماسها عند جيرانهم الأقوياء مقابل تأدية نوع من الخدمة . ومن ناحية أخرى حرص كبار الملاك ، إما رغبة منهم فى أن يشاركوا فى الأمور السياسية ؛ أو الإفادة من الفوضى السياسية ؛

فى توطيد سلطانهم وزيادة ثروتهم ؛ على أن يتخذوا لهم أتباعا لتحقيق أغراضهم ؛ ويصبح أن يمدوهم بالسلاح .

على أن هذين الإجراءين لا يعتبران القاعدة السائدة . إنما جرى العرف على أن يجعل الرجل الحر نفسه تحت حماية شخص آخر ؛ وفى خدمته . وهؤلاء الأفراد ، هم المعروفون بالأتباع .

لم تكن هذه الظاهرة أمراً جديداً ؛ وإنما الجديد فيها أنها شـــاعت وانتشرت . فالواقع أن نظام الأتباع يرجع إلى أصول جرمانية ورومانية ؛ ثم اجتمع الأصلان الجرمانى والرومانى ؛ ونجم عنه فيما بعد الأتباع المعرفون فى النظام الإقطاعى .

فالألمان ؛ وفقاً لما أورده تاكيتوس فى كتابه جرمانيا Germania ؛ برغم انقسامهم قبائل عديدة ؛ يؤلفون أمة واحدة اشتركت فى صفات عامة ؛ واتخذت أسلوبا مشتركا فى الحياة . فالألمانى الأصيل محارب ؛ وهب نفسه للقتال ؛ وشغف بالشراب والطعام والقمار ، بينما تولى الرقيق والنساء ؛ إدارة شئون داره وفلاحـــة أراضيه . ولم يكن حكام الألمان إلا زعماء محاربين ؛ ولم تكن جمعياتهم إلا جماعات حربية ؛ ولم يمارسوا شيئا سوى الحرب ، غير أن العرف قضى بألا يحمل أحد السلاح إلا بموافقة القبيلة ، فيتلقى الفتى ، أمام الجمعية الترس والحربة ، من والده أو من أحد أقاربه أو من أحد الزعماء المشهورين . ويتلقى الفتى التدريب على استخدام السلاح بين رفاقه من أتباع أحد السادة المشهورين . وكل واحد من هؤلاء السادة يحاول أن يفوق منافسيه بما يكنه أتباعه له من الولاء ، وبما يشتهرون به من البسالة ، فإذا أعد حملة ، اجتمع حوله أتباعه أو حلقته comitatus (gefolgschaft) ، وهم من المحاربين الأحرار ، خدموا زعيمهم عن طيب خاطر ، فقاتلوا معه ، ومن أجله ، باعتبارهم من ألزامه المقربين . ويحلف هؤلاء الرجال للزعيم على الإخلاص المطلق

والطاعة التامة ، ويحصلون مقابل ذلك على السلاح والمؤونة والثياب وجانب من الغنيمة .

وأغار الجرمان على الأقاليم الغربية من الإمبراطورية الرومانية ، ثم استطاعوا أن يسقطوا هذه الإمبراطورية سنة ٤٧٦ ، فأقاموا ممالك بهذه الأقاليم ، ظلت زمنا طويلا تسيطر على غرب أوربا ، على أن معظم هذه الشعوب الجرمانية ، كان يصح أن تبقى على بداوتها ، لولا اختلاطها بالشعوب الأصلية وأخذها بالنظم الرومانية . ومع ذلك فإن قدرا كبيرا من العرف الجرمانى ، لاسيما ذلك الذى يتعلق بحياة طبقة المحاربين ، ظل حافظا لقوته الأصلية . فما أورده تاكيتوس عن نظام الأتباع ظل معروفا فى القرون التالية عند القوط والفرنجة واللومبارديين والإنجليز السكسون ، وكذا عند الفيكنج . وهذه الرابطة الشخصية ظلت قائمة بين الغزاة الجرمان الذين استولوا على أملاك الدولة الرومانية ، ولا زالت بالغة الشرف والقيمة للجانبين ، السيد والتابع . فإذا أصبح المحارب الحر ، الذى يرى فى حمل السلاح ذاته ، مظهرا من مظاهر التشريف ، تابعاً لأحد السادة ، فإنه يفعل ذلك من تلقاء نفسه ، وعن طيب خاطر ، ويتطلع إلى أن يبذل له السيد من سبل المعيشة ما يتفق مع مكانته ، ولا يجد التابع فى ذلك امتهانا لكرامته ، وليس ملزما بأن يرتبط بالسيد مدى الحياة ، فيصح أن تنقطع الصلة باتفاق الطرفين . على أن الفتى الذى يلحق بجماعة من أجل المغامرة والخبرة والتجربة ، يأمل فى يوم من الأيام ، بأن يكون له أتباع ، فمن الطبيعى أن كل رجل تتوافر لديه الثروة والشهرة ، يجذب إليه الرفاق .

وأطلق ملوك الفرنجة فى القرنين السادس والسابع ، على طائفة من الأتباع الأحرار ، جعلوا أنفسهم تحت حماية الملك الشخصية ، أو فى خدمته ، اسم trustis أو antrustiones ، وهذه اللفظة تقابل كلمة comitatus ، ومعناها التابع . وهذه الفئة لم تكن إلا أتباعا مسلحين ،

ينتمون للملك . وللتابع من الفدية ثلاثة أمثال فدية الشخص العادى : أى أنه إذا لقى مصرعه ، تحتم على القاتل أن يدفع لأسرته من المال ما يضارع ثلاثة أمثال ما يجرى دفعه عند مصرع أحد الأشخاص الأحرار . فما كان بين التابع والملك من علاقة شخصية مباشرة ، كفلت له قدرا من الحماية ، وجعلته من فئة المحاربين المختارة ، وصار ينتمى لفئة من السكان تحتل أعلا مكانة اجتماعية .

وإلى جانب هذه الفئة من الأتباع التى احتلت المكانة العليا من الناحية الاجتماعية ، نصادف طائفة أخرى كبيرة العدد من الأحرار ، الذين تكفل بمعيشتهم ، الملك ، والرجال الأقوياء الأشداء ، وأرباب النفوذ والسلطان . واتخذ هؤلاء الأتباع اسم gasindi ، ونظرا لأنهم نشأوا من أصل وضيع ، جرى نعتهم بلفظتى puer ، vassus[1] . ومهما يكن من اختلاف المصطلحات ، حفلت مصادر الفرنجة فى القرنين الثامن والتاسع بالإشارة إلى الأتباع vassals . الذين بفضل كونهم من أتباع الملك ، نالوا تقديراً خاصاً فى الإمبراطورية الكارولنجية ، إذ جرى فى أحوال كثيرة ، استخدامهم فى سفارات حكومية . وأكثر من ذلك أهمية أنهم كانوا يعتبرون صفوة الجيش ، يؤلفون فئة الفرسان الدارعين ، ويتولون عادة قيادة جماعات من أتباعهم إلى ساحات القتال ، ولمواجهة هذه الالتزامات يحظون بضياع منتزعة من أراضى الملك ، أو الأراضى

---

(١) الواقع أن لفظة vassus ، التى سوف يتردد ذكرها ، ترجع إلى الأصل الكلتى gwas ، بمعنى الخادم أو الصبى . ثم دخلت فى اللغة اللاتينية برسم vassus . أما لفظة vassalus فجاءت من لفظة gewassawl ، ومعناها الشخص الذى يؤدى الخدمة . وفى العصر الميروفنجى كانت لفظة vassus ، تؤدى معنى العبد ولم يختف هذا المعنى فى القرن الثامن الميلادى . غير أن هذا اللفظ صار يطلق على الأشخاص الأحرار ، الذين ينتمون إلى أحد السادة . ولاشك أن استخدام هذا اللفظ فى هذا المعنى يرجع إلى ماقبل سنة ٧٠٠ م .

المصادرة من الكنيسة ، على أن أتباع السادة لا الملوك كانوا يعتبرون محاربين من الطراز الأول ، على الرغم من أنهم فقراء ، وليسوا من فئة ممتازة ، ومع ذلك فهم أعلا مكانة من سائر الفلاحين .

(ب) الأصل الروماني :

كان نظام الأتباع معروفا أيضاً عند الرومان ، واتخذ اسم Clientele (التبعية) . فإذا أطلق الروماني للعبد حريته ، جرت العادة بأن يظل الشخص المعتق من موالي سيده وأتباعه . هذه العلاقة يصح أن نلمسها فى العصر المتأخر للإمبراطورية الرومانية . إذ أن احتراف الجندية لم يلق من التقدير ما يلقاه النبلاء والأشراف ، لأن معظم الرعايا الرومان ظلوا زمنا طويلا يتجنبون الخدمة العسكرية ، فكانت الفرق الرومانية تتألف أساساً من المتبربرين . ولجأ كبار الأعيان من الرومان إلى أن يتخذوا لأنفسهم حرساً من المأجورين ، الذين ينتمون إلى أصل وضيع أو كانوا من الأرقاء . ووفقا للعرف يصح للعبد المعتق أن يكون من أتباع أحد سراة الرومان ، بمقتضى اتفاق يقضى بأن يرعاه هذا الروماني . فاعتمد التابع أساساً فى حياته على السيد ، وفى مقابل ما يناله من المنح المالية والمؤونة ، والثياب ، يشترك فى المناسبات العامة مع حاشية السيد . على أن التبعية Clientage التى لم تنطو على خدمة عسكرية تختلف فى نظامها عن نظام الرفاق المعروف عند الجرمان . وهذا الاختلاف ظل قائماً ، على الرغم من انتشار النظام الروماني بين الفرنجة الذين غزوا غالة .

ويصح أن يلتمس الأحرار الفقراء الحماية Patrocinium من أحد السناتوريين ، فيصيرون بذلك أتباعاً له . وترتب على عقد الإلجاء commendatio الذى بمقتضاه تبذل الحماية ، أن يلتزم الملجئ بخدمة سيده واحترامه ، دون أن يؤثر ذلك فى مكانته باعتباره من الأحرار ، ويتكفل

السيد بالإنفاق عليه وحمايته . كأن ينزله بداره ، أو يجرى عليه الرواتب ، أو يهديه قطعة أرض . ويطلق على هذا الشخص الذى يلتمس الحماية رجل homo . وعلى السيد لفظة dominus ، senior seigneur . غير أن المعروف فى العصور الوسطى أن رجال السيد ، يشملون أرقاءه وفلاحيه على اختلاف درجاتهم ، فضلا عن أتباعه المسلحين .

(ح) إندماج الأصلين الجرمانى والرومانى :

جنح نظام الأتباع المعروف عند الجرمان ، ونظام التبعية المعروف عند الرومان إلى أن يندمجا سوياً فى نظام واحد . وهذا الاندماج يتمثل فى المحاربين البقلار bucellerii ، الذين اتخذهم الأعيان الرومان من المحاربين الجرمان . فإذا كان السناتور الرومانى يعتبر جنده المأجورة أتباعاً محاربين ، فالراجح أن الجرمان لم يعتبروا أنفسهم سوى فئة الأتباع المعروفة عند الجرمان . والمعروف أن الجند المأجورة قاموا بدور بالغ الأهمية ، فيما وقع من الحروب فى القرن الخامس الميلادى ؛ إذ أن جانباً كبيراً من جيش بليزاريوس ، تألف من الجند المأجورة .

ويتبين من كل ذلك ، ماكان من العلاقة بين السيد والتابع فى النظم الجرمانية ، والرومانية ، والرومانية الجرمانية .

أولا — مرحلة نمو النظام الإقطاعى :

الإقطاع :

لما كانت الزراعة هى المظهر الأساسى للنشاط الاقتصادى ، وتعتبر أهم مصادر الثروة فى هذا المجتمع ، كان من الخير أن يبذل للتابع من الأرض ما يكفل معاشه . وليس ثمة من الأدلة ، ما يثبت أن الجرمان الأوائل عرفوا من أنواع حيازة الأراضى ، سوى الملكية البسيطة . ولم يرد فى وثائق العصر الميروفنجى ، ما يدل على أن التابع حاز الأرض على

أنها ملك . والراجح أن ما بذله السيد للتابع من الأرض ، كان على سبيل الاستغلال والانتفاع منها لمدة طويلة ، وجعل له الإشراف المباشر على الأرض . وانتشر هذا النوع من الحيازة فى مملكة الفرنجة مثلما انتشر فى الإمبراطورية الرومانية فى أواخر عهدها .

والواقع أن الرومان عرفوا أنواعاً مختلفة من الانتفاع بالأرض وحيازتها ، فمنها ماكان معروفا فى القانون الرومانى باسم precairium ، وهى أصلا عبارة عن أجزاء صغيرة من الضياع الكبيرة villas ، التى لم يزرعها أصحابها بأنفسهم بل تولى زراعتها الفلاحون أو العبيد ، لصالحهم مقابل دفع خراج معين وتأدية بعض الأعمال . ووفقاً للقانون الرومانى تنتهى حيازة هذه الأرض وفق مشيئة صاحبها الأصلى . ثم أضحت الحيازة ، لا سيما فى مملكة الفرنجة ، لسنوات عديدة أو لمدى الحياة ، مقابل أن يؤدى الإيجار عن هذه الأراضى أو يبذل خدمة معينة[1] . وهذا النوع من الحيازة كان كثير الشيوع ، غير أنه يعتبر شديد الوطأة ، لأن ما يلتزم به الحائز للأرض من تأدية الخراج والعمل ارتبط بقيمة الأرض .

ومن الحيازات ما يجرى الحصول عليها بشروط مقبولة كالتى تعرف باسم (معيشة) beneficium، أو benefice ، أو benefet ، فلا يرتبط بها عادة تأدية عمل من الأعمال ، إنما يؤدى حائزها خراجا معتدلا ، بل إنه لا يؤدى فى بعض الأحوال خراجا مطلقا . فالمالك يمنح لسبب من الأسباب ، قطعة أرض لشخص من الأشخاص دون مقابل ؛ وهى تبذل عادة لأجل معين ، وتعطى أحيانا مدى الحياة . وهذه الأراضى بذلتها أساساً الكنيسة . على أن الملك وكبار الملاك العلمانيين كانوا يمنحونها فى بعض

---

(١) ولفظة precaria تدل على أن الأرض حصل عليها حائزها بعد التوسل والرجاء (proces.) .

الأحوال . ومن الملحوظ أن هذه المنحة عبارة عن ضيعة زراعية ؛ أى مجموعة أراضى انتظمت من أجل الإنتاج ، ويجرى منحها بما اشتملت عليه من المبانى والأدوات الزراعية والحيوانات ، فضلا عن الفلاحين والأرقاء . ونظراً لما للزراعة من الأهمية الكبيرة ، ولما كان من الانهيار الاقتصادى الذى استمر نحو خمسة قرون، انقسم السكان قسمين (طبقتين) : الأرستقراطية من ملاك الأراضى ، والأتباع من الفلاحين .

ويرجع ظهور هذا النوع من الحيازة إلى أسباب عديدة ؛ منها تشجيع زراعة الأراضى التى لا زالت مهملة ، أو قابلة للإصلاح ، ومنها ما لجأ إليه صغار الملاك من التنازل عن أراضيهم لكبار الملاك ، ثم يستردونها على أساس المنفعة والاستغلال ، وفى هذه الحالة يصح أن يحوز من الأراضى مزرعتين بدلا من مزرعة واحدة . ويصح أن يكون المقصود بهذا الإجراء كسب صداقة شخص عظيم الشأن ، ويجوز أن يكون الغرض منها الاعتراف بما هو قائم فعلا من اغتصاب الأرض ، كما يحتفظ بما له من حقوق الملكية .

وهذان النوعان من الانتفاع بالأراضى ، عرفهما الجرمان الذين استقروا بأملاك الإمبراطورية الرومانية . وتوسعت الكنيسة فى غالة الميروفنجية فى بذل هذه المنح كيما تحصل على الرجال لزراعة أراضيها . فكأن فكرة قيام الرجال الأحرار باستغلال الأراضى ، عرفها العالم الرومانى الجرمانى ، على الأقل فى القرن السابع . وإذا جرى بذل هذا الإقطاع لتابع فى مقابل خدمة عسكرية ، فيصبح تسميته بالإقطاع الحربى benefice of the vassal . ولما لم يكن فى اللاتينية مصطلح فنى لهذا النوع من الأراضى benefice ، غير أنه فى اللغة الرومانسية الدارجة ، كان معروفا باسم fief ، eas ؛ ومنه جاء اللفظ اللاتينى feodum ، feudum ، فلم يلبث أن شاع ، وجاءت منه الصفة feudal .

ولا زال موضع جدال ما إذا كان الإقطاع الحربى ظهر قبل القرن الثامن ، وكيفما كان الأمر ، فالكارولنجيون هم الذين حولوا هذه الصورة من الحيازة إلى نظام فرنجى عام . فالمعروف أن جيش الفرنجة القديم ، كان يتألف معظمه من المشاة ، أى من سائر الأحرار الذين ينهضون بأسلحتهم للقتال ، ولم يتقاضوا أجراً .

ذلك أن شارل مارتل لما صار دوقا على الفرنجة ، اشتدت حاجته إلى قوة حربية فتية ، يستطيع أن يطمئن إليها حتى يتم له بفضلها السيطرة على نبلاء الفرنجة الذين خرجوا على طاعته عقب وفاة والده . يضاف إلى ذلك أن دولة الفرنجة واجهت لأول مرة فى تاريخها ، أخطاراً خارجية شديدة ، إذ أن السكسون اشتدوا فى ضغطهم على الطرف الشمالى ، بينما استولى المسلمون فى الجنوب على مملكة القوط الغربيين فى اسبانيا ، وأخذوا يجتازون جبال البرانس .

وأقوى من عرفه شارل مارتل من أنواع الجند ، تمثل فى محارب فارس ، اتخذ السيف والرمح ، واحتمى بالترس والخوذة والزرد . على أن الخيول والأسلحة والدروع (الزرد) ، بلغ من ارتفاع ثمنها ، أنه لم يستطع أن يقتنيها إلا فئة قليلة من نبلاء الفرنجة . يضاف إلى ذلك أن استخدامها الناجع فى الحرب ، تطلب التدريب المستمر ، وممارستها زمنا طويلا . وأدرك شارل مارتل أنه لا أمل فى أن يجد ضالته فى رجل ينتزع قوت يومه من الزراعة . ولما لم يتوافر لدى شارل مارتل المال اللازم لإنشاء جيش قوى ، أو للحصول على جند مأجورة لم يسعه إلا أن يمنح الجند الأرض ، ويوفر لهم الوسائل اللازمة لاستغلالها . فالمقصود بالإقطاع الحربى هو أن يؤدى للتابع مكافأة مقابل ما يؤديه من خدمة خاصة ، فإذا استطاع الملوك أن يستأجروا الخيالة ببذل الأموال فلا داعى إلى الالتجاء إلى الحيازة الإقطاعية . وعلى الرغم من أن الإقطاع الكارولنجى

كان أساساً وحدة ، ينتج منها دخل مستمد من الزراعة ، فإن تسمية الإقطاع بقطيعة أرض ، فيها شيء من التجاوز وعدم الدقة . فما قيمة الأراضي المهملة لمحارب محترف ، يعتبر العمل في الزراعة أمراً مهيناً ، ولذا حرص شارل مارتل على أن يوفر للجند الوسائل اللازمة لاستغلالها . ونظرا لأن الكنيسة القومية[1] امتلكت مساحات كبيرة من الأراضي ، يتولى زراعتها مستأجرون ، أرغمها شارل مارتل على أن تمنح أراضيها إقطاعات لجنده ، الذين حلفوا له يمين الإخلاص وبذلوا له الولاء ، ووعدوا بأن يخدموه طوال حياته . ونظراً لأن الدولة لازالت تهددها الأخطار الخارجية ، لم تستطع الكنيسة أن تسترد مالها من الأراضي ، بل بقيت في أيدي الحاكم ، سواء كان حاجب البلاط أو الملك ، يمنحها لأتباعه ، لاستغلالها مدى الحياة ، ولا يؤدي التابع خراجا ، بل يؤدي ما هو مقرر عليه من خدمة .

تطور نظام التبعية حتى القرن العاشر الميلادي :

أتباع السيد vassi dominici : أطلق شارل مارتل على هؤلاء الجند الذين حازوا الإقطاعات مقابل الخدمة ، اسم أتباع السيد . والمعروف أن لفظة تابع كانت سائدة في غالة الميروفنجية ، غير أنه كان يقصد بها عادة ، قبل زمن شارل مارتل ، شخص وضيع المكانة . وأخلص أتباع شارل في خدمته ، وفي حروبه ضد نبلاء الفرنجة ، والمسلمين ، والسكسون ، وعمد سلالته إلى الإكثار من عددهم .

والواقع أنه حدث تغيير كبير مدة نصف قرن ، أي الفترة الواقعة بين وفاة ببين الثاني سنة ٧١٤ ، وتولية شارلمان الحكم سنة ٧٦٨ .

---

(١) كانت الضياع تبذل في معظم الحالات على أنها ملك ، ومن هذه الضياع ما كان أصلا من أملاك ببين الثاني وشارل مارتل ، ومنها ما يرجع إلى الضياع الملكية (الحكومية) . (انظر Ganshof : Feudalism p. 17) .

فى السنوات الأخيرة من حكم ببين الثانى ، لم يكن منح الضياع للأتباع لاستغلالها إلا أمراً طارئاً ، ولم يمارسه مطلقاً حاجب القصر أو الملك . فلما ولى شارلمان الحكم ، لم يختلف الملك عن سائر أفراد الطبقة الحاكمة : الدوقات ، الكونتات ، كبار الملاك ، الأعيان ، والأساقفة ، ورؤساء الأديرة ، صار يمنح الضياع للأتباع لاستغلالها ، وعلى الرغم من أنه ليس من الضرورى وجود ارتباط بين الأرض والتبعية ، فإن اتحادهما صار أمراً شائعاً .

وبذلك توافر لدينا العناصر الأساسية التى تألف منها النظام الإقطاعى ، بما شاع زمن الكارولنجيين ، من نظام أتباع السيد وإقطاعاتهم . فالتابع يحلف يمين الإخلاص لسيده ، ويحصل على قطعة أرض يعيش عليها ، ويؤدى عنها للسيد خدمة عسكرية ، على أن حيازة الإقطاع اقترنت أيضاً بحصول الحائز على امتيازات أخرى . إذ صار للتابع من الامتيازات ما كان لرجال الدين من امتيازات فى زمن مبكر ، فله أن يباشر القضاء ، ويجبى الغرامات والضرائب المحلية ، ويجند العساكر ، ويحصل على خدمات لصيانة الطرق والجسور وعمارة الاستحكامات . ولذا يعتبر إلى حد ما موظفاً عاماً ، وعضواً فى هيئـــة ، تتألف الطبقة العليا منها من الدوقات والماركيزات والكونتات وكبار رجال الكنيسة . ونظراً لأن هؤلاء الأعيان يعتبرون من أتباع الملك ، فمن الطبيعى أن تعتبر وظائفهم وما يرتبط بها من ضياع إقطاعات لهم .

واقترن هذا التغيير فى بناء المجتمع بظاهرة جديدة . فالمعروف فى القرن السابع ، أن الرجل الذى لجأ إلى سيد وأصبح تابعاً له ، يعتبر من الناحية القانونية من الأحرار ، غير أن هذا الوضع لم يقبله من كان له مكانة اجتماعية كبيرة . إذ أن الكارولنجيين الأوائل ، نجحوا بفضل ما وزعوه على أتباعهم من أملاك الكنيسة ومن ضياعهم ، فى أن يجتذبوا إلى صفوف

أتباعهم فئة من الأفراد يمتون إلى مســتويات اجتماعية عالية . وبفضل ما حصل عليه أفراد هذه الطبقة الأرستقراطية من ثروة عقارية ضخمة ، اتخذوا بدورهم لأنفسهم أتباعاً . وترتب على ذلك أن الأتباع صاروا يؤلفون طبقة اجتماعية خاصة . فأضحت التبعية رتبة مرموقة ، رفيعة الشأن وتعتبر دليل الشرف ، نظراً لارتباطها بالملك مباشرة ، وحيازة التابع إقطاعاً مقابل ذلك ، فأصبحت الحيازة الإقطاعية وثيقة الارتباط بالسلطة السياسية .

ولعل هذا هو السر فى اختفاء طبقة الأتباع أو الرفاق antrustiones ، حوالى منتصف القرن الثامن ، واختفى أيضاً فئة الأتباع المعروفين باسم gasindi ، وأضحت لفظة vassus ، أو vassalus هى المصطلح الذى شاع استخدامه فى القرن التاسع ، للدلالة على التابع ، وذاع أيضاً لفظة miles (جندى) التى تؤكد ازدياد الصفة العسكرية للتابع ، وتصادف كذلك لفظة homo (رجل) التى تشير إلى كل من ينتمى إلى السيد ، وتدل أيضاً على التابع .

والواضح أن نسبة الأتباع للمجموع الكلى للأحرار ، أخذت تتزايد فى النصف الثانى من القرن الثامن وطوال القرن التاسع . ولا شك أن شيوع نظام التبعية ، ارتبط ارتباطاً وثيقاً بانتشار نظام الضياع الكبيرة ، واستغلال الأرض فى نطاق الضيعة . وهذا النوع من الأراضى ، وهذه الصورة من الزراعة ، أكثر ما ترجع إلى ما يقوم به السيد ، من توزيع الضياع على أتباعه ، أو ما يقوم به الأتباع من توزيع إقطاعاتهم على أتباع لهم أيضاً .

السلم الإقطاعى :

وأسهمت عوامل عديدة فى نمو التبعية وانتشارها ، زمن شرلمان

وخلفائه . وأول هذه العوامل ما جرى عليه الكارولنجيون من اتخاذ سياسة الإكثار من عدد الأتباع ، كيما يوطدوا سلطتهم ، بأن فرضوا على الموظفين الذين بخدمتهم ، أمثال الكونتات ، وحكام الأطراف ، والدوقات ، واجب الدخول فى تبعية الملك ، فالتزم الموظفون بحكم مناصبهم ، بأن يبذلوا للملك الطاعة والولاء على النحو الذى يلتزم به السيد للتابع . وهذه السياسة نفسها ، اتبعها بتشجيع رئيس الدولة ، كبار الموظفين إزاء الموظفين الذين يلونهم فى الرتبة . ومثال ذلك ما اتبعه رؤساء المؤسسات الكنسية الكبرى ، مع كبار ممثلى سلطتهم من العلمانيين .

فالنظام الإقطاعى ، فى الإمبراطورية الكارولنجية والبلاد التى انتقل إليها هذا النظام من الكارولنجيين ، قام على الارتباط الوثيق بين التبعية وحيازة الأرض . وطالما تحقق هذا الارتباط لخدمة الحكومة ، يعتبر النظام الإقطاعى فى جوهره سياسياً . ولا ينبغى أن نعتبره مرحلة ضرورية فى التاريخ الاقتصادى ، برغم اقترانه ببعض التدابير الزراعية ، كما أنه لا يصح اعتباره نوعاً من القوى الفوضوية ، لأن ظهوره ونموه صادف زمن تفكك الإمبراطورية الكارولنجية . ولأسباب سوف نوردها فيما بعد يعتبر النظام الإقطاعى أساساً لنظام سياسى جديد ، ظهر عقب انهيار نظام سابق .

ثم حدث منذ زمن لويس التقى وخلفائه ، أن كبار الزعماء (الأعيان) الذين تقلدوا عادة وظائف سياسية ، اهتموا بأن اتخذوا لأنفسهم جماعة من الأتباع ، حتى يزيدوا من قوتهم الحربية ، ويبذلوا تأييدهم ونصرتهم لمن يدفع لهم من الأحزاب السياسية ، أعلى الأثمان .

وما جرى من الاضطرابات الداخلية ، وما تعرضت له البلاد من أخطار خارجية ، فى القرنين التاسع والعاشر ، أى منذ وفاة شرلمان

سنة ٨١٤ ، حتى قيام هيوكابيه فى الحكم سنة ٩٨٧ ، وما ساد البلاد من أحوال اقتصادية لا تسمح إلا بقيام دولة صغيرة .

ذلك أن هذه الفترة التى امتدت قرناً ونصف قرن ، طفحت بالفوضى المستمرة ، والاضطراب الشامل . إذ أغار الفيكنج المتبربرون على سواحل فرنسا ، وساروا مصعدين فى أنهارها ، بل إنهم سيروا حملات اجتازت الإقليم . وتعرض الشطر الشرقى من غالة ، لغارات المجريين القادمين من سهول المجر ، بينما احتل المسلمون دلتا نهر الرون ، وخربوا الإقليم المجاور لها . يضاف إلى ذلك أن الحروب الداخلية مزقت البلاد . فى أول الأمر نشبت المنافسات الشديدة بين سائر أفراد البيت المالك الكارولنجى ، ثم وقع بعدئذ نضال بين الكارولنجيين والكابتيين ، والواقع أنه لا تكاد توجد حكومة قادرة على حفظ الأمن ، وحماية البلاد من الأعداء فى الخارج . فلم تؤد تسوية فردان سنة ٨٤٣ إلى إصلاح ثابت ، فمملكة لوثير المتوسطة ، كانت أول ما تعرض للانهيار من الممالك الكارولنجية ، إذ انقسمت إلى ثلاثة ممالك ، وتوالت تجزئة هذه الممالك . أما مملكة لويس الجرمانى ، الواقعـــة إلى الشرق ، فانقسمت إلى مجموعة من الدوقيات المستقلة ، وظلت تتحدى أطماع الأباطرة السكسونيين والفرانكونيين ، على حين أن مملكة شارل الأصلع فى الغرب ، لم تعد إلا مجرد أثر وذكرى ، إذ أن السلطة الحقيقية بها انتقلت إلى أيدى الأمراء المحليين ، من العلمانيين والكنسيين ، ولم يترتب على ظهور بيت كابيه تغيير جوهرى فى الوضع السياسى للبلاد ، إذ أن هيوكابيه وخلفاءه لم يحاولوا أن يحكموا ، سوى الإمارة ، التى تولوها بالوراثة — إمارة نوستريا التى تضاءلت حتى أصبحت قاصرة على ما يعرف بجزيرة فرنسا ، أما بقية مملكتهم الرسمية ، فانقسمت إلى عدد كبير من الوحدات المستقلة ، من أشهرها تولوز ، غسقونيه ، اكيتانيا ، بريتانى ، أنجو ، بلوا ، شامبانيا ، برجنديا ، الفلاندر ، ونورمنديا . وبعض هذه الإمارات نشأ زمن الكارولنجيين ، ومنها

ما نشأ فى زمن متأخر . ومهما يكن أساسها القانونى ، فإن القوة لعبت دوراً هاماً فى نموها وتطورها ، وظلت تتحكم فى مصائرها ، ولا شك أن أكثر هذه الإمارات رقياً ونجاحاً ، تلك التى احتفظت بأقوى الجيوش وأحسن إدارة .

وفى هذه البيئة أخذت النظم الإقطاعية تشق طريقها ، لأنها تهيئ أبسط الوسائل وأسهلها للحكومة ، ولهذا السبب انتشرت هذه النظم من الجزائر البريطانية إلى سوريا .

وإذ استطاع كبار الملاك أن يتخذوا لأنفسهم جنداً بفضل ما بذلوه من إقطاعات للمحاربين الأشداء ، التمس صغار الملاك حماية من هم أكبر منهم شأناً ، للدفاع عن أنفسهم ، وللمحافظة على مكانتهم ، باعتبارهم أحراراً ، صاروا أتباعاً ، بأن تنازل الواحد منهم عن ملكه لسـيد من السادة ، ثم استرجعه على أنه إقطاع . ولما وجد الأتباع أن الملك لا يستطيع حمايتهم ، جعلوا أنفسهم أتباعاً لكبار الموظفين ؛ وحكام الأقاليم (الكونتات) .

والمعروف أن الكارولنجيين هم الذين نشروا نظام أتباع الملك فى سائر ممتلكاتهم ، بما بذلوه لهم من الإقطاعات فى سائر ممتلكاتهم ، وبذلك ضمن الملك أن يتوافر له ، وقت الحاجة ، رجال يؤدون له الخدمة والمساعدة ، يساندهم عادة فئة من أتباعهم . وانتهج ببين وشارلمان هذه السياسة فى البلاد التى استوليا عليها ، مثل اكيتانيا وباڤاريا وإيطاليا ، حيث انتقلت بعض الضياع المصادرة من الحكام السابقين أو العصاة المتمردين ، إلى إقطاعات لأتباع الملك . وظل خلفاء شارلمان يسيرون على هذه القاعدة .

أما أتباع غير هؤلاء من السادة ، فيصح أن يكونوا من فئات اجتماعية شديدة الاختـلاف ، بل يجوز أن يجد بينهم زمن شرلمان أرقاء أو أقنانا ، ورجالا لم يكونوا أصلا أحراراً . ومع ذلك فهذه تعتبر حالات

استثنائية[1] . وإذ جرى ترتيب أجناد دولة الفرنجة بالغرب فى القرن العاشر ، فى هرم إقطاعى ، ارتبط أفراده معا بأيمان التبعية ، اتخذ الملك قمة الهرم باعتباره سيد البلاد ، ثم تلاه أتباعه المباشرون ، الذين لم يكونوا إلا فئة قليلة من الدوقات والكونتات . ولهؤلاء بدورهم أتباع ، ثم يتلو هذه الفئة ، أتباع الأتباع ، وأتباع أتباع الأتباع . وفى قاعدة الهرم استقر الفارس الذى توافر له من الأرض والعمل ما يكفل العيش والغـــذاء ، له ولأسرته وخيـــله .

وعلى الرغم من أن هذا البناء لم يكن عاماً وشاملا فى القرن العاشر ، فإن القاعدة التى نادى بها رجال قانون الإقطاع ، والتى تشـــير إلى أنه لا أرض بدون سيد ، ظلت سليمة فى جوهرها . إذ أضحت كل الأرض إقطاعات لأفراد ، وصار كل حائز للأرض ، ما عدا الملك ، تابعاً لفرد من الأفراد ، فالأجناد والفرسان حازوا أرض فرنسا ، وارتبطوا بها عن طريق النظام الإقطاعى .

---

(١) تشير المرسومات الكارولنجية دائماً إلى الأتباع الذين ليس لهم إقطاع يعيشون عليه ، بل يقيمون فى دور سادتهم . وعلى الرغم من أن هؤلاء الأتباع تضاءل عددهم فى الفترة التالية ، فالواضح أن الرجل يصح أن يصير تابعاً دون أن ينال إقطاعاً . على أن الإقطاع من ناحية أخرى لا يعتبر إقطاعاً من الناحية القانونية ، إلا إذا حازه تابع . وهذه الحقيقة على الرغم من إغفالها فى حالات كثيرة تتطلب بعض التفسير ، فليس كل حيازة أرض (benefice) تعتبر إقطاعاً ، وليس كل رجل حر تابعاً . فالأرض التى تجرى حيازتها مقابل الإيجار ، مثل الأرض المعروفة قديماً باسم (precaria) لا تنطبق عليها الحيازة الإقطاعية . فالرجل الذى يقوم بالخدمة الزراعية ، مهما كان أصله ونسبه ، يعتبر فلاحاً لا تابعاً لأنه ليس من الطبقة العسكرية . يضاف إلى ذلك أن إقطاع التابع المتوفى لا ينتقل إلى وريثه قانوناً ، إلا إذا صار هذا الوريث تابعاً . وعلى الرغم من أن اعتبار الإقطاعات وراثية ، فإن نظام التبعية الذى هو علاقة شخصية خالصة لا تجرى وراثته .

انظر : Stephenson : Medieval Feudalism pp 17 - 18

تطور الإقطاع :

لم يكن نمو وتحديد حقوق وواجبات السادة والأتباع ، إلا عملية طويلة بطيئة ، استغرقت ما يزيد على ستة قرون ، ابتداء من القرن الخامس حتى القرن الثالث عشر . ولابد أن نعالج العاملين الأساسيين ؛ اللذين يتألف منهما نظام الإقطاع والتبعية . وهذان العاملان الأساسيان هما العامل الشخصى ؛ الذى يتمثل فى التبعية ، وعامل الملكية ، الذى هو عبارة عن الإقطاع ، ولا بد أن نقف على الطريقة التى تم بها اتحادهما .

ومن أقدم النصوص عن التابع ما ورد عن الدوق تاسيلو الثالث أمير باڤاريا ، حين أصبح من أتباع ببين الثالث ملك الفرنجة ، سنة ٧٥٧ ، من أنه قدم إلى حيث نزل ببين فى Compiego ، وجعل من نفسه تابعاً له ، بأن أقسم على المقدسات الدينية ، للملك ببين وولديه شارل وكارلومان ، على أن يؤدى بإخلاص وصدق ، ما يلتزمه منه القانون[1] ، وبذا ارتبط الطرفان بعد اتخاذ إجراءين هامين ، الأول بذل التبعية (الولاء) والثانى يمين الإخلاص . وعلى الرغم من أنه يحدث أحياناً أن يضطر رجـــل ، لظروف قهرية ، أن يصبح تابعاً لسيد من السادة ، فإن عقد التبعية يعتبر من

---

(١) لابد من تأدية إجراءين ، كيما يتحقق ما بين التابع والسيد من الالتزامات ، التى يتضمنها عقد التبعية . فالإجراء الأول تمثل فى أن يشترك الطرفان فى بسط يديهما ، بأن يضع التابع المقبل يديه مضمومتين بين يدى سيده المقبل . أما الإجراء الثانى فينفرد به التابع ، بأن يجعل يده على صندوق يحوى المخلفات الدينية . ثم يقسم يمين الإخلاص لسيده . ومن أيمان الإخلاص التى ترجع إلى عصر شرلمان تلك التى أخذها شرلمان سنة ٨٠٢ ، على رعاياه ونصها : « أعد أن أكون فى إخلاصى للسيد شارل أتقى الأباطرة ، وابن الملك ببين والملكة برتا ، مثلما ينبغى على التابع أن يكون لسيده ، فى المحافظة على مملكته وحقوقه ، وسوف أوفى بهذه اليمين منذئذ ، بفضل الله خالق السموات والأرض والمقدسات الدينية » .

(انظر : Gansh of : Feudalism p. 29) .

الناحية النظرية قائماً ، باختيار الطرفين . ومتى تم العقد ، فلايصح نقضه من جانب واحد إذا جرى تنفيذه فعلا[١] .

أورد شرلمان فى أحد مرسوماته ، الحالات الاستثنائية التى يصح فيها للتابع أن يتخلى عن سـيده ، وتتلخص فى أنه يجوز له ذلك فى الحالات الآتية :

١ ــ إذا حاول السيد أن يقتل التابع بالتآمر عليه .

٢ ــ إذا حاول أن يضربه بعصا .

٣ ــ إذا حاول اغتصاب زوجته ، أو ارتكب الفاحشة معها .

٤ ــ إذا حاول اغتصاب ابنة التابع .

٥ ــ إذا حاول أن يجعل منه قنا .

٦ ــ إذا انقض عليه ، وأشهر سيفه عليه .

٧ ــ إذا لم يدافع عنه كما ينبغى .

أما الالتزام المفروض على التابع بألا يتخلى عن سيده إلا بموافقته ، فتكررت الإشارة إليه زمن خلفاء شرلمان ، ولا ينقض عقد التبعية عادة إلا وفاة السيد أو التابع . وإذا ارتبط التابع مع سادة عديدين بعقود تبعية ،

---

(١) ينبغى أن نلاحظ بأننا نعالج مظهرين لطقس واحد ، فيمين الولاء والإخلاص ليست إلا تصديقاً من الناحية المسيحية للالتزام الذى تنطوى عليه التبعية . فلا يصير الرجل تابعاً ما لم يعد بأن يكون مخلصاً لسيده . وربما كانت نواة الاحتفال ترجع إلى أساس وثنى متبربر ، إلى زمن الجرمان للدلالة على الانتماء إلى سيد من السادة . ولابد أن الكنيسة هى التى أضافت يمين الولاء والإخلاص ، وكيفما كان الأمر ، فإن يمين الإخلاص لا يستلزم قيام رابطة التبعية . فى أثناء العصر الكارولنجى المتأخر ، كان الأحرار من رعايا الحاكم يلتزمون بأن يؤدوا يمين الولاء له ، دون أن يكون لديهم أقل فكرة بأن يكونوا أتباعاً له . والخلاصة أن الإخلاص لا يدل عادة على التبعية ، غير أن التبعية تدل على الولاء . (Stephenson : op cit. p. 19)

فمعنى ذلك أنه لابد له أن يتخلى عن جانب كبير مما التزم به من الواجبات إزاء سيده المباشر ، وبذا تعرض نظام التبعية بأكمله للتداعى والفساد .

خدمات التابع :

وما هو مطلوب من التابع من الخدمة ، أخــذ يتحدد ويتخصص ، فالواضح أن أتباع الملك ، جرى استخدامهم لتأدية أعمال سياسية وقضائية وإدارية . ولا شك أن أتباع الكونتات يؤدون من حين لآخر أعمالا من هذا القبيل . إذ أنهم يؤدون أعمالا خاصة فى دار سيدهم ، أو فى إدارة ضياعه ، شأنهم فى ذلك شأن أتباع الكنيسة وسائر الناس .

على أنه حدث زمن شرلمان ، أن صار لما هو مطلوب من التابع من الخدمات الحربية ، الأسبقية على سائر الأعمال . وحفلت مرسومات شرلمان بتفاصيل هذه الخدمات . فالمعروف من الناحية النظرية أن التابع لا يؤدى ما هو مطلوب منه من التزامات إلا حين قيام سيده (الكونت) على خدمة الملك ، غير أنه من الناحية العملية ؛ حدث منذ عهد لويس التقى ابن شرلمان ، أن خرج الزعماء (السادة) أتباع الإمبراطور على طاعته ، وقادوا أتباعهم لقتاله .

وما تردد من الألفاظ الدالة على الخضوع والإذعان ، وندرة الأسباب التى تدعو التابع إلى التخلى عن سيده ، وإلزام التابع بألا يلجأ إلى سيد آخر ، يؤكد ما يصح أن نسميه « تسلط السيد واستبداده » ، فللسيد نوع من السيطرة على التابع . على أنه من ناحية أخرى ، لا بد أن ندرك أن التابع برغم خضوعه للسيد لا زال يعتبر فى نظر القانون حراً ، ومن حقه أن يتمتع بأهم امتيازات الحرية ، بأن تجرى محاكمته أمام المحاكم العامة . ومهما يكن للسيد فى بعض الأحوال من السلطة التى يلزم بها أتباعه

بتأدية أعمال خاصة ، كأن يقوموا بأعمال مرهقة ، أثناء الخدمة العسكرية ، فلا تجرى محاكمتهم أمام محكمة خاصة . ومع ذلك فإن محكمة الملك Curia تعتبر محكمة عامة ، ويتولى رئاستها الملك على أنه سيد لأتباعه .

وعلى الرغم من أنه حدث فعلا زمن الكارولنجيين ، ما يصح أن نسميه قدسية التبعية mystique of vassalage ، التى تعتبر ضرباً من الالتزام الروحى ، الذى غرس فى عقول عدد كبير من الناس فكرة شدة الإخلاص الذى يدين به التابع للسيد . وأكد هذه الفكرة ما انطوت عليه يمين الإخلاص من صفة دينية ، فالواقع أنه حدث فى القرن التاسع ما يشير إلى أن أتباعاً تخلوا عن سادتهم ، أو كشفوا عن خيانتهم ، لحرصهم على جمع المال ، والحصول على إقطاعات جديدة .

الأتباع المقطعون ، والأتباع الذين ليس لهم إقطاع :

لم يكن وجود عامل الملكية إلا نتيجة حتمية لما هو مفروض على السيد من واجب الإنفاق على التابع . وحدث فى زمن شرلمان وخلفائه ، أن تعهد السيد بالإنفاق على التابع وكفالته فى داره . فحل بالبلاط الكارولنجى أتباع الملك ، وحصلوا على ما يلزمهم من المؤن والسلاح والملابس . وهذا التابع ، يصح أن نسميه ، وفقاً لما ورد فى مرسوم هرستال سنة ٧٧٩ ، مجرد تابع ليس له إقطاع . غير أنه من المحقق أنه حدث فى النصف الثانى من القرن الثامن وطوال القرن التاسع ، أن شاع منح الأتباع أراضى . فصار الإقطاع قاعدة فى حالة الأتباع الذين احتلوا مكانة عالية فى المجتمع ، نتيجة الروابط العائلية أو الثروة أو الوظيفة الرسمية .

ونلحظ أيضاً ما جرى فى القرن التاسع من أن ملوكاً وأمراء ، بذلوا لأتباعهم ضياعاً أو إقطاعات ، على أنها ملك خاص لهم ، يتمتعون فيها بكافة حقوق الملكية ، وتضمنت المنحة ما يشير صراحة إلى أنها بذلت مقابل الخدمة التى يؤديها التابع .

ومنذ منتصف القرن الثامن ، لم يتغير فيما يبدو ما للإقطاع من خصائص أساسية ، فيصح أن تتعرض مساحته للتغيير والتعديل ، فيتألف مثلا من ضيعة villa أو قرية manor أو عدة قرى ، أو جانب من القرية . ويصح ألا يشتمل إلا على بعض حيازات mansi ، تتراوح مساحة الواحدة منها ، فى شمال غربى غالة ، بين ١٠ ، ١٨ هكتار (٢٥ — ٤٠ فداناً) .

والواضح أنه حوالى نهاية عصر شرلمان ، متى حصل التابع من سيده على أرض ، التزم بأن يخرج للخدمة بحصان جيد ، وكامل العدة ، قطعة وتجهز بكل أسلحة الفارس . على أن إقطاعات أتباع الملك كانت أكبر مساحة ، فتراوحت مساحتها بين ٥٠ ، ١٠٠ ، ٢٠٠ حيازة . على أنه ليس من اللازم أن يشمل الإقطاع ضيعة واحدة أو جانباً من الضيعة ، إذ أن الملوك الكارولنجيين لجأوا فى أحوال كثيرة إلى أن يجعلوا لأحد أتباعهم من العلمانيين ، رئاسة دير من الأديرة ، فأضحت هذه الوظيفة إقطاعاً مثمراً .

وحرص الكارولنجيون دائماً على ألا تتهيأ الفرصة لأتباعهم ، لأن يحولوا ما حصلوا عليه من ضياع على أنها إقطاعات ، إلى أملاك خاصة لهم . فأعلن شرلمان فى وقت من الأوقات « سمعنا أن بعض الكونتات وغيرهم ممن يحصلون منا على إقطاعات ، إنما يتصرفون فيها على أنها أملاك خاصة لهم » وهذا دليل على أن محاولات من هذا القبيل حدثت فعلا . وعلى الرغم من أن بعض الأتباع أفادوا من الاضطرابات التى حدثت فى النصف الثانى من القرن التاسع ، ولا سيما فى غرب فرنجة ، فاتخذوا الإقطاعات ملكاً لهم ، فالواقع أن معظم الإقطاعات ظلت محتفظة بصفتها الأصلية ، سواء بذلها لأتباعهم الملوك أو السادة أو المؤسسات الكنسية ، فلم تتعد حقوق التابع ، فى نهاية القرن التاسع ، حقوق الانتفاع بالأرض .

ومن أنواع الإقطاع ما يعرف باسم per aprisionem الذى لم يعرف

إلا فى سبتمانيا والطرف الأسبانى ، وهو عبارة عن أرض مهملة أو ضعيفة التربة ، فتبذل هذه الأراضى عادة لاستصلاحها وزراعتها . فتابع الملك الذى حصل على إقطاع من هذا القبيل ، صار له على هذه الأراضى من الحقوق ، مثلما كان للمقطع على إقطاعه . غير أن الحقوق فى هذه الحالة كانت وراثية ، فلا تنزع منه الأرض إلا إذا اتهم التابع بالغدر والخيانة . وإذا مات الملك الذى بذل هذه الأرض ، تحتم على الملك الذى يخلفه أن يبذلها لحائزها من جديد . ومن الطبيعى أن يتحول هذا النوع من الحيازة أو الإقطاع إلى ملكية تامة ، وهذا هو ما حدث فعلا .

اندماج التبعية فى الإقطاع :

الواقع أن ثمة صلة وثيقة بين العامل الشخصى (التبعية) ، وعامل الحيازة (الإقطاع) ، فى العلاقات الإقطاعية ، زمن شرلمان وخلفائه . ومن الدليل على هذه الصلة ، ما حدث سنة ٨٣٧ ، من النتائج التى ترتبت على تنصيب شارل ، الابن الأكبر للويس التقى ملكاً ، أثناء حياة أبيه ، على الإقليم الواقع بين فريزيا ونهر السين ، بأن صار ينتمى إليه كل الأساقفة والكونتات وأتباع الملك الذين حصلوا على إقطاعات بهذه الجهات ، وتحتم عليهم أن يقسموا له يمين الإخلاص .

ومن الروابط القانونية بين التبعية والإقطاع ، ما يشير إليه القانون ، الذى أصدره سنة ٨١٥ ، الإمبراطور لويس التقى ، عن اللاجئين الأسبان ، الذين تقرر قبولهم فى سبتمانيا والطرف الأسبانى ، إذ جعل لهم الإمبراطور الحق فى الالتجاء إلى حماية الكونتات الذين يحكمون بهذه الجهات . فإذا حصلوا منهم على إقطاعات ، التزموا بأن يؤدوا لهم من الخدمات ما يؤديه الأتباع فى فرنجة إلى سادتهم عن إقطاعات مماثلة . والواضح أن التابع التزم بأن يؤدى لسيده الخدمات الواردة فى عقد الالتجاء .

وما هو معروف من أن الإقطاع لا ينتهى أجله إلا بوفاة التابع أو السيد ، أو حين يصبح السيد ملكاً ، إنما يدل أيضاً على الصلة بين التبعية والإقطاع .

ومنذ أواخر عهد شرلمان ، تعتبر الخدمة المطلوبة من التابع السبب المباشر لمنح الإقطاع ، فإذا أغفل التابع ما هو مقرر عليه من الخدمة ، أو لم يؤدها على الوجه السليم ، اختفى المبرر الذى بمقتضاه يجرى بذل الإقطاع ، بل يجوز عندئذ استرداده من التابع . وتعتبر مصادرة الإقطاع أهم عقوبة توقع على التابع الذى لم يف بالتزامات التبعية . وهذا المبدأ الأساسى أشار إليه الإمبراطور شرلمان فى مرسومى ٨٠٢ ، ٨١٣ ، حين قرر أنه إذا لم يستجب أحد الأتباع لما توجه إليه من دعوة لمساعدة تابع آخر من أتباع الملك ، تقرر مصادرة إقطاعه .

على أن حيازة الإقطاع لم تمنع التابع من أن يمتلك ضياعاً على أساس المِلْك ، فله أن يحوز من المؤسسات الكنسية ضياعاً بقصد المنفعة ، ويصح أن يحوز هذين النوعين من الإقطاع معاً .

حقوق السيد والتابع على الإقطاع :

الواقع أن العامل الشخصى ازداد أهمية ، على عامل الملكية ، زمن الكارولنجيين فيما يتعلق بالعلاقات الإقطاعية والتبعية . ومع ذلك فإن بذل الإقطاعات بلغ من شدة أثره وأهميته ، فى علاقات التبعية ، أنه صار فى نهاية القرن التاسع يتحكم من نواحى عديدة فى نظام التبعية .

ويتضح لنا ذلك ، حينما نعرض لمعالجة حقوق السيد والتابع على الإقطاع ، إذ اعتبرها من أملاكه الخاصة ، ما لم يكن قد حصل عليها ، إقطاعاً أو أرض منفعة واستغلال ، من الكنيسة . يضاف إلى ذلك أن السيد ليس ملزما ، بأن يمنح من جديد لتابع آخر ، إقطاعا شاغرا .

ومع ذلك فإن حق استرداد الأرض التى جرى بذلها إقطاعا ، أخذ يخرج من قبضة السيد فى أثناء القرن التاسع . فلم يعد فى وسع السيد ، فيما يبدو ، أن ينزع من التابع ، الذى أدى فى إخلاص وأمانة كل ما هو مطلوب منه من الخدمة ، الإقطاع الذى بذله له إلا إذا أدى للتابع تعويضاً عن ذلك ؛ إذ أن رابطة التبعية تعتبر من الروابط القوية الأثر طوال الحياة ، ولم يبذل الإقطاع للتابع إلا ليتمكن من الوفاء بالتزاماته . على أنه يخرج على هذه القاعدة ما يبذل من الوظائف على أنها إقطاعات ، مثل وظيفة الكونت ، وما يرتبط بها من أحباس وأوقاف ، تُبذل فى هذه الحالة على أنها إقطاعات . فإذا جاز استرداد الوظائف العامة من شاغليها فيما يرتبط بها من أراضى وأحباس ، يجوز استعادته أيضاً .

ومع ذلك فإن ما حدث أثناء النصف الثانى من القرن التاسع ؛ من مصادرة كبار الموظفين ، ونزع إقطاعاتهم ، صادف عقبات شديدة ، على الأقل فى غرب فرنجة ، ولوثرنجيا وإيطاليا وبرجنديا ، مهما جرى اتهام أرباب هذه الوظائف بالخيانة . وكل محاولة من هذا القبيل لمصادرة التابع ، لا بد أن تؤدى إلى نزاع بين الملك والتابع .

والمعروف أن الوفاة تنهى عقد التبعية ، وما يتعلق به من منح الإقطاع ، غير أن للتابع أن يلجأ إلى وريث السيد ، فيحصل منه ، مرة أخرى ، على الإقطاع الذى سبق أن حازه . ولذا صار من العسير أن يجرى استخدام حق استرداد الإقطاع ، وتنطبق هذه القاعدة أيضاً على الإقطاعات التى تبذلها الكنيسة لأتباعها .

ثم حرص التابع على أن يستمر فى إقطاعه ، واشتدت رغبته فى أن يدمجه فى أملاك أسرته ، وشاع هذا النزوع طوال زمن الكارولنجيين . فعلى الرغم من أن عقد الالتجاء استبعد فكرة الوراثة ، إذ أن السيد يقبل شخصاً معيناً ليكون تابعاً له ، لصفات خاصة يصح ألا تتوافر

فى ابنه (ابن التابع) ، ومع ذلك فإنه حدث فى كثير من الأحوال أن بذل السيد للولد إقطاع أبيه ، ويصح أيضاً أن يتقدم الوالد أثناء حياته إلى السيد بأن يخلفه ابنه فى الإقطاع ، ومثال ذلك ما توارثته أسرة نيبلونجن Nibelungen ، من الإقطاعات منذ زمن شارل مارتل ، حتى القرن التاسع الميلادى . وما كان من حرص الأتباع على أن يحصلوا لأنفسهم ولأبنائهم على إقطاعات ، أدى إلى أن يوجهوا جهودهم بجعل الإقطاعات وراثية ، وإلى أن يحصلوا على إقطاعات من سادة مختلفين .

والواقع أن عقد التبعية ، الذى تطلب التزام الخدمة ، يعتبر المظهر الأساسى للعلاقات الإقطاعية ، فلم يتقرر بذل الإقطاع إلا لتأدية الخدمة المقررة على أحسن وجه ، ووفقا لمساحة الإقطاع وطبيعة أرضه[1] .

ثانياً : مرحلة اكتمال نمو الإقطاع

من القرن العاشر إلى القرن الثالث عشر :

يصح أن نعتبر الفترة الممتدة من القرن العاشر إلى القرن الثالث عشر ، الفترة التى اكتمل فيها نمو النظم الإقطاعية وتطورها . فى أثناء

---

(١) درج السيد الإقطاعى على أن يقبل ابن التابع حائزاً جديداً للإقطاع ، فيؤدى الابن يمين الإخلاص ويبذل الولاء للسيد ، ويؤدى رسماً اشتهر باسم الحلوان re ief مقابل الحصول على تقليد بالإقطاع الجديد . على أن انتقال الإقطاع إلى الابن الأكبر لم يكن معروفا فى القانون الرومانى أو القانون الألمانى ، فظلت أرض الملك يقتسمها أبناء المالك المتوفى . وما هو معروف من أن الإقطاع ليس قابلا للقسمة ، يدل فيما يبدو على أنه وظيفة عامة لا مجرد قطعة (أرض) ، فما يحصل عليه التابع من الدخل المستمد من الضياع الزراعية ، والإعفاءات الإقليمية ليس إلا تعويضاً وجزاء عن خدماته السياسية والحربية . ومن مصلحة باذل الإقطاع أن يركز الخدمة المطلوبة فى تابع ، فإذا استمرت تجزئة الإقطاع ، تلاشت قيمته ، وبذا تتعارض قيمته مع الغرض من إنشائه . (Stephenson : p. 25) .

هذه الفترة شاعت النظم الإقطاعية فى أوربا ، وانتقل النظام الإقطاعى عن طريق الحروب الصليبية إلى مملكة بيت المقدس والإمبراطورية اللاتينية فى القسطنطينية .

وفى هذه الفترة ، جنح الولاء إلى الامتداد ، ولما كان يمين الإخلاص يحدد ما ينجم عن التبعية من الخضوع والإذعان ، فى صورة تجعل هذا الخضوع متفقا مع حرية التابع ، فإنها انطوت على التزامات تتعلق بالسلوك المقبل للتابع . ولليمين هدف آخر أيضاً ، إذ جعلت للالتزامات التى قبلها الطرفان ، السيد والتابع ، صفة مقدسة ، وبذا صار للرابطة بين السيد والتابع ، أثر بالغ القوة ، ولا سيما فى عصر اشتد فيه الإيمان .

على أن هذين العاملين ، يمين الإخلاص والولاء (التبعية) ، اللذين يتألف منهما عقد التبعية ، بلغ اندماجهما من الاكتمال ما جعل يمين الإخلاص يلى مباشرة بذل التبعية . ولذا تردد باستمرار ورود اللفظين مقترنين foi et hommage . وجرت العادة ببذل الولاء والإخلاص ، فى مقر السيد أو فى مركز الإقطاعية وأحيانا يقع ذلك عند الحدود الفاصلة بين أراضى السيد وأراضى التابع .

الحقوق والواجبات :

وبناء على عقد التبعية ، صار للسيد السلطة المباشرة على شخص التابع ، ولم يقيد هذا الحق ، سوى أنه ينبغى ألا تجري ممارسته فى صورة تدعو إلى الحط من مكانة التابع باعتباره رجلا حراً ، أو تضعف ما يدين به التابع من الولاء والطاعة للملك باعتباره من الرعايا . وما للسيد على التابع من السلطة ، يصح أن ندركها فيما يبذله التابع للسيد من الطاعة والاحترام . ومن مظاهر الاحترام ، أن يمسك التابع بركاب الفرس ، حين ينهض السيد لركوب الفرس ، وأن يصحبه فى المواكب وأن يؤدى بعض الخدمات الشرفية .

وينطوى عقد التبعية على التزامات ، يرتبط بها الطرفان . ويشير فولبرت أسقف شارتر Fulbert of Chartres (فى النصف الأول من القرن الحادى عشر) فى الرسالة التى وجهها سنة ١٠٢٠ ، إلى وليم الخامس دوق اكيتانيا ، إلى الالتزامات الناجمة عن عقد التبعية ، إذ ورد فى هذه الرسالة « إن كل من يحلف يمين الإخلاص لسيده ، ينبغى أن يذكر دائماً هذه العبارات ويعيها : أن يكون عاقلا ، ثقة ، أميناً ، تقياً صالحاً ، لين الجانب سهلا » . فالاتزان يمنعه من أن ينزل الأذى بسيده ، بينما تحول الثقة دون أن يفشى أسرار سيده أو يسلم قلاعه ، التى تعتبر أهم الضمانات اللازمة لسلامته . وتتمثل الأمانة فى ألا ينتهك التابع حقوق سيده . أما صلاحه وتقواه ، فيمنعه من أن يرتكب من الأخطاء ما يضر بممتلكات سيده . أما السهولة وسرعة الاستجابة فالغرض منها ألا يُعقِّد التابع لسيده من الأمور ما يريد أن يفعله ، ولا يجعل مستحيلا ما فى وسعه أن يقوم به ، لولا تدخل التابع . على أنه ينبغى على التابع ألا يكتفى بالامتناع عن ارتكاب الخطأ ، كيما يحصل على إقطاع ، بل يبذل لسيده فى أمانة وإخلاص النصح والمساعدة ، ويعمل على تنفيذ ما انطوت عليه اليمين من واجبات . وينبغى على السيد أيضاً أن يؤدى للتابع مثلما التزم التابع أن يؤديه له من الواجبات .

الخدمة الحربية :

ما يؤديه التابع للسيد عادة من الخدمة ، يقصد بها فى هذه المرحلة من العصر الإقطاعى الخدمة العسكرية Servitium militis . ولا شك أن التابع كان أول الأمر ، يؤدى للسيد ما شاء من الخدمة العسكرية فى معظم الأحوال ولفترات طويلة . غير أنه بمضى الزمن ، أخذ الأتباع يُفرِّقون بين أنواع مختلفة من الخدمة العسكرية ، ويقصرون واجباتهم على طائفة منها . فإذا

تعرض إقطاع السيد للغزو ، من قبل أحد الأعداء ، فمن الواضح أن يلتزم الأتباع بالنهوض لمساندته حتى يزول الخطر . أما إذا هاجم السيد أحد جيرانه ، فيعتبر ذلك أمراً آخر .

ولم يكد يستهل القرن الثانى عشر ، حتى تحددت التزامات الأتباع فى حرب من هذا القبيل . فأهم قاعدة سادت منذ منتصف القرن الحادى عشر ، هى أن التابع يلتزم بخدمة السيد أربعين يوماً على نفقته الخاصة . وفيما زاد على هذه الفترة ، تكفل السيد بنفقات التابع ومؤونته .

والمعروف أن السيد اتخذ الأتباع ، كيما يكون تحت تصرفه عدد كبير من العساكر . على أن للخدمة الحربية صوراً عديدة ، فيصح أن ينهض لتأدية الخدمة التابع بأتباعه وفرسانه . ويصح أن يكتفى بأن يبعث للسيد بعدد معين من الفرسان ، يعتبرون عادة أتباعاً له . ومن أمثلة الحالة الأولى ، ما حدث سنة ١٠٧٦ ، حين خرج كونت هينو Hainault لمساعدة سيده أسقف ليبيج . أما صغار الأتباع الذين ينتمون لكونت شامبانيا ، فإنهم أنفذوا لخدمته من الفرسان ، عدداً يتناسب مع مساحة إقطاعاتهم . وفى نورمنديا التزم كل إقطاع بأن يقدم لجيش الملك عدداً معيناً من الفرسان . وأدخل وليم الفاتح هـذا النظام فى إنجلترا ، نظراً لأن سلطة ملوكها من الزمان تفوق سلطة أمراء الإقطاع ، فحددوا عدد ما يلتزم بتقديمه الأتباع ، من الفرسان ، فصاروا يؤدون عدداً كبيراً من فرسانهم . فعن كل ١٥٠٠ فارس ، التزم التابع بأن يقدم منها ، ٥٨١ فارساً . على حين أن كبار السادة فى فرنسا ، وهم الأتباع المباشرون للملك ، لم يبذلوا للملك من أسرة كابيه ، سوى أعداد قليلة من الفرسان ، مثال ذلك أن كونت شامبانيا ، الذى خضع له ، ٢٠٣٩ من الأتباع الفرسان ، لم يتقدم منهم لجيش الملك سوى عشرة فرسان .

ومن مظاهر الخدمة الحربية أيضاً حراسة القلاع ، التى تنطوى على تأدية

الواجبات فى إحدى قلاع الملك ، وعلى التابع فى بعض الأحوال أن يجعل قلعته تحت تصرف الملك ، يحل بها كيفما شاء .

وفى بعض الأحوال يصح الاستعاضة عن الخدمة الحربية ببذل أموال تعرف بالبدل Scutage . ففى إنجلترا أجازت الملكية منذ عصر مبكر دفع بدل نقدى ، عوضاً عن الخدمة الحربية . والواضح أن ما يتحصل من أموال من هذا البدل ، هيأ للملوك أن يستأجروا عساكر ، أطوع لهم وأكثر إخلاصاً من العساكر الاقطاعية . على أن القاعدة فى فرنسا وألمانيا ، هى أن الخدمة الحربية سادت فى هذين الإقليمين .

على أن مسئولية التابع لم تقف عند حد الخدمة الحربية ، بل تحتم عليه فى أحوال معينة أن يبذل لسيده العون والمساعدة ، وهو ما يعرف باسم aid ، وشملت المساعدة عونا ماليا يبذل للسيد فى حالة الضيق وشدة الحاجة . غير أن هذه المساعدات لم تتحصل فى القرنين الثانى عشر والثالث عشر إلا فى أحوال نادرة ولم تلبث أن تحددت الحالات التى تؤدى فيها المساعدة للسيد ، عند افتداء السيد حينما يقع أسيراً ، وزواج ابنته الكبرى ، وتنصيب الابن الأكبر فارسا . ويصح أن يضاف إلى هذه الأحوال ، الخروج فى حملة صليبية ، أو التوجه إلى البلاط الملكى ، أو القيام بعمل استثنائى . وينبغى على التابع أن يقوم بضيافة سيده ، فكلما قدم السيد لتفقد أحواله ، حرص التابع على أن يوفر له أسباب التسلية . ولما كان السيد الكبير يصحب معه حاشية كبيرة من الفرسان ، لم يكن فى وسع التابع أن يؤدى واجب الضيافة على الوجه الأكمل ، وترتب على ذلك النزوع إلى تقييد هذا الالتزام ، أو الاستعاضة عنه بدفع بدل مالى .

المشورة :

جعل فولبرت بذل المشورة مساوياً للمساعدة ، باعتبارها من الخدمات

المطلوبة من التابع للسيد . فالتزم التابع بأن يبذل المشورة لسيده . ولما كانت هذه المشورة من مظاهر الخدمة ، فإنها تطلبت من التابع أن يقدم إلى سيده حينما يدعوه . فكل تابع مسئول عن الحضور شخصياً إلى مجلس السيد ، وعلى نفقته الخاصة ، وهذه الحقيقة هى التى جعلت لفظة **Consilium** تطلق على المجلس الذى يتشاور فيه السيد مع أتباعه . ويقدم التابع لمناسبات مختلفة ، كأن يشهد الاحتفال بزواج ابنة السيد أو تنصيب ابنه فارساً ، أو الاشتراك فى استقبال زائر كبير أو يستشير السيد أتباعه فى أمر حرب أو عقد معاهدة . وجرت العادة أن يستدعى السيد الأتباع ، للتصديق على قانون من قوانين الحكومة ، أو يؤلف منهم محكمة . فإذا احتاج السيد من الخدمة الحربية أو العون المالى ، ما يتجاوز ما يلتزم به الأتباع ، فلا يسعه إلا أن يطلب إليهم أن يبذلوا له طواعية مساعدة ومنحة . وليس من حقه أن يفرض عليهم ضريبة أو يجبى منهم ضريبة إلا بمقتضى ما يحدده العقد الإقطاعى . وليس للسيد سلطة تحكمية فى التشريع ، فالقانون ليس إلا العرف السائد بالإقليم ، وهو غير مسطور . فكل ما يتعرض له من تغيير أو تحديد ، يتولاه بلاطه (مجلسه) . فالأتباع هم الذين يعلنون القانون الذى يخضعون له ، فإذا ارتكب أحدهم ذنبا ، خضع لحكم أسويائه .

ومن أهم خصائص القضاء الإقطاعى ، إجراء المحاكمة عن طريق القتال ، أو صدور الحكم بالخيانة . فإذا حدث النزاع على أرض ، أو جرى اتهام شخص باغتيال رجل دون مبرر ، تخلت المحكمة الإقطاعية للمتقاضيين بتسوية النزاع بينهما عن طريق القتال ، فإذا حلت الهزيمة بأحدهما ، تعرض للعقوبة التى نص عليها القانون الإقطاعى . وكل عمل لايليق بالسيد الإقطاعى ، يعتبر من قبيل الخيانة ، ومن أمثلة ذلك رفض التابع أن يؤدى ما هو مقرر عليه من الخدمات . فإذا تغيب

عن جيش السيد ، وتكرر منه إغفال القدوم إلى محكمة السيد ، فللمحكمة أن تعتبره متمردا ، وتجرى مصادرة إقطاعه على أنه يصح فى بعض الحالات أن يتحدى التابع سلطة السيد ، بأن ينكر يمين الإخلاص الذى بذله لسيده ، على أساس أن السيد هو الذى نقضه ، ومن الطبيعى أن تنشب الحرب تبعا لذلك .

ونستخلص مما سبق ، أن الحيازة الإقطاعية ، التى ينالها الأتباع ، يحصل من ورائها السيد على ما يأتى : ١ — التبعية والإخلاص . ٢ — الخدمة التى يبذلها الفارس . ٣ — المساعدات الاقطاعية . ٤ — الضيافة . ٥ — ما يرفع للمحكمة من قضايا وما يترتب عليها من رسوم . ٦ — النتائج التى تترتب على ما يتعرض له الإقطاع من أحداث : مثل بذل الحلوان ، الوصاية ، الزواج ، الإقطاعات المحلولة عن أصحابها بسبب وجود وريث ، والمصادرة . يضاف إلى ذلك ما حدث فى بعض الأحوال من أن ترابط قوة من الفرسان فى قلعة من قلاع السيد لفترة محدودة كل سنة ، عوضا عن الفرسان الذين يقدمون للسيد خدمته .

وعلى الرغم من أن الخدمة الحربية وخدمة البلاط ، تعتبر من الالتزامات الشخصية المقررة على جميع الأتباع ، فإن العقد الإقطاعى يدعوهم فى بعض الحالات إلى تأدية بعض الواجبات ، كأن يتولى الصنجيل إدارة ضياع السيد ، ويقوم الكندسطبل بملاحظة قلعة السيد ، ويهتم المارشال بالخيول المعدة للقتال ، ويشرف الساقى على توفير النبيذ ، ويحصل هؤلاء الموظفون الفرسان على إقطاعات مقابل خدماتهم .

وللسيد أيضاً بعض الحقوق التى نشأت من طبيعة العقد الإقطاعى ، فلا يجوز للتابع أن يزوج ابنته إلا بعد موافقة السيد . فإذا تزوجت البنت ، نقلت معها جانبا من إقطاع أبيها على أنه بائنة زواجها . فإذا كان من المعروف أن الزوج سوف يسيطر على الأرض التى حازها التابع من

السيد ، فللتابع الحق أن يتأكد من أن الزوج ليس من أعداء السيد . فإذا مات التابع ، تاركاً وراءه ، ابنة وريثة له ، أو ابناً لم يبلغ سن الرشد ، فللسيد الحق فى أن يصر على أن يتولى شخص رشيد القيام بما هو مقرر على الإقطاع من الخدمة . فإذا كانت الابنة فى سن الزواج ، اختار السيد لها زوجاً ، أو عهد إلى شخص بالغ عاقل بالقوامة على الوارث صغير السن .

التزامات السيد :

وما هو مفروض على السيد من التزامات ، يطابق ما يؤديه التابع من خدمات . يشير فولبرت شارتر إلى أنه ينبغى على السيد أن يلتزم ، مثلما التزم التابع ، بالمحافظة على اليمين وسائر الالتزامات ، فيتحتم عليه ألا يتخذ من الوسائل ما يلحق الأذى بحياة التابع ، أو يخدش شرفه ، أو يضر بأملاكه ، وأن يظهر نحو التابع المودة والعطف . ويصح تلخيص التزاماته المادية فى أمرين ، لمسناهما زمن الكارولنجيين ، فينبغى على السيد أن يتكفل بحماية التابع ، وأن يتولى الإنفاق عليه .

فواجب الحماية ، يصح أن نستخلصه من عامل الانتماء والتبعية والولاء ؛ فبمقتضى هذه الرابطة ، يتكفل السيد بالحماية والدفاع والضمان ، فيلتزم السيد بالنهوض لمساندة التابع ، إذا تعرض لاعتداء خطير ؛ ويلزم بالدفاع عنه ورد الأعداء والخصوم . ويصح أن يتخذ الدفاع صوراً مختلفة ، أهمها الاشتراك فى الحرب ، ومثال ذلك نهوض فيليب الأول ملك فرنسا لمساعدة تابعه كونتيسة فلاندر ، حينما حاول روبرت الفرزيانى اغتصاب أملاكها . ومن مظاهر الحماية ما ارتبط بالقضاء ، بأن يلتزم السيد بالدفاع عن تابعه فى ساحة القضاء بل فى محكمة الملك . ويساعد السيد أيضاً تابعه بما يسديه له من النصائح ، فى أن يلتزم التابع فى

سلوكه وتصرفاته العدالة والإنصاف . يضاف إلى ذلك أنه إذا منحه إقطاعاً ضمن له السيد حيازته وامتلاكه ، بأن يتكفل بحمايته والدفاع عنه . وهذه الالتزامات هى نفس الواجبات التى التزم بها التابع فيما يعرف بالمشورة والمساعدة التى سبق الإشارة إليها .

التبعية الاكليروسية وحيازة الإقطاع .

المعروف أن الغرض من بذل الإقطاع ، أن يفيد منه صاحبه فى التجهز بالعساكر والخيل والأسلحة ، وسائر الأشياء النافعة ، وأن ما يناله رجال قصر الأمير من إقطاعات ، يقابل ما يضطلعون به من واجبات رسمية . ويصح أن تحوز الكنيسة إقطاعا ، لتستعين به فى مباشرة الشعائر ، على أنه يصح التساؤل كيف صار رجال الدين أتباعاً ، يؤدون واجب التبعية ، الذى يعتبر فى جوهره علاقة حربية ، على حين أن القانون الكنسى يحرم سفك الدماء ؟ . الواقع أن هذا المنع جرى التغاضى عنه فى القرنين التاسع والعاشر . فلم يكتف الأساقفة ورؤساء الأديرة بحيازة الإقطاع ، وبذل التبعية ، بل شاركوا فى القتال ، شأن سائر الأتباع . وأشادت أنشودة رولان بما لقيه رئيس الأساقفة ، تربين ، من الاستشهاد فى ساحة القتال . ومع ذلك فإن البابوية التى نهضت ، فى القرن العاشر ، فى الوقت الذى تألفت فيه هذه القصيدة ، قامت بحملة لتخليص الكنيسة من السيط ة الدنيوية ، وأرغم المصلحون الأمراء على أن يقبلوا تعديل القانون الإقطاعى .

وما حدث من نزاع على التقليد العلمانى انتهى إلى الاتفاق على أن يكون للسيد الإقطاعى الحق فى أن يمنح رجال الكنيسة الإقطاعات ، ولم يجعل للكنيسة إلا حق تقليد رجال الكنيسة بشارات الوظيفة السامية . على أن القاعدة السائدة هى أن رجل الدين ينبغى أن يمتنع عن الاشتراك فى القتال .

وما هو مطلوب من الخدمة الحربية ، عن الإقطاع الذى يحوزه ، يصح الوفاء به بتجزئة الإقطاع(١) . على أنه يمضى ، شـأن سائر الأتباع ، فى تأدية المساعدات ، والضيافة ، وحضور محكمة السيد ، غير أنه لا يشترك فى الأحكام الصادرة بالإعدام أو التنكيل والتمثيل بالجانى . ويتضح من ذلك أن لحيازة الإقطاع أهمية عند كل الفئات المرتبطة فيحصل السيد من التابع الكنسى من الخدمات ما يحصل عليها من التابع العلمانى ؛ وكل ما كان من اختلاف بين الاثنين أن السيد لا يحصل من التابع الكنسى على الحلوان أو الرسوم المقررة على القوامة والزواج ، غير أنه عوض هذه الخسارة بما حازه من خراج الإقطاع فى الفترة الواقعة بين وفاة رجل الكنيسة وتنصيب رجل آخر مكانه .

---

(١) تجزئة الإقطاع subinfeudation لا يجوز للتابع ، دون إذن من السيد بأن يقوم بتجزئة الإقطاع ؛ لأن هذا الإجراء يعتبر اقتضاباً للإقطاع ؛ غير أنه منذ القرن الحادى عشر ، صارت هذه العملية تجرى دون تدخل السيد . ونوضح هذا الإجراء بإيراد مثال لتجزئة الإقطاع . فلنفترض أن وليم النرمندى بعد أن فتح إنجلترا منح أحد أتباعه إقطاعاً ، عبارة عن ٢٥ ضيعة ، مقابل أن يقدم له عشرة فرسان لخدمته . ولهذا التابع أن يختار بين إجراءين : فله الحق فى أن يبقى فى حيازته ٢٥ ضيعة أو أن يجتزئ جانباً منها ، ليسد به جانباً من الخدمة المطلوبة . ففى الحالة الأولى ، يحصل من كل الضيعة على جميع ما ينتجه الفلاحون الذين يعملون بها ، فإذا استدعاه الملك للانحياز إلى جيشه ، خرج إليه على رأس تسعة من الفرسان . وهؤلاء التسعة يصح أن يكونوا من الأتباع الذين ينزلون بداره ، أو أن يكونوا فرساناً استأجرهم . غير أنه إذا لم يستطع الإبقاء عليهم فى كنفه وداره ، ولم يتوافر له من المال ما يدفعه أجوراً لجأ إلى خطة أخرى . بأن يمنح لأحد أبناء عمه إقطاعاً مؤلفاً من ثمانى ضياع ، مقابل أن يقدم له أربعة فرسان ، بينما يمنح ضيعة لكل واحد من خمسة مغامرين وبذا أوفى التابع بما تقرر عليه . فإذا دعاه الملك ، خرج وبصحبته أتباعه الستة (ابن العم + المغامرين الخمسة) ، فضلا عن ثلاثة فرسان قدمهم ابن عمه . والملحوظ أن التابع لا زال بحوزته ١٢ ضيعة ، ينفق منها على نفسه وعلى أسرته . والواضح أن نظام الضياع وثيق الصلة بتجزئة الإقطاع .

(انظر : Stephenson : op. cit. p. 28-29) .

تعدد التبعية :

الواضح أن عملية الإقطاع التى بدأت منذ القرن التاسع ، بإدراك العلاقة بين الإقطاع والتبعية ، لم تلبث أن ازداد نمواً وتطوراً فى القرون التالية . فالمعروف أن تبعية الرجل تعتبر خاصة ، لا تقبل الشركة ؛ فإذا استطاع التابع أن يبذل ولاءه لسيّدين ، فكيف يستطيع أن يعيش فى وقت واحد فى دارهما أو يسير إلى المعركة تحت لواءهما . الواضح أن إجراء بذل الإقطاعات للأتباع ، هو الذى أراحهم من الحضور المستمر لخدمة السيد ؛ وحدد الخدمة المقررة على التابع ، وأدى آخر الأمر إلى اعتبار التبعية مجرد إجراء قانونى شكلى . ولما كانت الحيازة الإقطاعية طغت على كل الصور السابقة لامتلاك الأراضى ، صار من المستحيل على التابع أن يزيد من ثروته إلا بالحصول على إقطاعات عديدة ؛ فالتابع المحظوظ يبذل ولاءه لسادة عديدين ، حسبما حصل عليه من إقطاعات . والنتيجة الطبيعية لذلك ما حدث فى القرن الثانى عشر من التفرقة بين الولاء للسيد ، والتبعية العادية . فالنوع الأول لا يبذل إلا للسيد الأول ويحدد التزامات التابع نحو سيده ؛ أما النوع الثانى فيصح أن يبذل لسادة عديدين للوفاء بما تطلبه إقطاعه من التزامات . وعلى الرغم من تعقد الروابط السياسية والاقتصادية ، فإن جانباً كبيراً من نظام التبعية القديم استمر حتّى أواخر العصور الوسطى . فالواضح أنه طالما ظل المجتمع خاضعاً لسيطرة الطبقة المحاربة ؛ فلا بد لنظمه التقليدية ، ومنها نظام التبعية ، أن تحافظ على قوتها . ولعل دراسة نظام الفروسية ومبادئها تدل على صدق هذه العبارة .

الفروسية :

ارتبطت حياة أبناء الطبقة الإقطاعية بالإعداد للقتال وممارسة مهنة الحرب ، ونظراً للاعتقاد بأن والدى النبيل الصغير ، لا سيا أمه ، يسرفان

فى تدليل الابن ، جرت العادة بأنه متى بلغ السابعة أو الثامنة من عمره ، تقرر إرساله بعيداً عنهما ، كيما ينشأ ويتربى فى دار أمير إقطاعى آخر ، هو فى معظم الأحوال السيد الإقطاعى للأب ، أو أقرب الناس إليه . فيتعلم الصبى منذئذ الاهتمام بأدوات الحرب ، الدروع ، وخيــول الحرب ، ويتدرب عليها . فيمارس من الحياة الخشنة ما يعتبر خير وسيلة لإعداده لحياته المقبلة باعتباره فارساً . فإذا ثبت أنه أضحى مستعداً لأن يتخذ موضعه فى المعركة ، ويجرى ذلك عادة حين يبلغ العشرين أو الحادية والعشرين من عمره ، تقرر تقليده بأسلحته فى احتفال مهيب ، بأن يركع أمام فارس مجرب ، ويتلقى ضربة من صفحة السيف . وكانت هذه الضربة فى الأيام الغابرة ، فيما يبدو ، بالغة العنف ، المقصود منها قهره إذا وجد إلى ذلك سبيلا ، ثم أضحت فيما بعد ضربة رمزية خفيفة تقع على الكتف ، وهذا الإجراء هو المعروف « بتنصيب الفارس » . ومتى تقلد الشاب سلاحه ، وتلقى الضربة ، أضحى فارساً كاملا ، وليس فى استطاعة الملك أن يتولى الحكم ، وليس فى وسع وريثه أن يباشر إقطاعه ، ما لم يتم تنصيبه فارساً ، لأن ذلك يعتبر دليلا على بلوغ سن الرشد .

ويمضى الفارس معظم وقته فى القتال ومعالجة الأسلحة ، وممارسة الصيد ، ولما ازدادت قوة أمراء الإقطاع ، وتطلب حرصهم على توفير قدر كبير من الأمن والسلام فى بلادهم ، الإقلال من الحروب الإقطاعية ، أقام النبــلاء معارك فكاهية ، اتخذت اسم المنازلات **Tournements** . فالسيد الكبير الذى أحس أن الحياة أضحت جافة وبالغة الهدوء ، يرسل دعوة إلى الجهات المجاورة ، يعلن فيها قيام حفلة مبارزة فى يوم محدد . فينقسم الفرسان القادمون إلى فريقين ، وتجرى بينهما معركة حامية . والفروق بين هذه المبارزات وبين المعارك الحقيقية . هى أن يجرى بها تقديم القادمين ، وتجهيز الفرسان أنفسهم بالسلاح ، وحرص المتبارزين

على التماس الأمن والسلامة ، ولا يجرى حبس من يقع فى الأسر منهم ، بل يدفع فدية ، يصح أن تكون عبارة عن قرية أو قلعة منيعة .

المرأة :

واهتم نساء الطبقة الإقطاعية بممارسة الغزل والنسيج والحياكة ، والإشراف العام على دار السيد . والواضح أن المرأة دائماً فى رعاية الرجل ، سواء كان أباها أو زوجها . أما الأرملة فتعتبر فى حماية سيدها أو ابنها الأكبر . وللمرأة أن ترث الإقطاع ، غير أنها لا تديره إلا عن طريق زوجها ، وذلك لأن مهمة الطبقة الإقطاعية تركزت فى مباشرة القتال . وليس للمرأة شيء من الحقوق إزاء زوجها . وحاولت الكنيسة أن تحمى الزوجة ، غير أنها لم تستطع إلا فرض قيود ضئيلة فى هذه الناحية . ومع ذلك فإن الزوجة تعتبر سيدة القلعة والإقطاع فى حالة غياب الزوج ، فيتحتم على أتباعه وموظفيه وخدامه أن يطيعوها .

مستوى الحياة :

تعتبر حياة الطبقة الإقطاعية من الناحية المادية بالغة الشدة والقسوة . فالقلاع شديدة الرطوبة ، ومعرضة لتيار الهواء ، فإذا كانت القلعة من الخشب لا يجرى فيها شيء من التدفئة ، وإذا كانت مشيدة من الحجارة ، فما تصاعد من الدخان منها يؤدى إلى الاختناق . ولم يكن ثمة ، حتى القرن الثالث عشر ، من يملك قلعة تزيد على حجرتين إلا عدد قليل من كبار الأمراء . ففى القاعة يباشر السيد أعماله ، ويستقبل موظفيه وأتباعه ، ويعقد محكمته ، ويحيى ضيوفه ؛ وفى هذه القاعة تتناول الأسرة وحواشيها الطعام على موائد مختلفة ، فإذا جاء الليل ، جرى استخدام هـــذه الموائد أسرة

للخدامين والحواشي والضيوف . أما الحجرة الأخرى فيختص بها السيد وزوجته وأطفالها .

وللسيد وأسرته أن يصيبوا من الطعام ما يشتهون ، غير أن هذا الطعام لم يكن متنوعا ، فالأطباق الكبيرة والتي تعتبر الأساسية ، مؤلفة من الطيور والحيوانات التي صادها السيد الإقطاعي ، يضاف إلى ذلك الخبز وكميات كبيرة من النبيذ ، وتوافر لديهم أيضا الكساء ، غير أن نوع الكساء تحدد إلى حد كبير بكفاية ومقدرة الصناع . والخلاصة أن النبيل فى القرنين العاشر والحادى عشر ، كان له موردان : الأرض والعمل . غير أن العمل لم يكن شديد الأثر ، كما أن الأرض قد ساءت فلاحتها ، ولم تأخذ الطبقة الإقطاعية فى الاقتراب من حياة الترف إلا عند إحياء التجارة .

إيمان الفارس

على أن أفراد الأرستقراطية الإقطاعية اشتد تعلقهم ، بما يتلاءم مع جو العصر الذى يعيشون فيه ، إذ اعتنقوا جميعا ، فيما عدا بعض حالات نادرة ، تعاليم الكنيسة المسيحية . فإذا ارتكبوا إثما من الآثام ، ارتكبوه فى عنف وشدة ، ثم لم يلبثوا أن يلتمسوا التوبة والغفران . فعلى الرغم من أن الصليبيين ، الذين نهضوا لقتال المسلمين فى أسبانيا والشرق الأدنى ، لم تحركهم اعتبارات روحية خالصة ، فلا شك أن الحافز الغالب عندهم لم يكن سوى الرغبة فى الخلاص . يضاف إلى ذلك أن كل إقطاع ، مهما تضاءلت أهميته ، لابد أن تكون به بيعة أو دير . واشتهرت الأسرات الإقطاعية الكبيرة بما قامت به من إنشاء أديرة عديدة ، ورعايتها . فلكل سيد قسيس خاص ، ولكل قلعة إقطاعية كنيسة خاصة . على أن نسبة كبيرة من خراج معظم الإقطاعات ، تخصصت لأغراض دينية . وفى

القرن الثالث عشر ، تضاءلت أهمية بارونيات كبيرة بسبب ما اشتهر به أربابها أجيالا عديدة من السخاء ، فى إغداقهم على الكنيسة .

مبادئ الفروسية :

وفى أثناء القرنين الحادى عشر والثانى عشر ، نبت من بيئة الطبقة الإقطاعية ، وأسلوب حياتها ، طائفة من الأفكار الأخلاقية ، تتمثل فيما نسميه فروسيه ، الفضائل التى ينبغى أن يتحلى بها الفارس ، ولذا يحسن أن نتكلم عن ثلاثة أنواع من الفروسية .

ففى الفروسية الإقطاعية ، من الطبيعى أن تنمو الأفكار الأساسية من أسلوب الحياة التى يعيشها النبيل الإقطاعى . أما الفروسية الدينية (الفتوة) ، فإنها تمثل مفهوم الكنيسة عن الفارس المثالى . والنوع الثالث من الفروسية يتمثل فى أن الأفكار التى جرى إطلاقها على عشق الفرسان ، غذاها النساء والرجال ، الذين حرصوا على إرضائهم .

فالمحاربون الجرمان جلبوا معهم إلى أراضى الإمبراطورية الرومانية ، الإعجاب بفضائل المحارب : الشجاعة والإقدام فى المعركة ، وقدروا أيضا الحكم السديد ، الذى اشتهر فيما بعد بالإخلاص ، إنما أوجدوا صفات أصيلة ، لم يكتسبها حديثا نبلاء الفرنجة ، ومن اليسير أن يدرك أهميتها عند الشعوب الجرمانية ، كل من يطالع أساطير الشماليين ؛ وآداب الإنجليز السكسون . على أن وجه الغرابة هنا هو ما حدث من تطبيقها أيضا على المجتمع الإقطاعى . فالرجل الذى جعل القتال مهنته الأولى ، لابد أن يكون باسلا شديدة البأس فى المعركة ، على أن القائد البارع اتصف أيضاً بالرزانة والحكمة والتعقل ، فتوقف بناء المجتمع الإقطاعى بأكمله على احترام ما يصدر عن الشخص من يمين الولاء والإخلاص التى تعتبر من أهم الفضائل الإقطاعية ، وتعتبر أساس الفروسية الإقطاعية .

وأقدم الصفات الأخلاقية عند الطبقة الإقطاعية ترتبط بمهنتهم الأصلية ، ولم يكن الغرض منها سوى أن تجعل الحرب أكثر قبولا عند المشتركين فيها ، وعلى الرغم من اتخاذ الفرسان الدروع لحمايتهم ، فإن الفارس لم يكن بنجوة من هجوم مفاجئ من قبل عدوه ، قبل أن يتم ارتداء عدته ، ومن ثم نشأت الفكرة بأنه لا يجوز مطلقا مهاجمة فارس غير مسلح ، بل ينبغى أن يتوافر له من الوقت ما يكفى لارتداء درعه ، وتجهزه للقتال .

ونشأ أيضاً العرف الذى يعتبر الأسير ضيفا عزيزاً ، فقد يحدث فى وقت من الأوقات أن يظفر بآسره . والخطوة التالية هى قبول الابن (ابن الأسير) ، أو ابن الأخ ، رهينة إلى أن يقوم الأسير بجمع فديته . وفى القرن الثالث عشر ، جرت العادة بإطلاق سراح الفارس لجمع الفدية ، على أن يعد بالعودة إذا لم يوفق فى جمع الفدية .

ومن فضائل الفروسية التى تستحق الذكر والتنويه ، فضيلة السخاء ، ففى معظم المجتمعات ، شاد الناس بمن يجود بالعطايا ، وقد كانت هذه من صفات الجرمان البارزة . وصار لها أهمية فى القانون الإقطاعى للفروسية . وعلى الرغم من أن مفاهيم الفروسية الإقطاعية ، نبتت من البيئة الإقطاعية ، فإن المحترفين من رواة القصص لجأوا إلى تبسيطها ، وإذاعتها بين سائر الناس . فالأمسيات تمضى ثقيلة بطيئة فى القلاع المظلمة ، ويشتد شغف الفرسان والسيدات إلى التسلية ، فتولى تقديم هذه المتعة فئات مختلفة من المترددين الذين يجتازون القلعة ، فمنهم رواة القصص البذيئة ، وأرباب الدببة الراقصة ، والجوارى الراقصات ؛ ومنهم أيضا الشعراء الذين يصوغون القصص الطويلة شعرا ، ويقومون بإلقائها ، ومنهم المنشدون الذين يغنون ما ألفه غيرهم من مقطوعات وقصائد . فانتشرت بهذه القصص أفكار الفروسية ومفاهيمها . واعتمد المغنون

والمؤلفون فى حياتهم على سخاء سادتهم وجودهم ، ولذا فإن الكرم صار فى قصصهم الفضيلة الأساسية عند الفرسان .

أثر الكنيسة

وحاولت الكنيسة ، طوال الفترة التى تطور فيها النظام الإقطاعى ، أن تُحِدّ من الحروب الإقطاعية ، وأن تحول جهود الفرسان إلى ما اعتبرته سبلا أكثر فائدة وأعم نفعا . اشتدت الكنيسة فى الدعوة إلى مذهبها الرسمى ، وفى الحرص على أن تنال نصيبها فى الغنيمة فى الحرب . وفى القرن الحادى عشر قررت الكنيسة ما يعرف بهدنة الله والسلام الإلهى Pax Dei ، Treuga Dei ، وهى الفترات التى يتحتم فيها تحريم القتال لحاية غير المحاربين . والراجح أنه استقر فى أذهان رجال الكنيسة فكرة تحويل نشاط الفرسان إلى قتال المسلمين . ثم حدث فى القرن الثانى عشر ، أن أخذ الكتاب الكنسيون ، وأشهرهم حنا سلسبورى ، فى تنمية فكرة الكنيسة عن الفارس المثالى ، بأن يكون مسيحيا تقيا ، غرضه الأساسى أن يحمى الكنيسة ويدافع عن عقيدتها ، ينكر الجرائم على اختلاف أنواعها ، ويرعى الضعفاء والعجزة . وفى سبيل تدعيم دعواها ، لجأت الكنيسة إلى عرض النظرية التى تجعل الفرسان يؤلفون طائفة مثل طائفة رجال الدين ، فالفارس اختاره الله ، ليقاتل فى سبيله . وشجع رجال الدين استخدام الطقوس الدينية فى تنصيب الفتى فارساً ، وأقاموا لهذا الغرض شعائر وطقوساً خاصة . وما لدى الكنيسة من مُثل عن خلق الفارس ، جرى تفسيرها وشرحها فى رسائل وعظات وفى مأثورات أدبية . فحين كتب الشاعر المشهور Chretien de Troyes قصيدته المعروفة باسم Perceval le Gallois ، إنما قصد بها وصف الفارس المسيحى الكامل . على أن أوضح ما يعبر عن أفكار الفروسية الدينية ، هو ما ورد من القصص حول جالاهاد Galahad .

شعر الغزل :

وظهرت أفكار الغزل ، لأول مرة ، فى الشعر الغنائى ، الذى جرى تأليفه فى النصف الثانى من القرن الحادى عشر . فالرجال والنساء الذين ألفوا هذه القصائد ، اتخذوا اسم التروبادور . واختلف الباحثون فيما إذا كانت أصول شعر التروبادور ، ترجع إلى بقايا الشعر التقليدى القديم ، جرى الاحتفاظ بها على أنها أغانى شعبية ، أو ترجع إلى شعر الغزل عند المسلمين فى أسبانيا . وكيفما كان الأمر فإن دعاة التسلية والترفيه فى جنوب فرنسا ، شرعوا فى تأليف قصائد ، يمجدون فيها السيدات ، ويصفون ما يترتب على التشبب بهن من الفوائد . ولقيت الفكرة استجابة من أكبر أمراء الإقطاع بالإقليم ، وهو وليم التاسع ، دوق اكيتانيا . فصار تأليف مقطوعات الغزل الغنائية ، أو على الأقل تقديرها ، النهج السائد فى جميع أنحاء جنوب فرنسا . ولم يكن حظ التروبادور من الأفكار قليلا وبسيطا . فالتشبب بالسيدة أصلح الرجل فى كل ناحية من نواحى حياته ، إذ جعل منه شاعرا ، بالغ الجودة ، وسيدا موفور الحكمة ، وفارساً شديد البسالة . أما السيدة فحازت الإعجاب ، بفضل ما اشتهرت به من الجمال والرقة والمرح والاتزان . والمتيم بالسيدة كاد لا يفكر فى شىء سوى العمل على إرضائها ، وجلب السرور لها ، فإن ابتسامة صغيرة ، كافية لأن تملأه سروراً وغبطة . فلم يحفل بالطعام والشراب ، ولم يكترث بما تعرض له من الحرارة والبرودة ، بل ركز كل أفكاره ومشاعره فى سيدته .

ومعظم قصائد التروبادور ، وجهها إلى العقائل ، رجال تكاد تكون مكانتهم وضيعة . ومعظم من ألف القصائد من النبلاء اختاروا مجتمعات زملائهم من صغار النبلاء . ومن ثم فإن معظم شعر التروبادور لم يمجد

المرأة فحسب ، بل جعلها فوق قاعدة بلغت من الارتفاع أنه لا يبلغها المحب المتواضع . ومن الملحوظ أن هذه الفكرة لم تخطر على بال الدوق وليم التاسع ، إذ كان سيداً كبيراً ومحباً متيما .

لم يكن شعر التروبادور ظاهرة منفردة أو منعزلة ، إذ أن الفترة التى شهدت مولده وتطوره ، شهدت أيضا نهوضا شاملا فى مكانة المرأة . فمريم العذراء التى احتلت فيما مضى مكانة متواضعة فى الديانة المسيحية ، أضحت مع ابنها ، الشفيع الوحيد للمذنبين من الرجال . فالبابا الكبير أنوسنت الثالث ، ألف فى صدر شبابه ، قصائد تروبادورية عن العذراء .

ولم تلبث أفكار الغزل فى القصور أن انتقلت إلى شمال فرنسا ، عن طريق حاشية اليانور دوقة إكيتانيا ، حفيدة وليم التاسع الشاعر التروبادورى . وكان أول زوج لها ، لويس السابع ملك فرنسا ، وهو رجل لطيف صالح تقى ، لم يقدر ما اشتهرت به الملكة من المرح والطرب ، ومن جاء بصحبتها من الجنوب من الوصيفات ، فألغى زواجه حين تبين له أن اليانور لن تنجب وريثا ذكراً لبيت كابيه . ولم تلبث اليانور أن تزوجت من هنرى دوق نرمنديا وكونت انجو ، الذى صار هنرى الثانى ملك انجلترا ، فأنجبت له رتشرد الذى عرف بقلب الأسد . اشتهرت اليانور برعاية رجال الأدب على اختلافهم ، وسار على نهجها ابنتاها مارى وإليس بعد زواجها من هنرى الجواد كونت شامبانيا وأخيه الأصغر تيوبالد كونت بلو وشارتر .

على أن رجال فرنسا ونساءها ، أرادوا ما هو أكثر دواما وأثرا من أفكار التروبادور ، فإذا شاء لهم أن يتغنوا بالحب ، ويتحدثوا عنه ، فإنما أرادوا أن يستخلصوا قواعد لمارسته . اعتاد رجال العصور الوسطى أن

يلتمسوا ما يفتقرون إليه من العلم ، فيما ادخره علم العصور الوسطى من مادة ، فعثروا على كتاب ، تراءى لهم كأنه مطابق لأغراضهم ، وهو كتاب أوڤيد عن « فن الشعر » ، فترجم هذا الكتاب إلى الفرنسية الشاعر كرتيان دى تروى . وألف رسالة عن الحب ، القسيس أندرو ، أحد المتصلين ببلاط ماريا ، كيما يهتدى بها معاصروه .

اعتقد عشاق غزل القصور أنهم اكتشفوا أمرا خطيرا ، وظنوا أن ما اهتموا به من الحب كان معروفا فى العصور الغابرة وعالجه أوڤيد . على أن ما كتبه أوڤيد عن الحب ، لا يصح وصفه على أنه حب عاطفى ، بل يقصد به إشباع الغريزة الجنسية ، فالفارس إنما يتزوج ليحصل على بائنة زواجه ولينجب أبناء يخلفونه ، فلا دخل إذن للحب فى الموضوع . على أن حب القصور كان أمرا جديداً ومختلفا ، أدى إلى فكرة هامة ، وهى عدم التلازم بين الحب والزواج . على أن الساعين وراء الحب من أهل الشمال ، لم يلبثوا أن نبذوا فكرة الحب ، واعتبروه إعجاباً بعيد المنال بامرأة لا يستطيعون الوصول إليها .

ملاحم المآثر :

وقبل أن نختتم دراستنا عن الفروسية ، يقتضى الأمر مزيداً من دراسة الآداب التى تشرح الأفكار المتعلقة بالفروسية . فالفروسية الإقطاعية أحياها ملاحم المآثر ، وهى قصائد طويلة تعالج قصة من القصص ، وهى المعروفة بالملاحم . والواضح أن هذه القصائد لم يكن مقصودا بها الإقطاعيين ؛ فمحتوياتها الأساسية ليست إلا أخبارا لا حصر لها ، عما انطوى عليه النظام الإقطاعى من معارك وقصص ، فنسمع كيف أن البطل مزق أعداءه إرباً ، وكيف فاقهم فى البلاط الإقطاعى . ولم تظهر النساء فى الملاحم إلا على أنهن أمهات نبيلات ، أرسلن أبناءهن إلى المعركة ، أو على أنهن

زوجات تعرضن للضرب لما بدا منهن من ملاحظات وإشارات غير لائقة ، أو على أنهن أميرات جميلات ، مسلمات ومسيحيات ، شوقات بالبطل .

واشتهرت بعض ملاحم المآثر بطابع دينى ، كأن يحارب البطل المسلمين ، أو أن يكون راعيا لدير من الأديرة . ومن أجمل قصائد المآثر وأقدمها عهدا ، أنشودة رولان المعروفة ، التى تكاد تقتصر كلها على القتال والمكيدة ، غير أن القتال كان موجها ضد المسلمين . وخير ما يوضح الفروسية الدينية ، تمثل فى الرسائل التى ألفها رجال الكنيسة أمثال حنا سلسبورى ، وفى المواعظ ، وفى عدد قليل من القصص ، مثل قصة برسيفال .

سبق أن رددنا ما يتعلق بغرام القصور من الآداب ، فقصائد التروبادور ، وقصائد الشعراء الشماليين المعروفين الذين كتبوا على نفس النهج والطريق ، الذين سلكه التروبادور ، والرسائل كالتى منها رسالة القسيس أندرو ، وقصص كرتيان دى تروى ، كلها تفسر تماما غرام القصور . وثمة أيضا مارى الفرنسية التى ألفت بعض القصص القصيرة ، يظهر فيها بعض الأفكار عن غرام القصور ، غير أنه منذا الذى لم يكن متيما بالحب والعشق ، فأبطالها يعرضون علينا من أحسن الأفكار عن حياة النبلاء فى القرن الثانى عشر ، ما لا نجده فى مصدر آخر .

وما توافر لنا آخر الأمر يتمثل فى المجموعة الضخمة من القصص المتعلقة بآرثر . والمادة الأساسية للأساطير الأرثرية إنما جاءت من القصص الشعبى عند الغاليين ، وهو مصدر أمعن فى استخدامه كل من كرتيان دى تروى ، ومارى الفرنسية . وأضاف الكاتب إلى هذا القصص ما شاء أن يضيفه . فى قصة لانسيلون وترسترام وايرلوت ، انصبت الزيادة والإضافة على غرام القصور . أما برسيفال وجالاهاد ، فهما قصتان غاليتان ، جرت كتابتهما من زاوية الفروسية الدينية . غير أن عددا من القصص

الآرثرى ، بل وربما كان معظم هذا القصص ، يحمل الطابع الظاهر لأفكار الفروسية الإقطاعية . إذ اشتمل على معركة بعد معركة ، ومبارزة بعد مبارزة . ولذا إذا مضى الشخص فى قراءة حلقة من حلقات آرثر ، لاسيما فى الصورة النهائية لها فى العصــور الوسطى ، كالتى ألفها السير توماس مالورى Sir Thomas Malory عن موت آرثر Morte d'Arthur ، فإنه سوف يجد الأنواع الثلاثة من الفروسية ، تعمل فى أساس القصص الشعبى عند الغالين .

نظام الضياع

وإذ عرفنا الأنواع المختلفة للإقطاع ، ونظام التبعية وما ترتب عليه من حقوق وواجبات ، لابد من الإلمام ، بالصورة التى يسير عليها الإقطاع ، وكيف يحصل السادة على حاجتهم من المشتغلين بالزراعة ، ولا سيما فى الفترة التى اكتمل فيها نمو النظام الإقطاعى .

والمعروف أن نظام الضياع اشتمل على النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، التى تسير حياة المشتغلين بالزراعة فى غرب أوربا فى العصور الوسطى . وإذ كانت الوظيفة الأساسية لهذه الفئة يغلب عليها الطابع الاقتصادى ، من حيث استغلال المواد الخام ، فإن النظم الاقتصادية أضحت بالغة الأهمية . ولذا ينبغى دراسة نظام الضياع فى بيئته ، بما حدث فى العصور الوسطى من أساليب الاستقرار والإقامة وطرق الزراعة .

الواقع أن غرب أوربا خضع لأسلوبين من أساليب الاستقرار والسكن هما القرى والكفور (العزب) . وقام نظام القرى فى الإقليم الذى ساد فيه العنصر الجرمانى ، بينما استقر سكان البحر المتوسط فى الكفور والعزب . وساد نظام القرى أخصب الأقاليم الزراعية التى تعتبر المراكز الأساسية للسلطة السياسية ، ويعتبر جانب كبير من أوربا أرض كفور .

ولكل قرية من الحقول الصالحة للزراعة حقلان أو ثلاثة حقول ، تجرى زراعتها دوريا . فى القرية التى بها حقلان ، تصبر زراعة أحد الحقلين ، ويبقى الحقل الثانى بورا . وإذا كان بها ثلاثة حقول ، جرت زراعة أحدها بمحصول الشتاء ، والثانى بمحصول الربيع ، وبقى الثالث بورا . ومن الأدلة ما يثبت أن جميع القرى استخدمت أصلا نظام الحقلين ، ولم يكن نظام الحقول الثلاثة إلا مظهرا من مظاهر التطور ، حدث فى بقاع شديدة الخصوبة .

وإلى جانب ما تمتلكه القرية من أراضى صالحة للزراعة ، كان بها أيضا أراضى جرداء ، تكاد تكون عديمة الجدوى ، وبها أيضا المراعى ، وهى أراضى جيدة التربة كثيرة المياه ، تقع بالقرب من الأنهار ، ويجود بها العشب ، ثم أراضى الكلأ ، والغابات .

وأراضى الحقول القابلة للزراعة تقسم إلى قطع طويلة قليلة الاتساع ، والراجح أنه يتم توزيعها بالاقتراع دفعة واحدة كل سنة . ومن الأدلة ما يشير إلى أن هذه الأراضى بأنواعها ارتبطت دائما بالمساكن (المحلات) . فكل مسكن تألف من كوخ فى القرية ، وحديقة مسوّرة ، وربما كان بها بعض أشجار الفاكهة ، وقدر متساو من الأرض فى كل حقل ، فضلا عن حق المشاركة فى الإفادة من أرض البور ، والكلأ ، والمراعى ، والغابات . ويبلغ زمام المحلات العادية نحو ثلاثين فدانا من الأرض فى الحقول الصالحة للزراعة .

وأداة الزراعة الأساسية عبارة عن المحراث الثقيل الذى يستطيع أن يقلب الأرض ، ثقيلة التربة ، التى اشتهرت بها أراضى شمال أوربا . وهذا المحراث ، كان يجره أول الأمر ثمانى ثيران ، ثم حدث فى القرن الثانى عشر ، أن صار يجره أربعة ثيران . ومن أهم مشاكل الزراعة فى العصور الوسطى ، توفير العلف للثيران صيفاً وشتاء :

والمعروف أن القرية ظلت حتى القرن الثانى عشر ، تكفى نفسها اقتصاديا ، إذ أنبتت طعامها وشرابها ، وقام نساء القرية بصناعة الملابس من الصوف الناتج من الأغنام . أما الصناع الذين لا غنى عنهم أمثال الحدادين والطحانين ، فإنهم كانوا من أهل القرية ، ولم يمارسوا تلك الحرف إلا شطرا من وقتهم . وتستطيع القرية أن تعيش دون أن تبادل سلعها مع العالم الذى يقع وراء حدودها . وعلى الرغم من أنه جاز أن يتم تبادل المنتجات عن طريق المقايضة ، فالواقع أن هذه المقايضة تجرى فيما يفيض (يزيد) عن حاجة السكان من المواد ، كأن تجرى مقايضة الخنازير فى قرية ، بالدجاج المتوافر فى قرية أخرى . والخلاصة أنه لم يكن ثمة سوق للمنتجات الزراعية ، ولم يكن لدى القرية من الوسائل ما تشترى به السلع من الخارج .

وما ينبغى ملاحظته أن القرية لم تكن أكثر من مجموعة أكواخ تحيط بها أراضى زراعية ، ومراع ، وأرض كلأ ، وأراضى بور ، وغابات . ويشترك أهل القرية فى زراعة الأرض ، يقررون متى تجرى الزراعة ، ومتى يتم الحصاد ، ومتى يجنى المحصول ، وأى المحصولات يصح زراعتها ، وماذا يستعمل من البذور . واختص بعض القرويين بأعمال معينة ، ويشرف على تنفيذ القرارات هيئة تنفيذية . وبالقرية ملاحظ يشرف على المراعى وقطعان الماشية والخنازير ، ويلاحظ الحيوانات فى الكلأ . وبالقرية دائما نوع من المحكمة القروية تقوم بتسوية المنازعات حول المساكن وإنزال العقوبة بالذين لم يؤدوا أعمالهم .

وتعتبر القرية أيضا وحدة اجتماعية دينية ، فللقرويين أعيادهم واحتفالاتهم ، ويتزوج الأبناء والبنات فى نطاق المجتمع القروى . وحينما نما نظام الأبروشية القروية فى القرنين التاسع والعاشر ، أضحت للقرية عادة كنيستها وقسيسها ، وتألف جماعة من كبار رجال القرية ، للنظر فى أمور الكنيسة . فالقرية أضحت وحدة أساسية فى الحياة الريفية فى العصور الوسطى .

وفى جنوب فرنسا أحاط بالقرب من الحقول المستطيلة ما يجرى زراعتها بانتظام دون التقيد بالدورة الزراعية . ولما ازداد ضعف القوة الإنتاجية لابد أن نفترض أن ما صار فى حوزة كل أسرة من الأراضى ازداد مساحتها تبعا لضعف قوتها الإنتاجية . والخلاصة أن الأقاليم التى سادت بالغرب ، تعتبر أقاليم ضعيفة التربة ، قليلة السكان ، واشتهرت أيضا بقلة ما يسقط بها من المطر .

والمعروف أن نظام الضياع هو عبارة عن مجموعة من النظم تحصل بمقتضاها الطوائف التى لا تشتغل بالإنتاج ، مثل الأشراف ورجال الدين ، على حاجتها من المشتغلين بالزراعة . واختلفت هذه النظم من جهة أخرى . وأصول هذه النظم وتطورها ، يحيط بها الغموض الشديد .

فى القرن الثانى عشر ، أضحى معظم القرى تحت سيطرة السيد ، ولجأ السادة إلى استغلال قراهم بطرق ووسائل تكاد تكون متشابهة . واشتد الجدل حول ما إذا كانت هذه القرى التى تخضع للسادة ، تعتبر أصلا ضياعا رومانية كبيرة ، تولى الأقنان فلاحتها وزراعتها ، أو أنها كانت قرى لفلاحين أحرار من الجرمان ، خضعت لسبب من الأسباب لسيطرة السادة . ودل البحث الحديث على أن هاتين النظريتين سليمتان . فالإقطاعات الرومانية الإمبراطورية فى غالة ، انتقلت إلى أيدى ملوك الفرنجة ، أو صارت للكنيسة أو لأتباعهم . وكثير من ضياع كبار الأغنياء (السناتورين) ، بقى فى أيدى سلالة ملاّكها من الرومان ، أو فى أيدى النبلاء الفرنجة ، وفى الأيام المتأخرة من الإمبراطورية ، تخلى الرقيق إلى حد كبير عن زراعة الأراضى ، وصار يقوم بها الفلاحون . فكان للقن كوخ ، وقطعة صغيرة من الأرض ، يقوم باستغلالها لمنفعته الخاصة . غير أنه جعل معظم وقته للعمل بالأرض التى احتفظ بها صاحب الضيعة ، فهو لا يستطيع أن يترك الضيعة إلا بإذن صاحبها . والخلاصة أن المستأجر المتحرر ، يدفع إيجاره

عن داره وقطعة الأرض ، بما يقوم به من عمل لسيده ، ويعتبر هذا المستأجر أوضح مثل للأصل الذى تفرع عنه القن فى العصور الوسطى .

وفى الأزمنة الكارولنجية نصادف ضياعا كبيرة ترجع إلى أصول رومانية وفرنجية ، تجرى زراعتها على هذا النظام ، فثمة قرية للمستأجرين ، ولهم قطع صغيرة من الأرض لمنفعتهم الخاصة ، غير أن الجانب الأكبر ما احتفظ به السيد لنفسه ، وقام على زراعته المستأجرون . ومع ذلك فالواضح أنه ثمة أيضاً من القرى الحرة ما ليس لها سيد .

وعاش الفلاحون الأحرار سوياً ، وتعاونوا معا فى زراعة حقولهم . ومن هذه القرى من الأمثلة ما استمر فى انجلترا حتى القرن الحادى عشر ، ومنها أيضاً أمثلة فى بعض أجزاء ألمانيا . والواضح أنها اختفت فى فرنسا قبيل القرن الحادى عشر على أنه ليس من العسير تفسير اختفاء القرى الحرة . ففى أوقات العنف والاضطراب ظهر عجز الفلاحين إزاء الفرسان . فالقرية الواقعة بالقرب من القلعة ، ليس لها من سبيل للاختيار ، سوى أن تخضع لسيد القلعة ، فإذا فعلت ذلك ، تولى السيد حمايتها من الفرسان الآخرين ، وإذا لم تخضع له قام بنهبها ، وبذلك لم يكن لصغار الفلاحين الأحرار إلا أن يختاروا أحد طريقين : إما أن يصبحوا فرسانا ، أو أن يلتمسوا حماية فارس ، على أن الذين يستطيعون أن يتوافر لهم من الوسائل ما يمكنهم من الحصول على أدوات الفارس ، كانوا عددا قليلا . ومتى استولى الفارس على القرية ، اتخذ من النظم ما هو أشد أثرا فى استغلالها ، ولعل هذه النظم استمدها من نظم الضياع الرومانية .

الضيعة :

جرى نظام الضياع فى معظم إقليم القرى على نهج عام مألوف . إذ احتفظ السيد بشطر من الأرض ، فى الحقول الصالحة للزراعة . وهذا

الجانب الذى يبلغ ترجيحا نحو ½ مجموع الأراضى الزراعية ، اشهر باسم الضيعة demesne . واحتفظ السيد لنفسه أيضاً بجانب من أرض المراعى . وتولى أهل القرية العمل فى الضيعة من أجل السيد ، فقاموا ببذر التقاوى ، وزراعة الأراضى ، وجنى المحصول ، وقطع الدريس ، وأدوا كل ما هو ضرورى من سائر الأعمال . فأشرف الرعاة بالقرية على ما لدى السيد من ماشية وخنازير ، مثلما يفعل بماشية وخنازير أهل القرية . وإذا أراد السيد أن يقوم بحفر خندق حول قلعته ، أو تشييد سور لحفظ الغزلان فى جانب من أرض الغابات التزم أهل القرية بالقيام بهذا العمل . والخلاصة أنهم جعلوا ثلاثة أيام فى الأسبوع لخدمة السيد ، غير أنه يجوز للسيد أن يحتاج لخدماتهم مدة تزيد على ذلك .

ويؤدى أهل القرية للسيد من الإيجار ما هو عبارة عن نسبة معينة من المحصولات التى يزرعونها بأراضيهم الخاصة . يضاف إلى ذلك أنهم مدينون له بطائفة متنوعة من الرسوم مقابل ما استخدموه من موارد أراضى القرية . فنى مقابل رعى ماشيتهم ، أدوا للسيد الجبن ، وفى مقابل السماح لخنازيرهم بالانسياب فى الغابات ، قدموا له عددا معينا منها . وإذا اصطاد أهل القرية السمك من غدير أو مستنقع حصل السيد على جانب من صيدهم ، ومن الطبيعى أن يختار لنفسه السمك الكبير .

ويقوم أهل القرية ، مقابل سكنهم ، بالعمل فى ضياع السيد ، ويؤدون طائفة متنوعة من المقررات المختلفة ، مقابل ما حصلوا عليه من امتيازات . ثم أضحى للسيد بعض الاحتكارات المثمرة . فالسيد يمتلك عادة طاحونا ، وتحتم على أهل القرية أن يطحنوا به حبوبهم ؛ ومن الجرائم الخطيرة امتلاك طاحون من غير إذن . ويتقاضى السيد مقابل الطحن ، جانبا من الدقيق . وللسيد أيضاً حق الإشراف على الأفران التى يصنع بها الخبز ، ويتقاضى عن ذلك أجرة . والسيد وحده هو الذى قام بتربية

الحمام فى معظم أنحاء فرنسا ، ويقتات الحمام على محصولات الفلاح ، على حين أن السيد وحده هو الذى يأكلها .

وللسيد أيضاً محكمة يتقرر بها إنزال العقوبة بكل من يخالف قوانين القرية . وإذا حاول رجل أن يغفل العمل المكلف بتأديته للسيد ، فإذا أهمل الراعى الخنازير ، أو إذا سرق القروى تفاحاً من حديقة السيد ، أو إذا جرى ضبط شخص يستخدم طاحونا يدويا ، تقررت محاكمته فى محكمة السيد ، وحلّ به العقاب .

الولاية القضائية بالضيعة :

هذه المصادر المختلفة من الخراج اختص بها السيد ، باعتباره مالكا للأرض ، يضاف إلى ذلك ما يمارسه السادة من الحقوق ، من الناحية النظرية على الأقل ، باعتبارهم ممثلين للملك . فنى القرن التاسع والعاشر والحادى عشر ، تفرق كل ما استقر عند الملك من سلطات الحكومة ، بين أفراد الهيئة الإقطاعية ، وترجع بداية توزيع السلطات العامة ، إلى الأيام الأولى للممالك الجرمانية . فدرجت الكنيسة على أن تتخذ ما كان للإمبراطورية الرومانية ، من نظام قضائى ، يعتبر إلى حد ما علمانيا . ولم تحرص على أن تأخذ بطرق الجرمان بالغة الغلظ والجفاف . ومن ثم سعى معظم الأساقفة ورؤساء الأديرة إلى الحصول على ما يعرف بالامتيازات ، وحصلوا عليها فعلا . فإذا صار لمؤسسة كنسية حق أو امتياز ، فليس فى استطاعة أحد من موظفى الملك أن يدخل أراضيها . وفى أول الأمر لم يكن المقصود بهذا سوى أن المجرمين الذين يبحث عنهم الكونت ، إنما يتولى القبض عليهم رجال الكنيسة ثم يسلمونهم إلى الكونت . غير أنه بمضى الزمن ، نشأ نزوع طبيعى لأن يمنح رجال الكنيسة سلطات حقيقية بولاية القضاء ، فجنحوا بذلك لأن يكونوا كونتات فى أراضيهم . على

أننا لا نعرف ما حصل عليه ، منذ زمن مبكر ، أرباب الأراضى من امتيازات . والواضح أن أتباع الملوك الكارولنجين Vassi dominici حصلوا على هذا الامتياز ، فصار الكونت زمن الكارولنجين يمارس السلطة الملكية باعتباره ممثلا للملك ؛ غير أنه لم يخضع لسلطته عدد من الضياع المدنية والكنسية ، فمارس سادتها سلطة الكونت .

وسبق أن شهدنا عصر الفوضى التى امتاز بها القرن الأخير من حكم الكارولنجين أن الوظائف والإقطاعات أضحت وراثية ، وبذلك أصبحت وظيفة الكونت ، وما يقترن بها من حق ممارسة سلطات الحكومة ، تعتبر جانبا من إرث الأسرة الإقطاعية ، فإذا أعطى الكونت جانبا من أراضيه لأحد الفرسان إقطاعا ، فإنه يميل إلى أن يمنحه ما يرتبط بالإقطاع من الحقوق القضائية أو جانب منها . فإذا أراد الكونت أن يغرى مالكا شديد البأس بأن يصير تابعا له ، لجأ إلى التلويح له ، بأنه سوف يمنحه سلطات قضائية تامة . والراجح أن اغتصاب هذه السلطات كان فعلا أقوى من الحصول عليها تفضلا وعن طيب خاطر . فالسيد الإقطاعى القوى الممتنع فى قلعة قوية ، صار بوسعة أن يمارس ما شاء من الحقوق ، ما لم يكن سيده بالغ القوة ، شديد العزم . ولما كان توزيع حقوق الولاية القضائية فى الهيئة الإقطاعية ، يتوقف إلى حد كبير على قوة السادة والأتباع ، فمن العسير أن تتقرر قواعد سليمة فى الموضوع . فالبارون فى نظر بعض المشرعين ، يعتبر ملكا فى بارونيته ، وهو الذى يملك من قلعة إلى ثلاث قلاع منيعة ، فصار البارون يملك فى معظم أنحاء فرنسا كل ما كان للتاج من حقوق قضائية ، فتنظر محكمته فى جميع أنواع الجرائم ، وتوقع العقوبات . وللولاية القضائية أهمية من عدة نواحى ؛ منها أنها مثمرة ومربحة ، ففى القضايا الصغرى ، تقرر فرض جزاءات نقدية ، وإذا تقرر شنق رجل ، استولى السيد على كل موجوده ومتاعه ، فازدادت بذلك سلطة السيد على رعاياه ؛ وارتفع شأنه .

الدائرة — الوسية :

ولفظة manor ، التى جرى تجنبها خوفا من الخلط والاضطراب ، إنما تصف فى دقة الوحدة الأساسية للإدارة الزراعية . فالدائرة أو الأوسية يصح أن تتألف فى أحوال كثيرة من قرية بأراضيها ، غير أن ذلك لم يكن فى كل الأحوال صحيحا . فى بعض الأحوال يتجمع عدد من القرى المتجاورة ، فيتألف منها أوسية . والتزم الأتباع بواجبات لعدد من السادة ، لم يكن لبعضهم أراضى قرب القرية . ويصح أن تتألف الدائرة من مساكن متناثرة فى قرى عديدة . والخلاصة أنه ليس بالدائرة سوى شرط واحد : ممثل للسيد يتولى جمع الإيجارات المستحقة له ، ويمارس حقوقه القضائية . ومن ثم صارت القرية تعتبر الوحدة الأساسية للحياة الريفية من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية . فالدائرة ليست إلا ابتكارا صناعيا للاستغلال الزراعى .

سكان القرية :

ومعظم السكان الذين عاشوا فى القرية فى القرن الحادى عشر ، لم يكونوا أحراراً ، فلم يستطع القروى أن يغادر أرض سيده إلا بعد موافقته ، وليس من حقه أن يقتنى متاعا شخصيا ، فكل ما يملكه يعتبر ملكا للسيد ، ولا يستطيع أن يتزوج من توابع وحواشى سيد آخر . وللسيد أن يزيد فيما يستحقه من الخدمات والإيجارات قِبَل أهل القرية ، كلما رأى فى ذلك مصلحة له . غير أن ساكن القرية لم يكن رقيقا بالمعنى المعروف ، فلا يستطيع السيد أن يبيعه ، ولا أن يطرده إلا إذا أعطاه ما يملكه من مسكن . وليس فى استطاعة السيد ، قانونا ، أن يضربه أو ينزل به عقوبة بدنية وظهر هذا الفارق واضحا فى انجلترا ، وليس فى

استطاعة القروى غير الحر ، أن يرفع دعوى مدنية ضد سيده ، وليس له قبله حقوق ملكية . غير أنه يستطيع أن يرفع إلى محاكم الملك ، ما يوجهه إلى السيد من تهمة جنائية . ففى فرنسا ، حيث صار للسيد فى معظم الأحوال ، حقوق كاملة فى القضاء ،كان هذا الفارق ، فيما يبدو نظريا أكثر منه عمليا ، غير أنه كان قائما فعلا . فإذا لجأ بارون فرنسى إلى شنق تابعه غير الحر ، فإنه لم يفعل ذلك إلا باعتباره ممثلا للملك ، لا سيدا للدائرة (الأوسية) .

ومع ذلك ليس للتابع حقوق اقتصادية قبل السيد ، وللسيد أن يستغلها كيفما شاء . ولما كان للعرف والعادة أهمية كبيرة فى العصور الوسطى ، فإن معظم السادة ، تغاضوا من الخدمات والمقررات ماكان لأسلافهم ، بل إن لهم الحق فى زيادتها ، ومع ذلك فأهل القرية يعتبرون قوة لمساندة السيد فى العمل ، ولم يكن للأرض فائدة ، إلا بفضل جهود سكان القرية .

العبد والقن Villein and Serf :

أطلق المؤرخون المعاصرون مصطلحات مختلفة على القروى غير الحر ، وهذه الالفاظ اختلفت فى معناها من إقليم إلى إقليم . ولعل أكثر الألفاظ شيوعا ، لفظة قن Serf ، الذى لم يقصد به إلا القروى ، ولفظ مساكن الريف rusticus ، وفى انجلترا كان لفظ فلاح يقصد به المستأجر غير الحر ، بينما جرى إطلاق لفظة Servus (serf) فى فرنسا على غير الحر . والواقع أنه لم يكن إلا فرق ضئيل بين مكانة الفلاح الإنجليزى villein ، والقن الفرنسى ، وما بينها من فرق نشأ أساسا من الحقيقة بأن الحكومة الملكية القوية بانجلترا ، تولت حماية حقوق الفلاح .

ومن المستحيل أن نقوم بإحصاء عدد الأحرار وغير الأحرار من العمال الزراعيين فى أوائل العصور الوسطى . ولم يكن الفلاحون فى المناطق الزراعية

بفرنسا ، فيما يبدو ، أحرارا فى القرن الحادى عشر . وعلى الرغم من أن عملية تحول القرويين الأحرار إلى أقنان ظهرت فى ألمانيا فى عصر متأخر ، فإنها كانت كاملة . أما انجلترا فلم يكن بها إلا فلاحون أحرار ، وزاد عددهم فى الأراضى التى تنمو بها الكروم والجهات الجبلية . ولم يكن معظم هؤلاء الأحرار إلا أتباعا ، يدفعون لسادتهم الخراج ، ويلتزمون فى أحوال كثيرة بأن يؤدوا لهم خدمات ، وخضع الأحرار لقضاء السيد المحلى ، الذى استمد سلطته من الملك . أما التابع الذى فى خدمة الفارس والمقطع النبيل ، فلا يحاكمهما إلا أسوياؤهما من الأتباع فى محكمة السيد .

إزالة الغابات :

وما جرى هنا من دراسة الزراعة والطبقات الزراعية ، ارتبط عادة بالقرن الحادى عشر ، ولذا ينبغى أن نلقى نظرة على الخصائص التى سادت فى القرنين الثانى عشر والثالث عشر .

فالمعروف أن القرن الحادى عشر يعتبر بداية لظهور حركة بالغة الأهمية ، وهى حركة قطع الأشجار أو الغابات فلم يكن الغرب معروفا دائما بكثافة سكانه ؛ ففى انجلترا الأنجلوسكسونية ، والإمبراطورية الكارولنجية ، من الغابات الكثيرة ، والمستنقعات الزافرة ما لم يجعلها مأهولة السكان . وترتب على عصر غازات الفيكنج ، والفوضى الداخلية الشاملة ، أن ازدادت مساحة الأرض الجرداء . ففى فرنسا ، صار معظم القرى مهجورة ، وتحولت أراضيها إلى غابات ، وشهد القرن الحادى عشر بداية حركة ضخمة لإصلاح الأراضى . على أن جانباً كبيرا من هذه الحركة ، اهتم بتنظيمه السادة الذين دفعهم الأمل فى الثراء والرخاء ، إلى الحرص على استغلال الإقطاعات . فلم يكن يربط باريس بأورليان ، فى أوائل القرن الحادى عشر ، إلا رقعة ضيقة من الأرض غير مأهولة بالسكان .

فأقام سادة هذا الإقليم ، وهم ملوك فرنسا ، قرى جديدة ، وشجعوا الناس على الإقامة بها ؛ وسار سادة آخرون على نهج هذه السياسة ، فتحولت جهات من الغابات إلى أراضى زراعية خصيبة .

ولهذه الحركة أهمية كبيرة من نواحى عديدة ، فازداد عدد السكان ، وتزايد إنتاج الأرض ، وتوافر خراج السادة الإقطاعيين ، بل إنها أصلحت أحوال الفلاحين . ففى سبيل اجتذاب مستوطنين جدد ، لجأ السادة إلى بذل شروط مغرية ، فصار النزلاء الجدد بهذه الأراضى الجديدة أكثر ثراء ورخاء من أولئك الذين أقاموا بالقرى القديمة .

وهذه الحركة الكبيرة لإصلاح الأراضى ظلت مستمرة فى طريقها ما يقرب من قرنين من الزمان ، اتخذت أثناءهما سبلا ووسائل مختلفة ، فتولت الأديرة الكبيرة تجفيف المستنقعات ، وقطع الغابات . وقام السادة العلمانيون بمثل هذا العمل . غير أن جانبا كبيراً من العمل لم يتجاوز حدا ونطاقا صغيراً ، بأن استأذن بعض الفلاحين سادتهم فى إصلاح مساحة صغيرة من الأرض ، وقاموا بزراعتها . وأخذت أراضى زراعية جديدة تظهر على أطراف الغابات الإنجليزية الكبيرة ، وبعض آثار هذه العملية نلمسه أحيانا فى أسماء الأماكن الحديثة ، كالأسماء التى اقترنت بلفظة New مثل Newcastle .

وترتب على هذه الحركة الإصلاحية الكبيرة ، أن اتسع نطاق الزراعة فى العصور الوسطى ، ونجم عن نمو المدن وعودة الاقتصاد النقدى نتائج عميقة الأثر .

ثالثا : مرحلة تداعى النظام الإقطاعى :

رأينا كيف ظهر النظام الإقطاعى فى ظل ما غلب على المجتمع من صفة الزراعة . وبفضل حيازة الإقطاع ، استطاع الأمير فى أوائل العصور

الوسطى الحصول على قوة مؤلفة من فرسان مدربين ، وأن يشحن قلاعه بالعساكر ، وأن يسد حاجة الحكومة دون أن ينفق فى ذلك أموالا . غير أن الدولة التى غلب عليها الإقطاع ، خضعت لسلطان فئة أرباب الإقطاعات ، كبار سادة الضياع ، الذين احتكروا لأنفسهم الثروة . فتى انهار ذلك الاحتكار لم يعد للتدابير الإقطاعية أهمية مطلقا . فإذا حصل الأمير على أموال من مصادر جديدة ، فمن الطبيعى أن يؤثر استئجار العساكر والموظفين ، كما يزداد سلطانه على الجيش والإدارة المدنية . فإذا أدركت الأرستقراطية الإقطاعية عجزها وضعفها ؛ برغم معارضتها الشديدة لكل تغيير ، لم تلبث أن فقدت ما كان لها من سيادة حربية وسياسية .

فتداعى النظام الإقطاعى إنما يصح فهمه وإدراكه على اعتبار أنه مظهر للثورة الاقتصادية ، التى جرت فى أوربا ، فى الفترة الواقعة بين القرن الحادى عشر والثالث عشر .

لم يكن قبل الشطر الأخير من القرن الحادى عشر ، سوق للمنتجات الزراعية لأن السيد صاحب الضيعة ، وأهل داره استهلكوا منتجات الضياع ، وما تبقى منها استنفده الفلاحون . فلما ظهرت المدن واستوطنها التجار والصناع ، ظهر من الإنتاج ما يصح أن يفيض عن الحاجة إليه ، وترتب على ذلك أن ظهرت سوق للإنتاج الزراعى . ومع ذلك فإن نمو السوق لم يجر إلا بالتدريج ، فالمحلات التجارية الأولى التى نزل بها التجار لم تؤثر إلا فى الجهات القريبة منها . وكلما نمت المدينة ، وازداد عدد سكانها ، واتسع حجمها ، نشأت سوق كبيرة ، فاشتد اهتمام أرباب الضياع والأتباع بها . والمعروف أن السيد لم يحفل فيما مضى بأن ينتج على ما يزيد على استهلاك أهل داره ، أما الآن فصار فى وسعه أن يبيع هذا الفائض وأن يشترى بثمنه ما احتاجه من الأشياء ، واستطاع

الفلاح أيضا أن يبيع فى السوق الحرة ، الفائض عنده ، فدخل بذلك ، النقد فى الاقتصاد الزراعى .

ثم حدث أن نزع السادة والأتباع إلى الاستعاضة عن دفع الرسوم نوعا بأن تؤدى نقدا . ففى القرن الحادى عشر ظلت إجارات عديدة تحتفظ بأسمائها القديمة على الرغم من أنها تؤدى نقدا ، فيؤدى الفلاح نقدا ما تقرر عليه فى الحقول المزروعة ، ويدفع مبلغاً معيناً من المال مقابل رعى خنازيره فى غابات السيد . أما خدمات العمل فلم تتغير إلا فى عصر متأخر ، فى القرن الثالث عشر ، وكان ذلك لصالح الجانبين ، فيحصل السيد من المستأجرين على المال مقابل ما هو مقرر عليهم من العمل ، فيستأجر به عمالا يؤدون ما شاء من العمل . وهذه العملية الهامة استغرقت نحو ثلاثة قرون ، من القرن الحادى عشر إلى القرن الرابع عشر ؟

واتصل بالتحول إلى النقد ، حركة أخرى بالغة الأهمية ، هى تحرير الرقيق ، والمعروف أنه تم فى بعض الأحيان تحرير أفرادوأسرات من الرقيق ، كأن يكون الدافع لذلك ما اشتهر به أحد السادة من التقوى ، وأنه يرضى الكنيسة وتعاليمها بهذا الإجراء ، أو اعتقد بأن ما يحصل عليه من خراج من القرية يزداد بتحرير رقيقها ، غير أن الاعتبار المباشر للتحرير قام على أساس اتفاق يلتزم فيه العبد بدفع مبلغ كبير من المال على فترات معينة . والراجح أن السيد رأى أن ما يحصل عليه من أموال بهذه الطريقة تزيد على ما يجمعه من الخراج ، وتضمنت العتاقة الالتزامات التى يؤديها الرقيق ، من رفع مقدار الخراج ، ومحافظة السيد على احتكاراته فى الطاحون والفرن . والواقع أن الوثيقة لم تكن إلا خسارة اقتصادية للفلاحين ، فما أحرزوه من حقوق ، بعد أن أصبحوا أحرارا ، لم يكن من اليسير الاستمتاع بها ، فمثلا يستطيع الفلاح الحر أن يغادر أرض سيده ، غير أنه لايحمل معه متاعه الخاص ، ولا يخرج إلا بثوبه . وللفلاح الحر أن يتزوج متى شاء ، غير

أنه تحتم أن يؤدى رسما كبيراً ، إذا كانت العروس من جهة أخرى .

على أن تحرير الرقيق أنهى ما للسيد من سلطة تحكمية اقتصادية ، فله أن يجبي ما ورد فى الوثيقة من الرسوم ، غير أنه لايستطيع أن يزيدها . ومتى تحدد الخراج فى وثيقة من الوثائق ، تعرض السيد للخسارة إذا حدث تضخم مالى . وتعرض نبلاء فرنسا لضربة خطيرة بسبب ما لجأ إليه ملوك فرنسا فى القرن الرابع عشر من تخفيض العملة . وما حدث من التضخم المالى فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر ، ألحق بجانب كبير منهم الخراب والدمار .

وما جرت الإشارة إليه من استئجار السادة للعمال ، حتم عليهم أن يكون لديهم من المديرين والمحاسبين ما يكفى لملاحظتهم ومراقبتهم . ونظرا لأن السيد أصبح فى وسعه أن يسد حاجته وحاجة أهل داره بما ينتج من بعض الضياع المجاورة ، بينما قرر بيع منتجات ضياعه وأوسيته ، ثم لجأ إلى تأجير هذه الأراضى إلى مستأجرين . والخلاصة أن السادة لم يهتموا كثيرا فى نهاية القرن الثالث عشر بالزراعة ؛ فلم يكونوا سوى سادة يعملون على جباية الخراج ، ففقـــدت الضيعة بذلك أهميتها فى القرنين الرابع عشر والخامس عشر .

وحاز أمراء الإقطاع ، فى القرن الثانى عشر ، بطريق مباشر أو غير مباشر ، دخلا كبيرا ، بنمو التجارة فى بلادهم ، وما حدث من تحسن أحوالهم المالية ، جعلهم يتخذون من الوسائل والإجراءات العديدة ما اعتبرها الأتباع شديدة الخطورة عليهم . ففى انجلترا مثلا ، برع هنرى الثانى (١١٥٤ – ١١٨٩) فى توطيد السلطة الملكية ، وتقويض سلطة البارونات . فأكثر من موارده المستمدة من المدن ، بما فرضه من ضرائب ، وما لجأ إليه من بيع الحريات . فأجرى بعض الإصلاحات القضائية ، ترتب عليها ،

أن أخذت القضايا طريقها إلى محاكمه ، وأخذت تبتعد عن محاكم البارونات . واستعاض فى حكومته المركزية عن الأتباع الإقطاعيين ، بفئة محترفة من رجال الإدارة ، وعهد بإدارة الأقاليم إلى فئة من هذا القبيل . وخضع لإشراف قضاة الملك ، كبار الإقطاعيين الذين مارسوا السلطة السياسية فى سائر الجهات .

وعلى الرغم من محاولات البارونات لتحقيق العهد الأعظم الذى صدر ١٢١٥ ، لم يستطيعوا أن يسترجعوا ما كان لهم من سلطان وما صدر زمن لادواردين (١٢٧٢ — ١٣٧٧) فى انجلترا من دستور ، لم يكن فى الواقع متطوراً عن النظام الإقطاعى على الرغم من انطوائه على بعض عوامل إقطاعية . وفى القرن الرابع عشر صار للقانون العام ، الصادر عن الملك ، السيادة فى سائر البلاد ، فأزال بذلك ما كان للبارونات من قوانين . أما حكومة الملك ، المركزية والمحلية ، فليست إلا مثالا لما أوجده هنرى الثانى من حكومة . وزالت الصفة الإقطاعية عن الجيش الإنجليزى ، بل أصبح مؤلفا من المأجورين ، ومن يخدم فيه من النبلاء الفرسان ، والنبلاء الرماة ، يتقاضون أجورهم من الملك ، إذ أن خراج الملك كان مستقلا ومنفصلا عن الخدمة التقليدية المستمدة من الإقطاعات . فتقررت ضريبة عامة على ذوى الأملاك بصرف النظر عن اختلافهم فيما يحوزونه من إقطاعات ، وأقر هذه الضرائب ممثلو الطبقات المختلفة فى البرلمان ، وألف البارونات أحد المجلسين . ولم يحتفظ بالتقاليد الإقطاعية سوى طبقة الأعيان من ملاك الأراضى بالأقاليم .

ومع أن ما جرى من تطور فى انجلترا له مثيل فى فرنسا ، لم يكن بفرنسا من المجالس ما نال من التفوق الدستورى مثلما نال البرلمان الإنجليزى ،

وظلت الأرستقراطية الإقطاعة فى فرنسا تحتفظ بمكانتها حتى نشوب الثورة الفرنسية ١٧٨٩ .

على أن هذه الطبقة النبيلة تجردت من سلطتها السياسية . فمنذ عصر فيليب الرابع (١٢٨٥ — ١٣١٤) ، سيطر على الحكومة فئة من رجال القانون والمحاسبين ، ينتمون إلى طبقة استطاعت بفضل مساندتها المالية ، أن تبذل المساعدة للملوك الذين تلوا فيليب الرابع فى الحكم ، أن وتقضى على ما تبقى من الآثار الإقطاعية .

وزاد فى تداعى الأرستقراطية الإقطاعية ما حدث أواخر العصور الوسطى من تغييرات حربية . فالمعروف أنه منذ زمن الكارولنجيين ، صارت الفروسية هى الأداة الحربية الغالبة عند الأمراء الأوربيين ، لأنها تفوق فى قوتها وأثرها جيوش المشاة السائدة وقتذاك . على أن الأحوال تغيرت فى أواخر القرن الثالث عشر ، فصار فى وسع الأمراء أن يدفعوا أجور العساكر ، وأن يخضعوهم تبعا لذلك لمستوى جديد من النظام . فكان من بين الجيوش المأجورة فئات من المشاة أثبتت مهارتها وكفايتها بفضل ما حصلت عليه من تدريب سليم ، وما تزودت به من أسلحة . فحدث فى معارك عديدة أن استطاعت جموع من حملة الحراب أن تقاوم فى بسالة وصلابة هجمات الفرسان ، وصار بوسع الرماة أن يؤلفوا قوة دفاعية وهجومية ، بفضل مهارتهم فى استخدام قوس اليد وقوس الرجل . فالواضح أن هذه التدريبات والخبرات ، أوحت باتخاذ نظام جديد فى الخطط الحربية لم يكن معروفا فى النظام الإقطاعى . وما لجأ إليه الفارس من ارتداء الزرديات لم يجد نفعا عند استخدام الأسلحة النارية ، فى القرن الخامس عشر .

وفى أواخر القرن الثالث عشر لم تعد القلعة عبارة عن مجرد برج قائم منفردا ، يحيط به سور ، بل أضحت بناء مكتملا ، انتصب به أبراج

مستديرة ، تسيطر على كل أجزاء البناء ، وتنقسم إلى وحدات ، يسهل الدفاع عن كل وحدة منفصلة عن الأخرى . هذه القلعة لم يتيسر الاستيلاء عليها إلا بفرض الحصار عليها ، ومنع المؤن عن المرابطين بها . فلا يستسلمون إلا خوفاً من الهلاك جوعا . على أن الخنادق والأسوار لم تعد لها أهمية حينما تتعرض لقذائف المدفعية فى القرن الخامس عشر ، ومنذئذ ، صارت القلعة مجرد مقر للملك ، لا معقلا يحتمى به صاحبه .

ومن الواضح أن وضع الفارس ومكانته تغير بما جرى من تطور فى النظم الحربية . إذ فقد ما كان له من تفوق حربى وسياسى ، على أن الأرستقراطية الإقطاعية على الرغم من أنها فقدت قوتها الحقيقية ، ظلت تتباهى بتقاليدها فى الفروسية ؛ فطوال القرنين الرابع عشر والخامس عشر ، ازداد الشغف بالمنازلات ، وبالأوسمة ، وبكل ما يتعلق بطبقة النبلاء من مظاهر التشريف ، وينعكس ذلك فى الآداب العاطفية والروائية السائدة وقتذاك . فأخذ ملك فرنسا فيليب السادس ينافس ادوارد الثالث ملك إنجلترا ، فى تنظيم المواكب والاحتفالات ، وفى إنشاء طوائف من الفرسان ، وفى إثارة الحروب لأتفه الأسباب . على أن الفروسية الحقيقية لم تلبث أن أصبحت جوفاء لا أهمية لها ، مثلها فى ذلك مثل القلعة والترس والخدمة العسكرية . ولم تعد الضيعة إلا مجرد ذكرى فى أقاليم الغرب التى ازدادت تقدما ورقيا .

ومنذ أن ظهر بالمدن طبقة التجار ، ازداد الطلب على المؤن والمواد الخام ، وإذ أدى هذا الطلب إلى زيادة التحسن فى الوسائل التى يجرى بها بيع المنتجات وتوزيعها ، نزعت الزراعة إلى أن تصير عملية مثمرة ، فقامت قرى جديدة نتيجة بذل شروط مغرية للنزلاء ، وترتب على نجاح

هذه التدابير ، أن لجأ كثير من الملاك إلى إعادة تنظيم قراهم ، بتحويل خدمات الفلاحة إلى إيجارات نقدية . فاختفى بذلك نظام الضياع فى أقاليم انجلترا وفرنسا فى القرن السادس عشر واختفى أيضا ما يرتبط بهذا النظام من القنية . على أنه ما من أحد كان يتوقع أن الإيجار النقدى الثابت سوف يفقد معظم قيمته ، بعد أن انخفضت القوة الشرائية للذهب والفضة ، نظرا لكثرة وضخامة ما ينتج منهما .

مراجع ينبغي الإفادة منها

Abdy (J. T.) : Feudalism. Its Rise, Progress and Consequences. (Lond., 1890).

Adams : Feudalism (Ency. Brit.,)

Calmette : La Societé Féodale (2ed. Paris, 1927).

Dow (E. W.) : The Feudal Régime. (N.Y, 1902).

Ganshof (F. L.) : Feudalism. (London, 1952).

Marc Bloch : Feudal Society (London 1961).

Painter (S.) : Medieval Society (New - York, 1955).

Seignobos (C.) : Le régime féodale en Bourgogne jusqu' en 1360. (Paris, 1882).

Stephenson (C.) : Medieval Feudalism (New - York, 1942).

Wergeland (Agnes M.) : Slavery in Germanic Society During the Middle Ages (Chicago, 1916).

كوبلاند وفينوجرادوف : الإقطاع والعصور الوسطى فى غرب أوربا
ترجمة الدكتور محمد مصطفى زيادة ، الطبعة الثالثة ١٩٥٨.



الفصل الثالث

التجـــارة

تمهيد :

المعروف أن الزراعة هى الحرفة الأساسية فى العالم القديم وعالم العصور الوسطى ، ولم يكن للصناعة والتجارة ما للزراعة من أهمية فى حياة الناس . ولم تشتهر المدن فى العالم القديم إلا باعتبارها مراكز إدارية ومواطن للحياة الثقافية . ومع ذلك فإنه نظرا لكثافة سكان هذه المدن والبلاد ، واحتياجها إلى ضروريات الحياة وكمالياتها ، نشأت التجارة المحلية ، بأن الأراضى المجاورة سدت حاجة سكان المدن . ومع ذلك فإن التجارة التى تجاوزت المدينة والأراضى المجاورة ، وانتقلت إلى مسافات بعيدة ، ترجع أيضاً إلى أزمنة قديمة ، إلى ما قبل الفينيقيين واليونانيين ورحلاتهم التجارية .

على أن قيام الإمبراطورية الرومانية ، هيأ من أسباب السلام والطمأنينة ، ما شجع هذه التجارة ، بينما أدى انتشار المدن زمن اليونان والرومان إلى ارتفاع مستوى الحياة فى الأقاليم الغربية ، وهيأ الفرصة لقيام سوق جديدة لما يرد من سلع وبضائع من سائر أنحاء العالم . فأينما توجهت الفرق الرومانية ، نقلت معها الحضارة الرومانية ، وغرستها بين شعوب غرب أوربا ، التى لم تنل إلا حظا ضئيلا من المدنية ، فنهضت مدن تحمل كل دلائل حضارة إيطاليا . يضاف إلى ذلك أن السفن الرومانية طهرت البحر المتوسط من القراصنة الذين دأبوا على الانقضاض على السفن التجارية .

وأصاب إيطاليا رخاء اقتصادى كبير ، بما تدفق عليها من الثروة الواردة من الأقاليم المفتوحة ، والإقبال على المصنوعات الإيطالية ، وتوافر العمل

لجموع الرقيق الذين بعثت بهم إلى روما الجيوش الغازية ، وقامت إيطاليا بتصدير منتجاتها إلى الأقاليم الغربية المتخلفة اقتصاديا .

ولما استولى الرومان على الشرق الأدنى الذى اصطبغ بالحضارة الهلنستية ، كان لذلك تأثير عكسى فى تجارة روما ، بأن تدفق إلى السوق الإيطالية منتجات الشرق وأدوات الترف والكماليات ، حصلت عليها روما من بلاد اليونان ، والشام وآسيا الصغرى ومصر . وبفضل ما حصلت عليه روما من الجزية والضرائب ، استطاعت أن تحافظ على هذه التجارة ، على الرغم من أن مشتروات الرومان زادت على مبيعاتهم ، فكانت تحصل من أقاليم الغرب على الحبوب والخشب وزيت الزيتون والمحصولات الزراعية والمعادن (الرصاص ، الفضة ، الصفيح ، الذهب ، الحديد ، النحاس) .

ولم تلبث الأقاليم الغربية أن نافست روما فى تجارتها ، لما توافر بها من المواد الخام ، وقيام المصانع ، وتصريف المنتجات فى الأسواق والمدن التى نشأت حديثاً وفى المعسكرات الرومانية على امتداد الحدود . وازداد اعتماد روما فى تموين سكانها ، على ما يرد من الحبوب من شمال إفريقية ومصر ، وصقلية ، فنشطت السفن فى نقل الحبوب إليها من هذه الجهات .

على أن نطاق التجارة لم يتسع فحسب فى أثناء القرنين الأول والثانى فى داخل حدود الإمبراطورية الرومانية ، بل امتد إلى جهات لم تفتحها روما بعد ، فأفاد التجار الرومان من الرياح الموسمية ، فوصلوا بأساطيلهم إلى سيلان والهند ، وتكلف الرومان فى تجارتهم مع الهند والصين وبلاد العرب مبالغ ضخمة .

ويرجع نمو الاقتصاد الرومانى فى القرنين الأول والثانى إلى قيام أسواق جديدة فى الغرب بعد أن اصطبغ بالصبغة الرومانية ، ولما ساد العالم الرومانى من الأمن والسلام Pax Romana ، ولاستقرار النقد وثباته ، وإنشاء الطرق

وبناء منازل للمسافرين ، وإنشاء منارات لهداية السفن ، وحفر القنوات ، وبناء أرصفة للموانى ، فضلا عن الضرب على أيدى قطاع الطرق والقراصنة فى البر والبحر . وعلى الرغم من أن الحكومة الرومانية امتلكت المناجم ، فإنها عهدت باستغلالها إلى الملتزمين ، كما شجعت أصحاب السفن على نقل القمح على أساطيلهم إلى روما .

على أن هذه الأحوال تغيرت فى القرنين الثالث والرابع . إذ شهد الشطر الثانى من القرن الثالث ، سلسلة متصلة من الكوارث ، تمثلت فى الحروب الخارجية ، والمنازعات الداخلية والحركات الانفصالية . فتعرضت الحدود الشمالية لهجمات الجرمان ، واشتد ضغط الفرس منذ قيام الدولة الساسانية ، على الأطراف الشرقية ، وقام بغالة عصابات من الفلاحين الساخطين فخربوا البلاد ، ولم يسلم شمال أفريقيا من هجمات البربر . وأحس الناس بأثر هذه الكوارث فى سائر انحاء الإمبراطورية . ومن الطبيعى أن تنشأ مشاكل مالية ، نتيجة لضياع ما يتحصل من الموارد من جهات كثيرة بالإمبراطورية ، وتزايد الأعباء المالية التى تطلبتها الجيوش الضخمة . ولجأ الأباطرة إلى إصلاح الأحوال ، بتوفير النقود ، بما أصدروه من العملة وتخفيض قيمتها ، وبإلزام المواطنين على أن يتقلدوا وظائف الحكومة وتأدية الخدمات دون أن يحصلوا على رواتب .

على أن انهيار القوة الشرائية للنقود ، لم يصبح بالغ الخطورة إلا بعد سنة ٢٥٦ ، فلم تعد العملة الفضية سوى قطع نحاسية مطلاة بالفضة ، وأدى التضخم الناتج عن ذلك إلى اختفاء عدد كبير من التجار والفلاحين الأغنياء ، وجعل المغامرات التجارية بالغة الخطورة وجالبة للكوارث .

ومن الطبيعى أن الإدارة المالية ، تتأثر بالغلاء والتضخم المالى . فكلما ارتفعت الأسعار ، لقيت الحكومة متاعب شديدة ، لسد نفقات الجيش والجهاز الإدارى . وترتب على إرغام المواطنين على أن يؤدوا خدمات

الحكومة ، وأكثر ما يتضح ذلك فى نقابات أرباب السفن . فالمعروف أن نقابات الصناع والتجار ، نشأت أصلا على أنها جمعيات اجتماعية خيرية ، تحرص على رعاية مصالح أعضائها . ومع ذلك فإن الحكومة ارتابت فى هذه الهيئات . فتقرر الإفادة من النقابات دون أن تحصل على مكافأة أو تعويض ، وخضع لسلطان الحكومة كل أنواع النقابات ، أرباب السفن ، والتجار ، والصناع ، وغيرهم .

وفى ظل هذه الأحوال ، حاول دقلديانوس سنة ٣٠١ أن يثبت الأسعار ، بأن أصدر مرسوما حدد فيه الحد الأقصى للأسعار ، وعلى الرغم من نجاح دقلديانوس فى توطيد سلطة الإمبراطور ، ومحاولته لإصلاح العملة كيما تستقر الأسعار ، فالواضح أن ما حدث فى العصر السابق على دقلديانوس من اضطرابات ، أدت إلى تداعى الإنتاج ، فنزعت الأسعار إلى الارتفاع ، وسحب التجار سلعهم من الأسواق وباعوها فى السوق السوداء بالأثمان التى يرتضونها ، ولم يسع الإمبراطور آخر الأمر إلا سحب المرسوم .

وحدث وقتذاك أن ساد الإمبراطورية الضياع الكبيرة التى حرصت على أن تسد حاجاتها من منتجاتها . فنظام رق الأرض colonate الذى ربط الفلاحين بالأراضى زاد من قوة كبار الملاك ، وهيأ لهم الفرصة لأن يدمجوا حيازاتهم فى وحدة اقتصادية مستقلة . ففى انجلترا وغالة مثلا ، حاول المالك الكبير أن يتخذ من الوسائل لإدارة ضيعته ما يجعله لا يحتاج إلى مساعدة الصناع المهرة واستدعائهم من المدن ، إلا فى حالات استثنائية . ومن الطبيعى أن هذه المحاولات تأثرت بما يصح الحصول عليه من المواد ومن الضياع . ومن المحقق أيضا أن عدداً كبيراً من هذه الضياع أنتج من المواد ما يزيد على الحاجة الاستهلاكية ، والراجح أيضاً أنها أنتجت أيضاً لسد حاجة الأسواق .

وما هو أكثر أهمية من الإنتاج المحلى فى الضياع الكبيرة ، إقدام الحكومة على الدخول فى ميدان الإنتاج ، ولعل التضخم المالى المتزايد الذى حدث فى القرن الثالث ، هو الذى حمل الحكومة الرومانية على أن تصنع سلعا معينة . والواقع أن المصانع الإمبراطورية فى العصر المبكر للإمبراطورية ، قامت بإنتاج بعض السلع اللازمة للجيش ، فقام بذلك إلى جانب المصانع الحرة ، مصانع حكومية . وازداد اهتمام الحكومة بصناعة المنسوجات فى القرن الرابع ، فأنشأت مصانع للنسيج ، ومصانع لنسج الكتان ، ولأعمال الصباغة ، والطراز . ولم تطرح المنتجات فى الأسواق ليشتريها الجمهور ، إنما كان الغرض منها سد حاجة الحكومة . فكان يرتديها موظفو الحكومة ورجال الجيش ، باعتبارها رموزا وشارات للوظائف ، يضاف إلى سد حاجة الجيش من الأسلحة وغيرها . والواقع أن الحكومة لم تحتكر إلا بعض الصناعات مثل صباغة الأرجوان ، والمنسوجات الموشاة بخيوط الذهب الرفيعة . ومع ذلك فالواضح أن المصنوعات الحكومية احتلت حيزا من السوق ، فانخفضت بذلك عمليات الشراء ، من سائر الصناع والتجار . وشهدت القرون التالية ازدياد استخدام السخرة للمحافظة على الأمر الواقع فى الاقتصاد ، فارتبط الفلاحون بالأرض ، وأضحت بعض الواجبات وراثية ، فنى بعض الحالات تطلب الزواج مثلا ، أن يدخل الزوج فى مهنة صهره . فاختفت فى غالة وغرب أوربا الحياة التجارية الناشطة ، فى القرن الرابع ، قبل غارات المتبربرين .

الانتقال من العالم القديم إلى عالم العصور الوسطى :

الواضح أن رجل العصور الوسطى لم يدرك ما يحدث من انفصال بين حضارة العالم القديم والعصر الذى يعيش فيه . فنظم العالم القديم والإمبراطورية الرومانية لا زالت فى نظره مستمرة غير مقطوعة ، لم يحدث

بها من التغيير إلا ما كان من دخول المسيحية الذى يعتبر أهم الأحداث التاريخية . فلم يكن ثمة من المشاكل ما يتطلب إقامة حواجز تفصل بين عالمه (فى العصور الوسطى) وعالم روما القديم .

الواقع أن آراء كثيرة دارت حول مرحلة الانتقال ، فالعلماء الذين درسوا النصوص القديمة ، أوردوا فى جلاء ووضوح الاختلاف بين لفظتى « الرومانية Romanism » باعتبارها الصفة الغالبة على المدنية والحضارة ، « والجرمانية Germanism » باعتبارها أصل الهمجية وبذرتها . فما أحرزه الجرمان من نجاح فى غاراتهم ، أدى إلى تداعى الحضارة الرومانية القديمة ، وبذا يعتبر حدا فاصلا بين العالم المتمدين القديم ، وهمجية العصور الوسطى . فلما فرغ الجرمان من التخريب والتدمير ، ظهر عالم جرمانى متبربر ، وفى نظر رجل النهضة الأوربية لم تكن انتصارات عالم العصور الوسطى ، سوى انتصارات للهمجية الجرمانية التى أزالت أمجاد المدنية والعلم فى العالم القديم .

لم يحدث رد فعل لهذا الرأى إلا فى القرن التاسع عشر ، بل القرن العشرين ، حينما نمت الروح القومية الجرمانية . فالدراسة العلمية فى القرن التاسع عشر أدركت أنه ينبغى إعادة تقييم ما كان عند الشعوب الجرمانية من مستوى حضارى حينما نفذوا إلى أراضى الإمبراطورية الرومانية . ذلك أن قبائل عديدة ، من التى قدر لها أن تقوم بدور كبير فى تدمير روما ، وإقامة عالم العصور الوسطى ، ظلت زمنا طويلا على اتصال وثيق بالرومان ، ودلت المصادر الجرمانية والرومانية على أن الجرمان قطعوا شوطاً كبيراً فى تنمية حضارتهم ، والأخذ بالحضارة القديمة ، واستمرت التجارة بين الرومان والشعوب الرومانية ، وبين الجرمان الذين عاشوا خارج الإمبراطورية . بل إن تياراً مستمراً من الشعوب الجرمانية استقر بداخل حدود الإمبراطورية على امتداد أقاليم الحدود ، الخالية من السكان . فاتحد هذان العاملان لرفع المستوى الحضارى عند الجرمان . وتبعا لذلك

لا يصح التسليم بالنظرية التى تشير إلى أن الجرمان غيروا وجه الإمبراطورية ودمروا كل الحضارة والمدنية القديمة .

والتمس فريق من العلماء أسبابا اقتصـــادية لسقوط روما فأشاروا إلى أن المشاكل الاقتصادية العديدة التى دلت على تداعى العالم القديم ، ترجع فى أصولها إلى القرن الثالث ، وسبقت فى الزمن الغزوات الجرمانية . والواقع أننا نلحظ أن الشعوب الجرمانية التى توغلت فى الإمبراطورية الرومانية لم تكن من وفرة العدد وزيادة القوة ، ما سبق أن تصورهم الناس عليها . فأضحى من الضرورى التماس الأسباب الداخلية لضعف روما ؛ وتتدرج هذه الأسباب من تداعى خصوبة أراضى الإمبراطورية ، إلى ما انتاب الرومان من الضعف بسبب المصاهرات مع شعوب البحر المتوسط ، وإلى ما غلب على الإمبراطورية من الصفة الشرقية . والواضح أن كثيرا من النظريات التى أوردت هذه الأسباب لم تكن سليمة ، ولم تستند إلى دليل قوى .

ومع ذلك ، يعتبر القرن الثالث حدا فاصلا فى التاريخ الاقتصادى للعالم القديم ، إذ تكاثرت فيه الحروب الأهلية ، ووقع به التضخم المالى البالغ الزيادة ، وارتفعت مقادير نفقات الحملات الحربية ، واشتد فقر طبقة الفلاحين ، وزادت وطأة الضرائب حتى بلغت الذروة ، وجرى به من نمو الحكم الاستبدادى ما طابق ماكان معروفا عند الحكام السابقين فى منطقة شرق البحر المتوسط ، واشتد انخفاض سعر العملة حتى صار ظاهرة معروفة ، فتقرر بذلك مصير العالم القديم فى أواخر القرن الثالث ، نتيجة للظواهر الاقتصادية التى أضعفت من قدرة الإمبراطورية الرومانية على مقاومة غزوات الجرمان . على أن الباحثين اتفقـــوا على أن جموع السكان لم تتوافر عندهم النية فى إنقاذ الإمبراطورية متى حلت الكارثة .

على أن نهجا جديداً فى دراسة هذه المشكلة ، ارتبط بدراسة مؤرخ بلچيكى كبير هنرى بيرين H. Pierenne (١٨٦٢ – ١٩٣٥) وأستاذ نمساوى ذائع الصيت ، وهو الفونس دوبش A. Dopsch (١٨٦٨ – ١٩٥٣) وخلاصة آرائهما : أن ما كان للعالم الرومانى من نظم اقتصادية ، وما جرى به من تنظيم ، كل ذلك اختفى قبل أن تبدأ السلسلة الكبرى من الغزوات الجرمانية . فما كان لعالم العصور الوسطى من اقتصاد وتنظيم ، ظل مختلفا تمام الاختلاف مئات السنين من الناحية المادية ، عما حدث فى العالم القديم . هذه الاختلافات أرجعها رجال التاريخ الاقتصادى إلى أن التداعى الاقتصادى للإمبراطورية الرومانية ليس إلا نتيجة لما حدث أواخر القرن الثالث من اضطرابات .

على أن بيرين ودوبش ارتابا فى حدوث انفصال حاد بين العصور الوسطى والعالم القديم ، وأشارا إلى أنه ليس ثمة سبب قوى لانقطاع الصلة بالماضى . بل إن ما حدث أواخر القرن الثالث من الفوضى والاضطراب ليس كافيا لقطع الصلة بالماضى ، وإقامة حياة جديدة ، إذ أن أهم مظاهر التنظيم والعمليات الاقتصادية التى نصادفها فى مستهل العصور الوسطى ، إنما اشتقت من تدابير سابقة ، اتضح أنها نمت أثناء زمن الإمبراطورية الرومانية . وبدلا من أن الجرمان صبغوا الإمبراطورية بالصبغة المتبربرة ، تبين أن الغزاة هم الذين تأثروا إلى حد كبير بالصبغة الرومانية .

كان من المستحيل إعادة ما اشتهر به القرنان الأول والثانى من حياة اقتصادية نشيطة . فلم يكن من السهل حل المشكلات المالية للدولة ، وكان لا بد من اتخاذ تدابير صارمة كيما يستمر توافر المؤن والنقل ، فلجأت الحكومة إلى تطبيق نظام السخرة فى الزراعة والتجارة ، والإبقاء على السخرة فى الخدمات الضرورية للدولة . وارتبط الفلاحون بالأرض ، وأضحت مهن كثيرة وراثية ، وصار نواب البلديات مسئولين عن أن

يؤدوا للدولة كل ما تقرر لها من الأموال ، وسد ما يحدث من العجز ، من مواردهم الخاصة .

وما حدث بالأقاليم الغربية من الانكماش الاقتصادى ، يقابله فى الأقاليم الشرقية ، نشاط الأسواق التجارية ، والاهتمام بالتجارة الخارجية . ومع ذلك فإن بعض السفن ظلت ترتاد البحر المتوسط من أقصاه إلى أقصاه ، ولم تتعرض للأذى والضرر . على أن تنظيم التجارة والزراعة ازداد اتساعا مثلما كان من قبل ، فاستمر إرغام الفلاحين على ممارسة الزراعة ، بعد ارتكانهم على كبار الملاك ، والتزم التجار بأن يقوموا بأعمالهم لحساب الحكومة . فلم يحدث بذلك تغيير حاد شامل ، وكل ما حدث أن تداعى حافز التجارة الناشطة وما يجنى من أرباح فى أسواق الغرب ، نتيجة لانهيار الرخاء العام ، فما حدث هو الانكماش الاقتصادى ، لا التغيير الشامل .

على أنه يصح أن نعتبر الفترة الممتدة من ٣٧٨ إلى ٧٥٠ م ، مرحلة التداعى فى التجارة ، برغم ما جنح إليه بعض العلماء من تقسيمها إلى ثلاث مراحل[١] . وكل هذه المراحل قد ارتبطت بالتغييرات السياسية الكبيرة التى حدثت فى تلك الفترة ، والتى يصح اتخاذها نقطا للهداية والإرشاد . فابتدأت المرحلة الأولى بانتصار القوط الغربيين على الرومان فى وقعة أدرنة سنة ٣٧٨ ، وما حدث فى تلك الفترة من الناحية السياسية يتلخص فى استمرار غارات الجرمان والاستيلاء على رومة سنة ٤٧٦ ، وتنتهى هذه المرحلة بتوقف الغارات الكبرى للجرمان وقيام الممالك الجرمانية فى الغرب ، فحكم الوندال فى أفريقية ، والقوط الغربيون فى أسبانيا وجنوب فرنسا ، والبرجنديون فى أعالى وادى نهر الرون ، وتوسع الفرنجة فى وسط

---

(١) المرحلة الأولى : تمتد من ٣٧٨ (وقعة أدرنة) إلى نهاية القرن الخامس .
المرحلة الثانية : من نهاية القرن الخامس إلى منتصف القرن السابع (٦٥٠) .
المرحلة الثالثة : من ٦٥٠ إلى ٧٥٠ م .

فرنسا وجنوبها ، ونفذ القوط الشرقيون إلى إيطاليا ، وبذلك حلت الممالك الجرمانية فى غرب أوربا مكان الإمبراطورية الرومانية المتمدينة .

وفى المرحلة الثانية ٤٩٠ — ٦٥٠ ، ساد الهدوء النسبى فى إيطاليا زمن القوط الشرقيين ، غير أن بيزنطة استطاعت أن تسترد سلطانها ونفوذها فى إيطاليا وشمال أفريقية وجنوب فرنسا وأسبانيا زمن جستنيان ؛ فتوطدت الروابط السياسية والتجارية بين شطرى حوض البحر المتوسط . غير أن البيزنطيين لم يلبثوا أن اشتبكوا فى قتـــال مرير مع الفرس ، وحاول اللومبارديون الذين غزوا إيطاليا أن يزيلوا النفوذ البيزنطى ؛ غير أن بيزنطة نجحت فى المحافظة على سلطانها فى رافنا وجنوب إيطاليا . وفى تلك الفترة هوت مملكة الميروفنجيين ، وبدأ ظهور البيت الكارولنجى . وما حدث من الحروب بين بيزنطة والفرس شكل السياسة البيزنطية فى منتصف القرن السابع .

وفى المرحلة الثالثة ٦٥٠ — ٧٥٠ ، اتخذ الإمبراطور البيزنطى خطة الدفاع إزاء اللومبارديين فى إيطاليا . على أن ظهور الإسلام يعتبر أهم الأحداث التى جرت فى هذه المرحلة ، إذ استولى المسلمون على فارس ، وانتزعوا من بيزنطة فلسطين والشام ومصر وشمال أفريقية ، ثم اجتازوا مضيق جبل طارق ، وبسطوا سلطانهم على أسبانيا ، وتوغلوا فى فرنسا بينما أمدوا أطراف مملكتهم شرقا إلى الهند وأبواب الصين .

وترتب على ضعف الميروفنجيين فى فرنسا ، ازدياد نفوذ حجاب البلاط ، واستقلال الكارولنجيين بالحكم ، ولا شك أن تجديد قوة الحكومة كان بالغ الأهمية فيما يتعلق بالمستقبل . على حين أن ما حدث بالقسطنطينية من المنازعات الدينية ، كالمشكلة المونوفيزتية ، والحركة اللايقونية ، أثار قدراً كبيراً من السخط والشقاق .

والواضح من هذه الخلاصة عن الأوضاع السياسية فى الفترة الممتدة حتى سنة ٧٥٠ ، أن الغرب – فى مستهل هذه الفترة – تحمل ضغط غزوات المتبربرين ، وساد الهدوء النسبى فى الجزء الشرقى للإمبراطورية وهذا يقرر تفوق الشرق الاقتصادى . ولا شك أن الغزوات الجرمانية كان لها تأثير على الحياة الاقتصادية فى غرب أوربا . فاختلف من مكان إلى مكان ما أنزله الجرمان بالبلاد من الدمار والخراب ، وما أصاب السكان الأصليين من الضعف ، بعد أن انتزع الجرمان الأراضى من أيدى كبار الملاك . ومع ذلك لم يكن الجرمان من كثرة العدد ما يكفى لإزالة التراث الرومانى ، ولم يكونوا راغبين فى ذلك . وكان بيرين Pierenne صادقا حين أشار إلى أن من بواعث الغزاة المتبربرين ، أن يشاركوا فى الحضارة والمدنية الرومانية ، وما تنطوى عليه من أعمال جليلة . فكان الغزاة الجرمان يهدفون إلى حيازة الأرض ، والمشاركة فى ثروة الرومان وحياتهم . ومع ذلك فإن ما قاموا به من أعمال التخريب ، كان أيضا بالغ الأهمية . فمنذ البداية لم يستقر الغزاة فى المدن ، بل تطلعوا إلى البلاد على أنها مصدر الغنيمة ، ولذا سبقت البلاد ، المدن فى التعرض للخراب والدمار . ووفقا لذلك حدث انهيار فى حركة الانتقال بين شطرى حوض البحر المتوسط أثناء هذه المرحلة ، ومن الدليل على ذلك ما شنه الوندال من هجمات وما أحدثوه من أضرار . ونشطت سفن القراصنة الوندال فى البحر المتوسط ، بعد استيلائهم على سردينية وقورسقة وجزائر البليار ، وامتدت غاراتهم إلى شرق البحر المتوسط .

وما أقدم عليه السادة الجدد من التخريب وتكديس الأموال فى خزائنهم ، ألحق الضرر بكبار الملاك فى غالة وأسبانيا وأفريقيا فضلا عن التجار . وعلى الرغم من أنه بقى قدر من التجارة فى هذه الأزمنة الطافحة بالفوضى ، نظراً لحاجة الجرمان إلى التجارة ، وسيطرة السكان الأصليين

على الأجهزة الإدارية للحكومة والكنيسة ، فإن مستوى الحياة ازداد هبوطا وانحطاطا ، وتداعى مستوى النشاط الاقتصادى والتجارى فى الغرب ، وترتب على ذلك تفتيت النظام النقدى ، وزالت الوحدة النقدية التى امتاز بها عصر الرومان ، وجرى سك عملات محلية من الفضة والبرونز ، اختلفت فى عيارها عما هو معروف فى العالم الرومانى .

ومن الدليل على عدم ثبات النظام النقدى وقتذاك فى بيزنطة ، ما جرى فى الحسابات من إثبات أوزان الذهب ، ومع ذلك لازالت الإمبراطورية البيزنطية تمارس حياة تجارية ناشطة بالقياس إلى ما حدث بالغرب ، وذلك لارتكانها فى أعمالها التجارية والسياسية ، إلى ما استوردته من الذهب من مناجم النوبة ، ولهدوء الأحوال نسبيا على الأطراف الشرقية المتاخمة للقرى ، فاشترى البيزنطيون بهذا الذهب التوابل والحرير من الشرق الأقصى عن طريق الوسطاء من الفرس ، وصنعوا منسوجات رفيعة قيمة . على أن مجال تجارة بيزنطة اتجه نحو فارس ، والبلقان وجنوب روسيا ، وامتد قدر ضئيل من هذه التجارة إلى الغرب لأهميتها للحكومة أو الكنيسة أو لسائر الناس . فحملت السفن إلى غرب أوربا ، بعض السلع التى وردت إما من الشرق الأقصى أو تمت صناعتها فى داخل الإمبراطورية البيزنطية ومن هذه السلع البردى الذى لابد منه فى دواوين الرسائل بالممالك الجرمانية، مثلما كان حادثا زمن الرومان ، وظل البخور له من الأهمية للكنيسة ما كان له من قبل .

وفى المرحلة الممتدة من ٤٩٠ إلى ٦٥٠ ، توافر من الأدلة ما يثبت استمرار التجارة فى البحر المتوسط ، ووراء الألب ؛ على أن بيزنطة قامت بدور بالغ الأهمية فى النشاط التجارى . ومن الدليل على ذلك أن النقد البيزنطى كان يعتبر أداة التعامل فى التجارة الدولية .

وما نشب من الحروب مع الفرس منذ بداية القرن السادس ، كان

له أثر كبير فى تجارة بيزنطة الشرقية ، فما كان يرد إلى بيزنطة من الحرير والتوابل والسلع القيمة ، من الصين والهند وجزر الهند الشرقية ، يسلك ثلاث طرق معروفة . فالطريق الأول ، وهو طريق القوافل يبدأ من أقصى تركستان ، ويتجه إلى شمال بحر قزوين ، والبحر الأسود إلى القرم ، ومنها تشحن السلع من ميناء خرسون البيزنطى (سباستبول الحالية) ، إلى القسطنطينية وهذا الطريق فيما يبدو ، كان أقل الطرق استخداماً لتعرضه لأخطار القبائل المرتحلة ، التى دأبت بانتظام على اجتياح الاستبس فى أوربا وآسيا .

وإلى أقصى الجنوب ، يقع طريق آخر ، يربط موانى مصر علـى البحر الأحمر ، بالهند وسيلان بطريق مائى ، مجتازا بحر العرب . وصارت سيلان مركزاً كبيراً للتجارة الشرقية ، فإذا وصلت المتاجر من سيلان إلى مصر ، جرى نقلها بطريق القوافل إلى النيل ، لتحملها السفن إلى الإسكندرية ، ومنها إلى سائر العالم البيزنطى . وعلى الرغم من استخدام هذا الطريق زمن الرومان ، لم يجر استخدامه بانتظام فى هذه المرحلة .

على أن أهم الطرق التجارية المؤدية إلى الشرق ، كان ذلك الطريق الذى يسير من الهند وسيلان ، إزاء الساحل إلى رأس الخليج العربى ، ثم يسير مصعدا فى نهرى دجلة والفرات ، إلى مدن بيزنطة الواقعة على الحدود ، أمثال دارا . وأقام البيزنطيون فى هذه المدن مراكز لجباية الرسوم المقررة على السلع الواردة من الشرق . وطالما استقر السلام بين الدولتين الفارسية والرومانية ، ازداد الإقبال على استخدام هذا الطريق ، وقام الفرس بدور الوسطاء ، فجلبوا السلع التجارية إلى المدن الواقعة على الحدود ، ومنها تولت القوافل ، التى يقودها سوريون ويونانيون ، حمل السلع إلى أنطاكية والقسطنطينية .

وإذ ترتب على الحروب الناشبة بين الفرس والبيزنطيين ، أن تعطل مسير التجارة عبر بلادهم ، حرص البيزنطيون على أن يفيدوا من الطريقين الشمالى والجنوبى . وحاول الإمبراطور جستنيان ، أن يبعث النشاط فى هذه التجارة ، بأن يلجأ إلى استخدام الترك النازلين بالبرارى شمال بحر قزوين وسطاء ، بل إن محاولات بالغة الأهمية بذلت لحمل الأثيوبيين على أن يكونوا وسطاء ، على الطريق الذى يجتاز بحر العرب . ومع ذلك فإنه نظراً لاستحالة الاستغناء عن الفرس ، اعترفت المعاهدات المعقودة بين البيزنطيين والفرس بالاعتراف بنظام الرقابة على التجارة الشرقية ، عند وصولها إلى الحدود . بل إن جستنيان حاول احتكار تجارة الحرير ، بما بذله من محاولة لمنع الفرس من تقاضى أثمان جائرة للحرير الخام . غير أن هذه الإجراءات ألحقت الضرر بتجار الحرير فى أنطاكية وسائر بلاد الشام ، فهرب إلى فارس بعض هؤلاء التجار والصناع ، وتحتم على البيزنطيين فيما بعد أن يخففوا من حدة هذه اللوائح الجائرة . وحدث أيضاً أثناء القرن السادس ، أن نجح بعض الرهبان النساطرة ، أن يهربوا بيض دودة القز من الصين إلى الشام ، عن طريق وسط آسيا ، ومع ذلك لم يكن الإنتاج المحلى من الحرير من الوفرة ما يكفى لسد كل الطلبات .

وليس غريبا أن بعض الأحوال حملت كثيرا من التجار البيزنطيين على أن يتجهوا نحو الغرب ، ففى زمن مبكر يرجع إلى عصر انستاسيوس ، قدم إلى أوربا من الدولة البيزنطية أعداد كبيرة من السوريين واليونانيين واليهود ، واستقروا فى هيئة جاليات ، لم تلبث أن كبرت أهميتها . والملحوظ أن هؤلاء النازحين اعتزوا بشخصيتهم ، واحتفظوا بصلاتهم بسكان الإمبراطورية البيزنطية ، ومنهم نشأ فى الغرب طائفة كبيرة قوية من رجال الكنيسة والتجار ، على أن من أهم العوامل التى دعت التجار البيزنطيين إلى القدوم إلى الغرب ، الحرص على الحصول على الرقيق بأسعار متهاودة نسبيا .

والمعروف أن الرقيق توافر وقتذاك بسبب الحروب المستمرة في الغرب ، وفى مقابل الحصول على الرقيق ، باع البيزنطيون للغرب البردى والتوابل والبخور ، والمنسوجات اللازمة للكنيسة فضلا عن سلع أخرى مصنوعة ، ومع ذلك لا زال الميزان التجارى فى صالح الأوربيين ، فمشتروات البيزنطيين زادت على صادراتهم .

وترتب على فتوح جستنيان فى الغرب ، أن ارتبطت إيطاليا بالإمبراطورية البيزنطية ، وصار فى وسع تجار بيزنطة أن ينشروا تجارتهم عبر الألب إلى نهر الراين ، غير أنهم لم ينفذوا إلى جوف فرنسا ، بسبب العداء بين بيزنطة والفرنجة . وامتلك بطاركة الإسكندرية أسطولا استخدموه فى التجارة ، وحصلوا على الأخشاب اللازمة للأسطول من ساحل دالماشيا ، مقابل البردى وأدوات الترف .

على أن وفاة جستنيان سنة ٥٦٥ ، وغزو اللومبارديين لإيطاليا سنة ٥٦٨ ، غير وضع القوى فى أوربا ، وأصبحت أملاك بيزنطة فى إيطاليا قاصرة على رافنا ، وعلى الجهات المجاورة لروما ونابولى ، وجنوب إيطاليا وصقلية . وحدث تقارب بين البيزنطيين والفرنجة الذين تعرضوا لاعتداءات اللومبارديين ، فانفتح أمام البيزنطيين الطريق إلى غالة ، فازداد رخاء المدن الواقعة على الساحل الجنوبى لفرنسا .

على أن المنطقة الواقعة على مصبات نهر الراين تعتبر المركز الذى انتشرت منه التجارة إلى سائر الجهات . فمدينتا Quentoirc بشمال غالة ، ودورستاد Dorestad على مصب نهر الراين كان لهما نشاطهما التجارى الفائق ، فالسلع الواردة من الجنوب ، على امتداد الراين والموزيل ، كان يجرى شحنها من هاتين المدينتين إلى بريطانيا وإلى سائر الجهات المطلة على بحر الشمال . فالنبيذ الوارد من جنوب فرنسا ، يتم شحنه فى الأنهار إلى داخل البلاد ، ومن يرد من الأرقاء من بريطانيا يجرى شحنهم إلى الجنوب ، ثم إلى روما حيث يباعون فى سوق الرقيق .

على أنه لما توقف نمو مملكة الفرنجة واتساعها بعد وفاة الملك داجوبرت ٦٣٩ ، انخفض عدد الأرقاء الذين يتيسر الحصول عليهم من غالة ؛ فانتقل مركز تجارة الرقيق إلى أقاليم الفريزيان على مصبات الراين . يضاف إلى ذلك أن ملوك الفرنجة فقدوا فى أوائل القرن السابع ما كان لهم من سيطرة على مدن وادى الرون ، فتداعت الجماعات المستقلة بتلك الجهات ، وانهارت التجارة تبعاً لذلك .

والواضح أن هذه المرحلة الثالثة التى تبدأ منذ ٦٥٠ شهدت اختفاء النفوذ البيزنطى فى جنوب فرنسا ، وأهم من ذلك شهدت التوسع الإسلامى من الشرق الأدنى إلى جنوب فرنسا . وسبق الإشارة إلى ما أصاب وادى نهر الرون من التداعى ، باعتباره طريقاً إلى داخل فرنسا ، فى أوائل القرن السابع ، غير أن ما حدث من تغيير فى السياسة البيزنطية نتيجة لما أصاب البيزنطيين من هزيمة على أيدى المسلمين ، تطلب تعديلات جديدة . فالمعروف أن تجارة بيزنطة مع العرب ، توقفت على حصولها على الذهب من النوبة عن طريق مصر . والواضح أن هذا الوضع تغير باستيلاء المسلمين على مصر سنة ٦٤١ ، فلم يعد البيزنطيون يعولون على ما يرد إليهم من الذهب من النوبة ؛ يضاف إلى ذلك زوال سيادتهم على فلسطين وسوريا والجزيرة . على أن التجارة لم تتوقف نهائياً ، فلا زال فى وسع السفن أن ترتاذ الطريق الساحلى إلى أرخونية رافنا ، وظلت بعض السلع ترد إلى أوربا ، حتى عن طريق وادى الرون . فالبردى الذى لا زالت صناعته قائمة فى مصر زمن الحكم الإسلامى ، كانت تشتريه بيزنطة ، وتبعث به إلى فرنسا وإيطاليا . وتوافر ذهب بيزنطة أيضاً بأملاكها فى إيطاليا ، ولم يفقد الأسطول البيزنطى سيادته فى البحر المتوسط . ومع ذلك فإن النشاط التجارى كان محدوداً بدليل أن بعض السلع البالغة الأهمية والتى اشتهر بها الشرق الأدنى ، انقطع ورودها ، مثل النطرون الذى كان يستخدم فى صناعة الزجاج ببلاد الراين . وكان لزاماً على بيزنطة أن

تلتمس مواطن تجارية أخرى ، وتوجه نشاط التجار البيزنطين إلى أنهار أوكرانيا ، حيث نشطت تجارة الرقيق بين الشعوب الصقلبية .

وإذ تداعت تجارة البحر المتوسط ، ازدادت أهمية التجارة التى تركزت حول مصب الراين ، إذ ساد استخدام النقود الفضية فى التبادل التجارى ، وامتد استعمالها صوب الجنوب وتضاءل استخدام النقود الذهبية . وقدم التجار من السكسون والفريزيان إلى سوق سان دنيه St. Denis (باريس) الذى تأسس فى القرن السابع ، وتم شحن منتجات بلاد الراين وفرنسا إلى بريطانيا ، واشتد اهتمام الفريزيان بالتجارة . على أنه لا ينبغى المبالغة فى أهمية التجارة فى تلك الفترة ، فالصفة المحلية هى التى غلبت على التجارة وقتذاك .

العصر الكارولنجى ٧٥٠ — ٨٥٠ :

دارت مناقشات كثيرة بين أساتذة التاريخ الاقتصادى ، حول تقدير اقتصاد الفترة الكارولنجية ، ومن أشهر هؤلاء المؤرخين بيرين ودوبش ولومبار Lombard . فوفقا لرأى بيرين ، اختلف اقتصاد الكارولنجيين عن اقتصاد الميروفنجيين ، فى أن الميروفنجيين ظلوا يستخدمون ما كان معروفا عند الرومان من النظم والتنظيمات ، ومارسوا التجارة مع الشرق الأدنى ، فاتجهوا بذلك فى اقتصادهم نحو البحر المتوسط ، على حين أن الكارولنجيين اتجهوا نحو بحر الشمال ، وابتدعوا مجموعة من النظم ظلت بالغة الدلالة والأهمية فى حضارة العصور الوسطى . فالكارولنجيون ، فى رأى بيرين ، لم يواصلوا ما كان للميروفنجيين من نشاط تجارى ، بل ارتدوا إلى مجتمع زراعى غلب عليه اقتصاد الضيعة .

وهذا الاختلاف بين المجتمعين والاقتصادين ، يرجع سببه إلى امتداد سيطرة المسلمين على غرب البحر المتوسط أوائل القرن الثامن . هذا الانقطاع الشديد مع ما حدث فى العصر السابق ، انعكس فيما جرى فى الغرب الأوربى من اختفاء البردى ، والنقود الذهبية والمنسوجات الشرقية الفائقة والتوابل ،

فضلا عن أنبذة الشرق الأدنى وما يرد منه من الزيت . ومع ذلك فإن ما قام به شرلمان من تغيير كبير ، أكده بيرين الذى اعتبر شرلمان مسئولا عن تصفية الاقتصاد السابق ، وعن خلق عالم العصور الوسطى ، ورأى أنه لولا ظهور النبي محمد صلى الله عليه وسلم وما تبع ذلك من التوسع الإسلامى ، لما كان ثمة أهمية لشرلمان والعصر الكارولنجى .

أما دوبش المؤرخ الاقتصادى النمساوى ، فاعتبر هذا الاختلاف ظاهريا . وخلاصة رأيه أن العالم الكارولنجى لم يفترق تماما عن العصر السابق ، ولم يكن المجتمع الكارولنجى ، والاقتصاد الكارولنجى ، إلا تطوراً طبيعيا نشأ عن العالم الميروفنجى ، فلم يحدث انفصال عن نظم وتنظيمات الماضى . وأشار دوبش إلى أمثلة كثيرة عن الأسواق ، التى ترجع إلى زمن الميروفنجيين ، وامتدت إلى الزمن الكارولنجى ، واهتم بصفة خاصة باستمرار الحياة الزراعية .

ورأى لومبار أن قيام الخلافة الإسلامية أدى إلى تدفق النقود من العالم الإسلامى إلى أوربا ، لإصلاح الاقتصاد المتعثر الذى ساد أواخر العصر الميروفنجى ، وبذا تهيأت الفرصة لظهور النهضة الكارولنجية . على أن أكثر هذه النظريات أهمية ، هى نظرية بيرين .

الواقع أن العالم الكارولنجى شهد توسعا فى الإنتاج الزراعى ، وانتقلت مراكز النشاط والسلطان من شاطئ البحر المتوسط والمدن ، إلى إقليم شمال أوربا والقرى . على أنه من الواضح أيضا أنه لم تتوقف نهائيا التجارة فى البحر المتوسط ، فلا زالت السلع ترد إلى غرب أوربا ، ويجرى بيعها فى سائر الأسواق . على أن التجارة كانت حرفة ثانوية ، لتغلب الزراعة على النمو الاقتصادى ، فتضاءل عدد سكان المدن . وما قام من الأسواق كانت تعتبر مصدر دخل للنبلاء ، لما يتحصل فيها من الرسوم والضرائب . ومع ذلك فإن ما اشتهر به شرلمان من الكفاية والقدرة ، أوقف جشع النبلاء ،

وحصلت بعض الأديرة على إعفاءات من دفع الرسوم ، ولقى التجار الذين بخدمة الأديرة التشجيع والمساعدة والحماية .

وعلى الرغم من نشاط التجارة فى الأنهار التى تصب فى المحيط الأطلسى ، وورود بعض المصنوعات الإسلامية ، عن طريق البحر المتوسط ، إلى بعض أسواق فرنسا ، فإن أهم مناطق النشاط الاقتصادى ، تحركت صوب الشمال ، ومن أهم مراكز التجارة : روان وكوينتوفيك ودورستاد .

ازداد نشاط التجارة فى بداية العصر الكارولنجى ، فى الجهات الواقعة عند بحر الشمال . ففى شمال فرنسا وبلاد الراين ، نشطت صناعة السيوف التى ازداد الإقبال عليها فى أنحاء العالم . يضاف إلى ذلك أن هذا الإقليم اشتهر بصـــناعة الأوانى الزجاجية والخزف . ومن انجلترا والأراضى المنخفضة جاءت الأقمشة والمنسوجات ، والراجح أن قدراً كبيراً من المنتجات الزراعية تعتبر وقتذاك من السلع التجارية فى إقليم بحر الشمال . وفى أثناء العصر الكارولنجى استحدث نظام الدورة الثلاثية (بالإضافة إلى محصول الربيع) فى الأقاليم الواقعة شمال نهر اللوار . وأدى ازدياد الإنتاج الزراعى ، إلى شحن المؤن إلى بلاد مثل فريزيا وسكنديناوه ، التى لم تستطع أن توفر لنفسها المؤن .

ومن الواضح أن التجارة فى الجنوب تناولت أيضا المنتجات الزراعية ، فالنبيذ كان من أهم السلع التجارية . ومن الملحوظ أن مركزى التجارة الأساسيين ، بحر الشمال والبحر المتوسط لم ينقطع أحدهما عن الآخر ؛ إذ تم شحن النبيذ فى السفن التى اجتازت الطرق الساحلية للمحيط الأطلسى والطرق النهرية ، كما أن تجارة الرقيق كانت من أهم السلع التى صدرتها أوربا إلى المسلمين ، فمن الأرقاء ما يرد من شمال فرنسا ، بعد أن جلبهم الإنجليز والسكسون ، وما يرد من الأطراف الشرقية ، حيث توافرت هذه التجارة بين الصقالبة .

سياسة شرلمان التجارية :

وعلى الرغم من أن التجارة لم يكن لها من الأهمية لعالم شارلمان ، ما لها اليوم ، فقد كان لشرلمان سياسة تجارية خاصة . إذ أنه منع تصدير المؤن إلى الاسكنديناويين والدانيين والفريزيان ، حتى يلزم النورثمن بالركون إلى الهدوء والسلام . وما دار من مراسلات بين شارلمان وأوفا ملك مرسيا بانجلترا حول تصدير القماش البريطانى إلى القارة ، ومعاملة الحجاج ، دل أيضا على اهتمام الملكين بهذه التجارة . وفى أثناء القرن التاسع ، نشط الاتصال التجارى بحرا بين انجلترا وفرنسا ، بل إن تجارا بريطانيين ترددوا على سوق سان دنيه ، وعلى سوق روما ؛ شأن تجار الفريزيان .

وتجلت سياسة شرلمان التجارية على الطرف الشرقى للإمبراطورية ، فحينما تحرك الجرمان غربا ، زمن الهجرات إلى الإمبراطورية الرومانية الغربية السابقة ، ملأ الفراغ شعوب الصقالبة البدائية ، فصاروا متاخمين للإمبراطورية الكارولنجية ؛ ونزل الأفار إلى الجنوب من الصقالبة ، بالحوض الأوسط لوادى نهر الدانوب ، وقهرهم آخر الأمر شارلمان . وجرت إقامة مواقع على الحدود لضبط التجارة مع هذه الشعوب الشرقية وتقرر منع تصدير الأسلحة إليهم ، على أن التجارة البرية لم يكن لها من الأهمية فى وسط أوربا مثلما كان للتجارة مع بحر الشمال ، أو التجارة بين إيطاليا والبلاد الإسلامية أو القسطنطينية .

ومن أهم الوسائل التى اتخذها شرلمان فى السيطرة على التجارة ، جعل النقد فى يد الحكومة المركزية ، ووضع لوائح لتحديد أسعار المواد الزراعية . إذ تقرر إبطال دور الضرب العديدة التى اشتهر بها عصر الميروفنجيين . وحاول الكارولنجيون الاستيلاء على البندقية ، التى تعتبر أهم موانى البحر المتوسط . والراجح أن الاعتبارات السياسية كان لها وزنها فى الجنوب . فالعلاقات مع

البيزنطيين لأكثر تعقيداً من العلاقات مع الشعوب التى يقلون عنهم مدنية ، فى الشمال والشرق .

ولما اختفى التجار السوريون ، ملأ الفراغ الناتج عن ذلك ، التجار الذين يعملون لحساب الأديرة ، وكبار سادة المملكة الكارولنجية ، كما أن اليهود قاموا بدور كبير لصالح الأسرة المالكة . والواقع أن أكثر ما اشتهر به اليهود هو ممارسة تجارة الرقيق التى تعتبر أهم جانب فى التجارة الدولية . والمعروف أن مراكز هذه التجارة ، توطنت فى فردان وماينز ، حيث احتشد الأرقاء ، وجرى إرسالهم صوب الجنوب ، لبيعهم للمسلمين . ولم يؤد التجار الذين فى خدمة البيت المالك أو الضياع الكبيرة ، رسوما باهظة ، وحصل اليهود على هذه الامتيازات أيضا . ومع ذلك حرصت الخزانة الحكومية على المحافظة على حقوقها فى المراكز التجارية الهامة أمثال كوينتوفيك ودوريستاذ .

ولم يكن العالم الكارولنجى عالماً زراعياً بحتاً ، كما تبادر إلى الذهن ، إذ أن معظم الأديرة دأبت على أن تبيع ما يفيض من إنتاجها ، على الرغم من مخالفة ذلك القانون الكنسى ولمرسوم شرلمان . وهذا الفائض توافر بفضل استخدام أساليب زراعية حديثة واتساع الدولة الكارولنجية ، فكان يحمل للبيع بالأسواق . يضاف إلى ذلك أن سوقاً دائمة قامت ، لبيع الملح والمصنوعات المعدنية وسائر السلع التى لابد من شحنها من الموانى الكارولنجية . ومع ذلك فإن سياسة الكارولنجيين التجارية كانت محدودة وقاصرة ؛ ولم يكن الغرض منها إصلاح الاقتصاد ، بل تحقيق أغراض أخرى .

التجارة الخارجية :

لم يؤد اتساع المسلمين ، إلى أن تفقد بيزنطة أهميتها فى شئون أوربا ، فلازالت تحتفظ بأهميتها التجارية فى العصور الوسطى ، فأعادت بناء أسطولها ،

فاستطاعت أن تحمى تجارتها ، وأن تشرف على نقل المتاجر ، وأن تحافظ على السيطرة على صقلية فى القرن التاسع ، وعلى أملاكها فى جنوب إيطاليا وشرقها .

وماكان يرد من الشرق الأدنى من مواد الترف (الكماليات) ، كان يشحن إلى مدن جائيتا ونابولى وأمالفى وبارى ، والبندقية . وكل هذه المدن دانت بالخضوع للإمبراطورية البيزنطية ، فأفادت من هذه التبعية فى ممارسة التجارة فى الأراضى اليونانية التابعة لبيزنطة ، وفى الشرق الأدنى ، بل إنها نشطت أيضاً فى المتاجرة مع المسلمين . والمعروف أن سفينة للبنادقة هى التى نقلت رفاة القديس مرقس من الإسكندرية إلى البندقية فى مستهل القرن التاسع الميلادى .

وحرص المسلمون على أن يحصلوا على الرقيق والأخشاب (لبناء السفن) ، والسيوف والأسلحة الفائقة الصنع التى اشتهر به الفرنجة . وفى وسع المدن الإيطالية أن تسد حاجة المسلمين ، بجلب هذه السلع من القارة الأوربية . فالبندقية التى بدأ توسعها التجارى فى القرن التاسع ، لم تلبث أن صار لها الزعامة على سائر جيرانها . فيجرى شراء الرقيق من وسط أوربا والبلقان ، ويتم قطع الأخشاب من غابات ساحل دالماشيا ، ويصير شراء السيوف من تجار الشمال . وكل هذه السلع تشحنها البندقية إلى المسلمين فى شرق البحر المتوسط ، مقابل الحصول على التوابل والحرير والبردى ثم الورق ، فضلا عن السلع الكمالية .

أما المدن الواقعة على الساحل الغربى بجنوب إيطاليا فإنها أيضاً مارست التجارة مع المسلمين ، فتردد تجار جنوب إيطاليا إلى ساحل شمال أفريقية ، ومضت سفن بعضهم إلى مصر ، ونقل هؤلاء التجار إلى المسلمين منتجات أوربا ، ورجعوا بمتاجر العالم الإسلامى . ولم يكن لبيزنطة من السيطرة

القوية على جزء كبير من إيطاليا ، فلم تتوقف هذه التجارة مع المسلمين ، برغم تحريمها .

وتشير المصادر العربية إلى تجارة غرب البحر المتوسط ، فإنه كان يحمل من أوربا الرقيق على اختلاف أجناسهم ، ومن النوعين الذكر والأنثى ، والفراء ، والعطور والعقاقير والمرجان . وبعض هذه المتاجر تحملها السفن من موانى فرنسا وإيطاليا . وعلى الرغم من نشاط اليهود الذين تولوا نقل المتاجر من الغرب إلى الشرق براً وبحراً ، وعادوا بمتاجر الشرق ، فإن تجارتهم لم تبلغ من الأهمية ما بلغته تجارة المدن الإيطالية .

التجارة بين بيزنطة والمسلمين :

على الرغم من استيلاء المسلمين على أرجاء كبيرة من أملاك بيزنطة ، لم تنقطع نهائياً خطوط الاتصال التجارى بين مصر والشام والقسطنطينية . فظلت السفن البيزنطية تتردد على موانى الإسكندرية والساحل الشامى ، أثناء انعقاد الصلح بين الدولتين الإسلامية والبيزنطية . فبعض المنتجات ، مثل البردى ، لابد من شرائها من مصر ، وأدخل المسلمون تعديلات فى النظم الإدارية والتجارية فى البلاد التى استولوا عليها ، فمضى اليونانيون والجاليات السورية المسيحية فى ممارسة التجارة بالبلاد التى خضعت للمسلمين ، بل إنهم لم يخضعوا للوائح الجائرة التى أصدرها البيزنطيون . أما احتكارات الأباطرة البيزنطيين لصناعة البردى وبعض المنسوجات المصبوغة ، فصارت احتكاراً للخليفة . وظلت المنتجات تصدر بانتظام إلى القسطنطينية . فالقوافل فى سوريا كانت دائماً تحمل السلع وتجتاز آسيا الصغرى ، بينما حملت السفن المنتجات إلى سوق القسطنطينية ، من سلوقية والإسكندرية . وأضحت قبرص محطة هامة فى هذه التجارة . يضاف إلى ذلك أن شبكة واسعة من طرق القوافل القادمة من الأجزاء الشرقية من أرض الخلافة ، انتهت عنده

طرابزون ، ومنها جرى شحن المتاجر إلى القسطنطينية .

ومن نتائج الفتوح الإسلامية أيضاً ، أن صار بأيدى المسلمين منتجات الشرق الأقصى ، التى كان يتولى الفرس الوساطة فى نقلها ، وتحولت الحبوب إلى مكة والمدينة وبلاد إسلامية أخرى ، بعد أن كانت تشحن من مصر ، ومن الإسكندرية إلى القسطنطينية لمؤونة السكان . وكان لزاماً على بيزنطة أن تلتمس مصدراً آخر للحبوب فى أكرانيا ، على ضفتى نهر الفلجا ؛ حيث أقام الخزر (الترك) دولة قوية ، مارست التجارة مع المسلمين والبيزنطيين سواء . فطريق القوافل القادم من الشرق الأقصى عبر تركستان ينتهى عند إتل على نهر الفلجا ، وهى مدينة خزرية . فتوافر بهذه المدينة ، منذ القرن الثامن إلى القرن العاشر ، السلع من الشرق الأقصى والبلاد الإسلامية وبيزنطة ، وقدم إليها التجار من الجهات النائية فمارسوا بها كل أنواع التجارة .

بل إن التجارة مع العالم الإسلامى ، توغلت فى جوف روسيا الأوربية فى القرن التاسع . والراجح أن طريقاً اجتاز كل القارة الأوربية ، وربط اسكنديناوة باليونانيين فى بيزنطة ، ثم المسلمين . وأقدم الطرق ، ذلك الذى يبدأ من بحر « بلطيق » ويمضى إلى خليج ريجا ، إلى وادى نهر دوينا ، إلى قرب مدينة بولوتسلك الحالية ، أو إلى ڤيتبسلك التى لا تبعد كثيراً عنها ، ثم إلى أعالى مياه الدنيبر قرب سمولنسك القديمة ، وتسير السلع بالأنهار مجتازة الشلالات ، إلى السواحل الشمالية للبحر الأسود حيث يتلقاها أرباب السفن اليونانيون .

على أن نهر الدنيبر لم يكن من الصلاحية لهذه المتاجر مثلما كان نهر الفلجا ، نظراً لكثرة الشلالات التى تعترضه ، ولم يكن عليه من الدول القوية ما تتكفل بحماية التجارة . وترتب على ذلك ، أن ظهر طريق آخر أفاد من الحماية التى تبذلها دولة الخزر القوية . هذا الطريق يمتد من جزائر

بحر البلطيق ، إلى رأس خليج فنلنده ، ثم يتخذ التجار طريق نهر نيفا إلى الشواطئ الجنوبية لبحيرة لادوجا ، ثم يتجه جنوبا إلى موضع نوفجورود القديمة ، التي كانت مركزاً تجارياً هاماً، ومن هذا الموضع يتجه طريق القوافل إلى الفلجا ، فتحمل به المتاجر إلى مدن الخزر مثل سراى أو اتل .

وبهذه الصورة اتصلت بلاد اسكنديناوه التي جاء منها الورنك ، بالخلافة الإسلامية والإمبراطورية البيزنطية . وجرى العثور على نقود فضية إسلامية على امتداد هذا الطريق ، واكتشفوا كميات كبيرة منها باسكنديناوه . ويدل هذا على نشاط التجارة على هذا الطريق . ومن أهم السلع التجارية التي اجتازته ، الأرقاء والأسلحة الأوربية والفراء ، التي كانت تشترى بأثمان رخيصة من أكرانيا . ووصف المسلمون « الروس » الذين كانوا يصحبون الرقيق والفراء أثناء البيع . وبعض هؤلاء الروس اجتازوا بحر قزوين ، بعد أن أدوا الرسوم للخزر ، وباعوا متاجرهم في بغداد .

الهجمات التي تعرضت لها أوربا (٨٥٠ ـ ٩٥٠)

لم يكد يستقر تنظيم أوربا من جديد في شكل الإمبراطورية البيزنطية ، حتى بدأت سلسلة جديدة من الغارات التخريبية . إذ أن سيادة بيزنطة البحرية زالت سنة ٨٢٧ وتلى ذلك موجة جديدة من الزحف الإسلامى ، ففى سنة ٨٧٨ استولى المسلمون على سيراكوز وصقلية المشهورة بثروتها . وفى سنة ٨٨٢ ، ٨٨٣ أقام المسلمون لهم قاعدة عند جبل جاريجليانو ، على الشاطئ الغربى لإيطاليا ، بين نابولى وروما ، فصارت هذه القاعدة وكراً يشن منه المسلمون الغارات والهجمات . وفى سنة ٨٨٨ ، أنشأوا أيضاً قاعدة فى (Garde Frainet Fraxinetum) جاردفرينيه الحالية ، فى سفح جبال الألب الليجورية ، ومن هذه القاعدة ، سيطروا على دروب جبال الألب الغربية ، فامتنعت التجارة عن اجتيازها .

وفى أثناء تلك الفترة ، تعرضت أوربا لهجمات الفيكنج من النرويج والدانمرقة ، بينما واصل السويديون زحفهم فى روسيا ، فالمعروف أن الفيكنج استهلوا منذ سنة ٧٨٧ هجماتهم ، بأن أغاروا على دورشستر على ساحل القنال الإنجليزى ، وظن حاكم المدينة وسكانها أن السفن تحمل تجاراً فخرجوا لاستقبالها ، فتعرضوا لأول مذبحة شهدها غرب أوربا .

على أن الإمبراطورية الكارولنجية زمن شرلمان ولويس التقى ، لازالت من حسن التنظيم والكفاية ، ما حملها على اتخاذ تدابير لإقرار السلام . ولم يبلغ الإحساس بعنف وقسوة قوة الفيكنج أقصاه إلا حوالى سنة ٨٤٠ ، وبلغ نشاط النورثمن الذروة فى السنوات بين ٨٤٠ ، ٩١١ ، فلم يسلم من غاراتهم فى تلك الفترة موضع من المواضع . فأضحت لهم قواعد ثابتة فى انجلترا وفريزيا ، وعلى مصبات الأنهار فى غرب فرنسا ، وكان الفيكنج يعودون إلى هذه القواعد وقد امتلأت أيديهم بالغنائم ، نتيجة للهجمات التى شنوها ، وأوغلوا فيها إلى داخل البلاد ، ملتزمين الأنهار ، بل إنهم استخدموا الخيل فى هذه الغارات ، بعد أن هبطوا من أساطيلهم . وأحس بضربات هؤلاء المغيرين ، باريس وبورج وأورليان ، على الرغم من وقوع هذه البلاد فى الداخل . ومع ذلك فإن قوات غرب أوربا ، أخذت بعد ستين سنة من معاناة الاضطراب والفوضى تجتمع بالتدريج تحت زعامة السادة الإقطاعيين فى فرنسا وملوك وسكس فى انجلترا ، فدفعت الأخطار ولم تتجدد الغارات إلا فى أحوال استثنائية ، ومع ذلك فقد كان لها أثرها فى تدمير النظام السياسى بغرب أوربا .

وفى الوقت الذى تضاءل فيه خطر الفيكنج فى الغرب ، ظهر فى الشرق خطر جديد . ذلك أن المجريين ، الذين استدعاهم الجرمان لتحطيم صقالبة بوهيميا ومورافيا ، لم يلبثوا أن استقروا فى سهل هنجاريا . ومن هـذا الإقليم قاموا بسلسلة من الغارات التخريبية ، فى سنة ٩٢٤ ، ٩٦٢ ،

أغاروا على جنوب ألمانيا وشمال إيطاليا ، ومضوا فى غاراتهم غربا حتى استراسبورج . وتوقف زحف الألمان صوب الشرق ، بعد أن بدأ زمن شرلمان ، بل إن هذا الزحف انحسر فى بعض الأحوال ، وكان لابد من إلحاق الهزيمة بالمجريين سنة ٩٥٥ .

والخلاصة أنه تلى العصر الكارولنجى ، فترة لم يتوافر فيها الأمن ، ولم يتقدم الاقتصاد بل تعرضت أوربا للحصار والهجوم ، ولم تشعر أوربا الغربية بالأمن والسلام إلا فى الشطر الثانى من القرن العاشر الميلادى .

الوضع الاقتصادى فى غرب أوربا :

على الرغم من تداعى الاقتصاد ، وغارات الفيكنج من أجل الغنيمة ، فإنه لما هدأت هذه الغارات ، استعاض الفيكنج عن النهب والقرصنة ، بممارسة التجارة . فما حدث من فرض قيود الحظر على بيع الأسلحة والخيول والأرقاء للنورثمن ، لم يكن المقصود منها سوى إضعاف قدرة الاسكندناويين على المضى فى غاراتهم . ومتى أقام الفيكنج لأنفسهم محلات ثابتة للنزول بها ، يصح أنهم مارسوا التجارة فى بعض الأقاليم .

وفى أثناء تلك الفترة ، لم يحدث إلا اتصال ضئيل بين شمال فرنسا ووسطها من جهة ، وبين البحر المتوسط وإيطاليا ، وتجدد النشاط الاقتصادى ، فى ألمانيا وتحسن الموقف على امتداد الراين والأراضى المنخفضة بعد أن نجح الألمان فى تحطيم قبضة الفيكنج فى فريزيا . فما كان يرد إلى فريزيا من منتجات الراين ، يشتريها السكندناويون والفريزيون ، فيحملونها إلى بحر الشمال وبحر البلطيق . وألف الفريزيون طبقة من التجار فى مدينة ماينز بألمانيا ، واتصلوا بشمال إيطاليا (البندقية) والقسطنطينية . ووصلت متاجر انجلترا أيضا إلى اسكندناوة وبلاد البلطيق . ولا شك أن تجارة وسط أوربا تأثرت بهجمات المجريين .

تجارة بيزنطة :

لم يؤد ضياع سيادة بيزنطة البحرية إلى زوال ماكان لها من أهمية تجارية ، فظلت القسطنطينية أعظم الأسواق فى العالم ، ولا زال يقدم إليها التجار من جميع النواحى .

ففى القرن العاشر ، كان السوريون أهم الوسطاء فى التجارة بين بيزنطة والمسلمين . وكانت حلب مركز التبادل التجارى ، فالقوافل القادمة من الجزيرة ، ومن الجهات الشرقية والشام ، كانت تجتاز حلب فى طريقها إلى طرابزون ، حيث كانت السلع تحمل إلى القسطنطينية ، وكثير من النقابات التجارية فى القسطنطينية عاشت على التجارة مع المسلمين[1] .

على أن عظمة القسطنطينية وثروتها لم تتوقف فحسب على ما يرد إليها من متاجر الشرق ، بل على قدوم التجار إليها من جميع أنحاء العالم . فقدم إلى القسطنطينية الورنك من كييف ، بعد أن أقاموا لهم حكومة قوية ، وتضمنت المعاهدات التى انعقدت بينهم وبين بيزنطة سنة ٩٠٧ ، ٩١٢ ، ٩٤٥ ، شروطا تتعلق بحمولة السفن ، ووضع ملاحى السفن الغارقة ، واستعادة الأسرى الذين تقرر بيعهم على أنهم أرقاء ، وتنظيم دخول الروس إلى القسطنطينية ، ونزولهم فى حى مستقل ، والإشارة إلى ما جلبوه من متاجر من الرقيق ، والفراء ، والسيوف ، وعسل النحل ، وإلى ما حصلوا عليه من امتيازات .

على أن التجارة والصناعة فى داخل الإمبراطورية البيزنطية خضعت لقيود شديدة . إذ التزم التجار بأن يدخلوا إليها من مواضع معينة ، وتحتم

---

(١) انظر : السيد الباز العرينى : كتاب عن الحسبة فى بيزنطة . مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة مايو سنة ١٩٧٥ .

على الأجانب أن يحصلوا على إذن بالدخول ، وأن تجرى حراستهم عند دخول القسطنطينية ، ولا بد أن تكون إقامتهم فى العاصمة محدودة بفترة من الزمن ، وأن ينزلوا بدور خاصة . وعلى الرغم من أن كل تفاصيل المعاملات التجارية والتجارة بما فى ذلك نوع السلع المصدرة ، خضعت لقيود الحكومة المركزية ، فإن القسطنطينية لا زالت من أعظم أسواق العالم .

التجارة مع العالم الإسلامى :

ما أحرزه المسلمون من تفوق بحرى فى القرن العاشر الميلادى ، اقترن بالنشاط التجارى الزاهر ، إذ أن الأساطيل الإسلامية أخذت تذرع البحر المتوسط من أقصاه إلى أقصاه ، فربطت بين مدن شمال أفريقية التى ازدهرت تجارتها ، وبين المراكز القديمة فى الشام ومصر . وتوافر فى شمال أفريقية فائض من المنتجات الزراعية ، بالإضافة إلى بعض المعادن والسلع المصنوعة . وأضحت القيروان أهم مركز للتجارة الناشطة ، التى امتدت إلى صقلية ومصر والشام . واجتازت القوافل الصحراء الكبرى إلى وسط أفريقية تحمل السلع التجارية وتعود بالرقيق والذهب . وأصاب مصر الرخاء بفضل ما كان يجلب إليها من النوبة من الرقيق والذهب ، وما كان يرد إلى موانئ البحر الأحمر من متاجر الشرق الأقصى . وأدى ذلك إلى ظهور بعض المدن فى جنوب الجزيرة العربية .

وامتد النشاط التجارى إلى أقصى أطراف العالم الإسلامى الشرقية ، فنقلت القوافل من الشرق الأقصى السلع إلى جميع المراكز الهامة ، وظلت الأراضى الشرقية فى علاقة تجارية مع جنوب روسيا .

وهذه التجارة التى امتدت إلى أرجاء بعيدة ، واستثمرت أموالا طائلة ، احتاجت إلى وسائل ائتمانية . ففى عصر مبكر يرجع إلى القرن العاشر الميلادى ، استحدث المسلمون صورة من أعمال المصارف .

ولم يكن عمل رجال المصارف فيها قاصرا على توظيف الأموال واستثمارها ، وتلقى الأرصدة ، بل عملوا أيضا فى التجارة . ونظراً لتحريم الحصول على الأرباح (الفوائد) ، تهيأت الفرصة للمسيحيين الشرقيين لأن يسهموا فى هذه الناحية من الاقتصاد . ومع ذلك فإن المسلمين مارسوا أيضا خصم أذونات النقد ، والتزموا بجباية الضرائب ، وأقرضوا الحكومات مقابل ما تقاضوه من أرباح مرتفعة السعر . وعرف المسلمون « الشيك » منذ زمن بعيد ، وأدى هذا النمو الاقتصادى إلى تطور طرق التجار .

تجارة إيطاليا :

وفى أثناء تلك الفترة أخذت المدن الإيطالية فى النهوض ، باشتراكها فى التجارة مع البيزنطيين والمسلمين . فمنذ أن اعترفت المدن بسيادة بيزنطة ، أفادت من الوضع الممتاز بالقسطنطينية . على أن تجارة الإيطاليين مع الإمبراطورية البيزنطية اقتصرت على شراء أنواع من الحرير والعطور والتوابل . فأرق أنواع الحرير لا يجوز تصديره ، غير أن الإيطاليين نجحوا فى تهريبها إلى أوربا . وباعتبارهم من رعايا بيزنطة ، صار بوسع تجار البندقية وأمالفى وجائيتا وسالرنو وسائر المدن ، أن يرتحلوا إلى القسطنطينية من أجل هذه التجارة . وفى نفس الوقت دأبوا على تصدير الحديد والخشب والرقيق للبلاد الإسلامية مقابل الذهب وبعض السلع . وما كان يجلب من منتجات الشرق الأدنى وأفريقية طرح للبيع فى المدن الإيطالية .

ونظرا للأخطار المحدقة بدروب الألب المؤدية إلى فرنسا ، حمل تجارة الإيطاليين من الممرات الشرقية ، الإنجليز والسكسون والفريزيون والألمان ، وبذا صارت بلاد الراين حلقة اتصال بين بحر الشمال والبحر المتوسط .

تجارة غرب أوربا :

ساد فى العصور الوسطى ، ما فرض من قيود على التجارة ، واعتبار الاستثمار والسعى وراء الربح من الذنوب ، ولم يكن ذلك ملحوظا إلا حوالى القرن العاشر الميلادى ، حينما اكتملت حضارة العصور الوسطى ، واشتد النشاط التجارى . والمعروف أنه ظهر فى زمن الميروفنجيين ما يعرف بباذل المال ، القديس إليجيوس St. Eligius moneyer وصار اليجيوس راعيا لكل من يمارسون هذه المهنة . ولم يكن وقتذاك من القيود الدينية والاجتماعية ، ما يمنع الناس من مزاولة التجارة . فالوضع الاقتصادى هو الذى يقرر ما إذا كانت التجارة مثمرة أو غير مثمرة . ففى البندقية أقبل نبلاء الإقليم على الاشتراك فى الحياة التجارية بالمدينة ، ولم يلبثوا أن أصبحوا القادة فى المغامرات التجارية ، التى اقترن بها ثراء البندقية وذيوع صيتها . بل إن النقابات التى لم تكن فى العصور الوسطى إلا رمزا لإحساس الصناع والتجار بمكانتهم ، لم تبلغ من القوة ما يجعلها تقيد المحاولات المبذولة للحصول على الربح . وعلى الرغم من أن الكنيسة واصلت هجومها على الطمع فى الربح طوال العصور الوسطى ، وبذل الناس فى أحوال كثيرة الهدايا السنية للكنيسة التماساً للخلاص ، فإن الشعور بالذنب عند التجار لم يلعب دوراً كبيراً إلا فى العصر المتأخر ، ولم يأخذ التحرر من القيود ، والتخلص من نقد الكنيسة فى الاتساع ، إلا حينما أخذت تجارة غرب أوربا تنتعش بعد غارات القرن التاسع .

نمو الاقتصاد الأوربى ٩٥٠ ـ ١١٠٠

١ — التغييرات السياسية :

وما حدث من أضرار نتيجة غزوات القرن التاسع وأوائل القرن العاشر ، أكثر ما أصابت ، فرنسا وانجلترا ، بينما سبق إلى النهوض والانتعاش

الأراضى المنخفضة وغرب ألمانيا وإيطاليا . فعصر أسرة أوتو بألمانيا ، كان من عصور التوسع والرخاء ، فازداد تقدم الألمان نحو الشرق . Drang nach Ost

على أن الاقتصاد الكامل لأوربا لم يستقر إلا بعد فترة غير قصيرة . ففى الفترة الواقعة بين ٩٥٠ ، ١١٠٠ ، تحولت أوربا من خطة الدفاع إلى خطة الهجوم ، وقامت قواعد الاقتصاد التى استند إليها القرن الثانى عشر . وحدث فى نفس الوقت فورة فى النشاط الاسكنديناوى ، أدى إلى اتساع مملكة دانمرقة فى النصف الأول من القرن الحادى عشر. وشملت هذه المملكة الدانمرقية الجديدة ، انجلترا ودانمرقة والنرويج ، فوطدت الاستقرار فى المنطقة حول بحر الشمال ، وتحسنت بذلك أحوال التجارة . وفى أثناء القرن الحادى عشر أيضا ، استهل ملوك أسرة كابيه الطويل الشاق من أجل السيطرة والسيادة . ولم ينتعش جنوب فرنسا إلا بعد جلاء المسلمين عن قاعدة فرانيه ، فأصبحت ممرات الألب الغربية مفتوحة أمام التجار ، والواضح أن التقدم كان أول الأمر بطيئاً .

وفى الشرق استأنف البيزنطيون نشاطهم فاستولوا على كريت وقبرس من أيدى المسلمين ، واستمرت انتصارات البيزنطيين حتى النصف الثانى من القرن الحادى عشر حينما تغير الوضع فجأة . ومن مظاهر الانتعاش والتوسع أيضاً استيلاء النرمان على انجلترا وصقلية فى القرن الحادى عشر ، وإدخال نظمهم فى هذه البلاد . وهذا الانتعاش وجد له آخر الأمر متنفسا فى الحروب الصليبية ، فتعتبر الحرب الصليبية الأولى ، ذروة هذه الحركة الانتعاشية التوسعية .

٢ — تجارة المسلمين :

حافظ المسلمون على نشاطهم التجارى ، برغم الهجمات التى تعرضت

لها أطراف إمبراطوريتهم الشاسعة . ففي اسبانيا ، نستخلص من وصف متولى ديوان المكوس للتجارة أواخر القرن العاشر ، كيف أن الواردات تجاوز تقديرها ١٠٠ ألف قطعة ذهبية . وقدم لزيارة الخليفة فى اسبانيا سفارات عديدة من التجار من جهات نائية . على أن هذا الجانب من العالم الإسلامى لم يكن أكثر الأرجاء رخاء . فظل شمال أفريقية يمارس نشاطه التجارى ، مع تجار من الشرق والغرب ، وتنعقد الصفقات فى مدن برقة والقيروان وسجلماسة . ونشطت السفن فأخذت ترتاد البحر المتوسط فى حرية ، من شمال أفريقية إلى صقلية والقسطنطينية ، وتردد إلى طرابلس التجار من أسبانيا وصقلية والمدن المسيحية بإيطاليا ، وعبرت القوافل الصحراء الكبرى ، سعيا وراء الذهب والرقيق ، فعادت بمتاجر تفوق فى غرابتها حد للتصور والخيال .

وشارك فى هذا الرخاء مصر وسائر ممتلكات الخلافة الفاطمية ، واستمر استيراد الرقيق والذهب من النوبة . يضاف إلى ذلك أن موانى البحر الأحمر ازدادت اتصالا بأثيوبيا والساحل الشرقى لأفريقية . ومن الطبيعى أن تجلب التجارة الرخاء إلى الأجزاء الجنوبية من بلاد العرب . وامتلك المصريون أساطيل تجارية مارست التجارة فى وسط البحر المتوسط وشرقيه . وأسهم فى هذا الرخاء أيضا مملكة صقلية الإسلامية ، فبالرمو بما توافر لمينائها من الوسائل ، كانت على اتصال مستمر بشمال أفريقية ، وحفلت بالصناع والتجار والصيارف . ولما استولى النرمان على الجزيرة (صقلية) فى القرن الحادى عشر ، لم تنقصم الروابط التجارية أو ينهار هذا الرخاء ، فبقيت صقلية محافظة على ثروتها ورخائها حتى الشطر الأخير من القرن الثالث عشر .

٣ — الإمبراطورية البيزنطية والتجارة :

ترتب على انتصارات بيزنطة فى الشطر الثانى من القرن العاشر ، أن ازدادت أهمية القسطنطينية التجارية ، فأضحت مركزاً وسوقا للمتاجر الواردة من مصر والشام والشرق الأقصى . وبمقتضى المعاهدة المعقودة بين بيزنطة وأمير حلب ، جاز للموظفين اليونانيين أن يقيموا بحلب لجباية ما تقرر من العشر على ما يرد إلى المدينة من الذهب والفضة والديباج الرومى والحرير الخام وسائر السلع القيمة . وفرض المسلمون بحلب العشر على الواردات من الكتان والمؤن والملابس . ولم تلبث حلب أن أصبحت أهم مركز للتجارة بين المسلمين والبيزنطيين[١] .

وعلى الرغم من أن بيزنطة بلغت فى منتصف القرن الحادى عشر من الرخاء ، ما لم تبلغه منذ القرن السادس ، فقد أعاق تقدمها ونموها ما فرضته الحكومة من القيود الشديدة واللوائح الصارمة على النشاط التجارى للأفراد . ففى كثير من الجهات اعتمد البيزنطيون على عناصر غير يونانية فى ممارسة التجارة ، فتجارتهم مع الغرب كانت إلى حد كبير فى أيدى التجار الإيطاليين ، على الرغم من مخالفتهم لأوامر الإمبراطور التى تقضى بمنع توريد الخشب والحديد والأسلحة لحساب المسلمين . يضاف إلى ذلك أن المسلمين أنفسهم حملوا متاجرهم إلى القسطنطينية ، وعادوا إلى بلادهم بمنتجات بيزنطة . والواضح أن الأسطول البيزنطى وقتذاك كان ضعيفا ، فانكمشت تجارة بيزنطة فى القرن الحادى عشر ، برغم مكانة القسطنطينية التجارية . وأصاب تجارة بيزنطة مع دولة كييف التداعى ، بسبب انهيار هذه الدولة ، فحل مكانها فى تجارة الرقيق دول وسط أوربا .

---

(١) انظر نص هذه المعاهدة فى :
السيد الباز العرينى : الدولة البيزنطية الجزء الأول .

٤ — نمو التجارة الإيطالية :

ازداد نشاط تجارة البندقية وأمالفى وبارى وجائيتا وسالرنو ونابولى فى هذه الفترة . وحافظت هذه المدن على مكانتها باعتبارها من توابع بيزنطة ، وحرصت على أن تزيد من الحقوق والامتيازات التى حصلت عليها . على أن زعامة هذه المدن انعقدت للبندقية فى القرن العاشر . وازداد نشاط البنادقة فى عهد دوجات أسرة Orseoli أواخر القرن العاشر ، ففى سنة ٩٩١ حصلوا من الإمبراطور على مرسوم ، بتخفيض الرسوم المقررة على سفن البنادقة ، إذا أن هذا المرسوم جعل الرسوم على الصادرات أعلى قيمة من الرسوم على الواردات . عل أن البنادقة التزموا على ألا ينقلوا على سفنهم « الأمالفيين ، واليهود ، واللومبارديين ، وسكان بارى وغيرهم » . وتولى جباية الرسوم كبار موظفى الحكومة البيزنطية لا الكتاب ، وتقرر ألا يتجاوز تأجيل رحيل سفن البندقية ثلاثة أيام إلا لأسباب قهرية . ومقابل ذلك وعد البنادقة بأن يجعلوا أسطولهم تحت تصرف الحكومة البيزنطية لنقل العساكر إلى إيطاليا .

كان الأمالفيون أكبر منافس للبنادقة فى تجارة بيزنطة بما حصلوا عليه من مركز ممتاز ، ومع ذلك فإن البنادقة تفوقوا على الأمالفيين بما كان لهم من سيطرة على تجارة وادى البو ، والطرق التجارية المؤدية إلى الشمال والمدن الساحلية المجاورة ، فضلا عن ساحل دالماشيا ؛ بل إن الأباطرة الألمان لم يستطيعوا أن يخضعوا البنادقة لإرادتهم . ومارس التجارة مع البيزنطيين مدن إيطالية أخرى ، مثل أمالفى ومدن كامبانيا وجنوب إيطاليا ، فضلا عن بيزا وجنوة ، بعد أن ارتفع شأنهما نتيجة انسحاب المسلمين من ممرات الألب الليجورية .

ولعل ما حدث فى غرب أوربا من حركة تجديد الحماس الدينى ، النابعة من الحركة الكلونية فى القرن العاشر ، كان لها أثرها فيما نشب من القتال بين القوى البحرية المسيحية (بيزا وجنوة) ضد المسلمين . فما أحرزه البيازنة والجنويون من انتصارات أغراهم بمهاجمة ساحل شمال أفريقية ونهب مدينة بونه سنة ١٠٣٤ ، وتحولت القرصنة إلى تجارة ناشطة على ساحل البحر المتوسط من إيطاليا إلى أسبانيا وفرنسا . يضاف إلى ذلك النشاط التجارى فى داخل إيطاليا ، وكان مركزه باڤيا ، التى قدم إليها التجار من البندقية وسالرنو وجائيتا وأمالفى .

٥ — التجارة فى شمال أوربا ووسطها :

ترتب على انهيار مملكة كييف ، أن ازدادت أهمية وسط أوربا ، باعتباره مصدراً لتجارة الرقيق والفراء والمعادن . وكانت براهة (براج الحالية) من أكبر مراكز تجارة الرقيق ، الذين كان يجرى شحنهم من إيطاليا . وظهر الانتعاش التجارى فيما قام من علاقات تجارية بين الفلاندر وفرنسا وانجلترا فى تجارة الأقمشة والأنبذة . يضاف إلى ذلك ما حدث من الاتصال بين تجارة البحر المتوسط وتجارة بحر الشمال ، وكان للتجار الإنجليز السكسون أهمية فى هذه الصلات . وأهم السلع التى كانت تحصل عليها إيطاليا من الشمال هى : الخيول ، والأرقاء من النوعين ، والمنسوجات الصوفية ، والكتان ، والقنب ، والقصدير والسيوف .

٦ — التجارة أواخر القرن الحادى عشر :

تغير الوضع السياسى من الناحية المادية أواخر القرن الحادى عشر ، فهجمات السلاجقة أوشكت أن تعجل بانهيار البيزنطيين ، وفى نفس الوقت استولى النرمان على صقلية وجنوب إيطاليا ، وتفككت نهائيا دولة كييف ،

وتعرض المسلمون فى هذه الفترة للاضطراب . وفى غرب أوربا كان لإعادة التنظيم السياسى فى ظل الإقطاع أهمية فى تهيئة الفرصة للاستقرار والاطمئنان . وازداد الإنتاج الزراعى باستخدام الطرق الحديثة ، وتكاثر عدد سكان أوربا ، وأدى ضغط السكان إلى اشتداد الباعث على التوسع :

وما واجهه البيزنطيون فى هذا الوقت من المتاعب أفاد منه الإيطاليون ، ولا سيما البنادقة . فلقاء ما بذله البنادقة للبيزنطيين من مساعدة ضد النرمان فى البلقان ، حصلوا على الإعفاء من الرسوم الجمركية فى سائر موانى الإمبراطورية البيزنطية فى بحر إيجه والبحر المتوسط ، وصار لهم حىّ خاص فى القسطنطينية ، وترتب على المرسوم الذى أصدره الأمبراطور ١٠٨١ ، أن صار للبندقية السيطرة على السوق التجارية بالقسطنطينية .

ازداد أيضا نشاط تجارة إيطاليا مع المسلمين ، وصار لجنوه وبيزا أهمية تجارية فى غرب البحر المتوسط ، فاشتد بذلك منافستهما للبندقية ، ولم يلبث نشاطهما أن امتد إلى شرق البحر المتوسط ، حيث التجارة مع المسلمين والبيزنطيين ، وبذلك ازداد التنافس بينهما وبين البنادقة . ومن المدن التجارية الناشطة أيضا فى غرب البحر المتوسط مرسيليا وبرشلونه . ونفذ الإيطاليون بتجارتهم إلى جوف أوربا وفرنسا ، وتكدس بإيطاليا من رءوس الأموال ، ما أفاد فى تمويل العمليات التجارية طوال هذه الفترة .

على أن الوضع كان مختلفاً فى تجارة بحر الشمال وبحر البلطيق فى تلك الفترة ، نتيجة لزوال الاستقرار السياسى ، فتعطلت التجارة بسبب القرصنة ، وترتب على الفتح النرمانى لإنجلترا ، أن انقطعت الصلات التجارية التى كانت تربط إنجلترا باسكنديناوة وأصبح النشاط التجارى قاصراً على الألمان والفلمنك والفريزيين ، بينما ازدادت الرابطة بين انجلترا وفرنسا متانة وقوة .

وبفضل ما اشتهرت به فرنسا من الرخاء ، هرع إلى أسواقها التجار من سائر أنحاء أوربا ، واشتد نشاط التجارة الداخلية فى الأنهار الكبيرة أمثال السين واللوار والجارون ؛ وارتحل الحجاج من إقليم إلى آخر لزيارة المشاهد المشهورة ، واشتد ارتباط الفلاندر بوسط فرنسا وجنوبها ، بفضل ما قام من أسواق عديدة نمت وتطورت أثناء تلك الفترة ، وكانت أسواق شامبانيا فى القرن الثانى عشر امتداد لها . وأكثر ما اشتهرت به تجارة فرنسا ، النبيذ ، الذى كان يشحن إلى نرمنديا وإنجلترا والفلاندر ، بينما حصلت فرنسا على الأقمشة الفلمنكية . وازداد الاتصال التجارى بين ألمانيا واسكنديناوة وشرق أوربا ، ومن أهم المتاجر ، الفراء ، والتوابل الواردة من الشرق الأقصى .

والواقع أن انتعاش أوربا تلقى وقتذاك من البواعث ما أدى إلى زيادة النشاط فى الصناعة والتجارة أثناء القرن الثانى عشر . وأخذ غرب أوربا ، يتحرك إلى المرحلة التى بلغ الازدهار فيها الذروة . فالحرب الصليبية الأولى تعتبر من الناحية الاقتصادية ، المنفذ لما حدث فى تلك الفترة من نمو فى تجارة البحر المتوسط ، وتعتبر مستهل مرحلة من أهم مراحل التجارة فى العصور الوسطى .

الثورة التجارية (١١٠٠ ـ ١٣٤٨)

١ — نهضة القرن الثانى عشر :

الواقع أن كل العوامل التى سبق الإشارة إليها تجمعت وأدت إلى رخاء لم يكن معروفاً منذ زمن الإمبراطورية الرومانية . فانقضت غارات المسلمين والنورثمن والمجريين ؛ وما قام من ملكيات إقطاعية ناجحة كان مصدراً لقوة لم تكن معروفة من قبل . فالنظام الإقطاعى صار مصدر استقرار وسلام ، بعد الفوضى التى سادت فى أعقاب الإمبراطورية الكارولنجية .

ازدد عدد سكان أوربا بشكل ملحوظ ، وهذه الزيادة أمدت أوربا بقوة بشرية كان لها أهميتها فى التوسع . يضاف إلى ذلك ما حدث من ازدياد الإنتاج الزراعى ، نتيجة لاستخدام أدوات زراعية جديدة ، مثل المحراث الثقيل الذى يسير على عجلات ، واستعمال الخيل فى الزراعة ، واتخاذ نظام الدورة الثلاثية فى الزراعة ، وإزالة الغابات ، وتجفيف المستنقعات ، وبناء السدود (فى هولندا) ، وامتداد أطراف أوربا فى سائر الاتجاهات . ولم تكن الحرب الصليبية سوى مظهر من مظاهر حركة التوسع ، كالتى دعت الألمان إلى الزحف شرقاً ، وجعلت المسيحيين يحاربون فى أسبانيا ويحاولون انتزاعها من يد المسلمين . أما الحماس الدينى فزاد من رغبة الأوربيين للحصول على أراضى جديدة . فالفلاحون فى الفلاندر وفريزيا ، حينما اشتد نقص الأراضى ، ارتحل كثير منهم إلى شرق أوربا لإنشاء مدن جديدة واستصلاح أراضى جديدة ، ومضى الألمان فى تحويل الصقالبة إلى المسيحية ، هذه التغييرات اكتملت فى مستهل القرن الثانى عشر .

ولم يكن نمو التجارة فى أثناء القرنين العاشر والحادى عشر إلا انعكاساً لهذا الرخاء الذى أدى إلى ازدياد عدد السكان . هذا ينطبق بصفة خاصة على التجارة المحلية ، إذ تداعى ما اشتهرت به الضياع الكبرى من الاستقلال الاقتصادى والاكتفاء الذاتى بعد أن اكتمل النظام الإقطاعى فى غرب أوربا . وتجمع فى المدن الصغيرة الصناع من تلك الضياع ، وأخذوا يشترون ما يلزم من المواد الخام والمواد الغذائية ، فأضحى سكان المدن يؤلفون سوقاً ثانية لما يفيض من المحصولات الزراعية ، ويعرضون العمل اللازم للإنتاج الصناعى المتزايد . فالسلع المصنوعة فى المدن الصغيرة فى القرنين الثانى عشر والثالث عشر ، هيأت نوعاً من تقسيم العمل بين المناطق الصناعية فى أوربا ، فأخذت وقتذاك بأسباب التخصص ، وأدى هذا بدوره إلى ازدياد المنافسة والمهارة والكفاية . ففى شمال أوربا ، انتقل عدد كبير من الفلاحين إلى

المدن ليفيدوا مما تبذله من الحرية والرخاء . ورحبت المراكز البلدية (المدن) بالمهاجرين لا فحسب بسبب ما يهبونه من قوة إضافية للمدن من أجل الحرية والتخلص من السيطرة الإقطاعية ، بل لما يؤدونه أيضاً من عمل يزيد فى الإنتاج .

وزاد أيضاً استخدام النقد ، فعلى الرغم من شيوع التعامل بالمقايضة ، فإن التعامل بالنقد لا زال معروفا ، غير أن استخدام كميات كبيرة من النقود لم يكن ضروريا فى اقتصاد يكاد لايتجاوز حد الكفاف ، وتوقفت فيه العلاقة بين القن والسيد على ما يؤديه عيناً من المحصول ، أو ما يقوم به من العمل . فاقتصاديات المحلية التى لم يكن للتخصص فيها نصيب ، لم تكن فى حاجة ملحة إلى استخدام النقود . فبانهيار هذه الاقتصاديات المحلية ، وتزايد التخصص ، تهيأت الفرصة لاستخدام النقود . على أن ازدياد النشاط التجارى ، وانتشار استخدام النقود ، أدى إلى ارتفاع الأسعار ولاسيا بعد أن انخفضت قيمة النقد .

٢ — إيطاليا أثناء الثورة التجارية :

على أن الحافز الأساسى للنشاط التجارى ، إنما جاء من تزايد عدد السكان فى كل طبقات المجتمع . فالمعروف أنه لم يكن بداخل إيطاليا ظهير من الأراضى ، يصح استغلاله فى الزراعة ، ولم يكن بأطرافها منطقة بحوذة الأعداء والخصوم فيصح قهرهم واسترداد ما بأيديهم من الأراضى ، فينزل بها الفائض من السكان . يضاف إلى ذلك ما حدث من تقلص أراضى صغار النبلاء ، بعد انقسامها بين كثير من الأبناء ، فترتب على كل هذه الأحوال أن انحاز صغار النبلاء إلى البرجوازية فى المدن ، واحترفوا التجارة ، واتخذوها وسيلة لكسب عيشهم . واستطاع هؤلاء النبلاء بالاشتراك مع سائر أهل المدن ، أن يظفروا للمدن الإيطالية بالحرية

السياسية والاقتصادية . ومع ذلك لم يكن النبلاء هم الذين خلقوا أكبر عدد من التجار إنما العكس هو الصحيح ، لأن البورجوازية سيطرت على المدن الصغيرة ، وحكمتها وفقا لما أملته مصالحها الاقتصادية ، ولم يعد لصغار النبلاء إلا مكانة ثانوية ، فخضعوا لسيطرة وإشراف موظفى المدن .

اجتذبت التجارة عدداً كبيراً من سكان المدن الصغيرة ، وتغيرت صفة المجتمع بأكمله . على أن السبب لا يرجع إلى كثرة عدد التجار ، إنما يرجع إلى قوة هذه الفئة من التجار ، وقدرتها على معاملة الفئات الأخرى ، فأضحى المال لا النسب هو أساس التفرقة الاجتماعية . فالأسرات الثرية ، وكلها عادة تنتمى إلى أصل وضيع ، سيطرت على مدن إيطاليا ، وصارت ترتبط معا فى كل مدينة ، بروابط سياسية ومالية ، واشتدت المنافسة بين هذه الأسرات ، مع جماعات أخرى من أسرات تنتمى أيضا إلى أصل فقير وارتبطت أيضا سويا بنفس الروابط . وفى هذه المجتمعات التى تعتبر فيها التجارة المهنة الأساسية ، لم يكن ثمة مجال لنشاط حضارى ولم يكن للنقابات دور هام إلا فى عصر متأخر ، ولم يكن ذلك إلا فى بعض المدن التى ارتبط فيها الإنتاج الصناعى بالتجارة .

فى القرنين الثانى عشر والثالث عشر ، ظهر بإيطاليا بعض الصناعات ، لا سيما المنسوجات وصناعة المعادن ، وترتب على ذلك أن ارتبط النشاط الصناعى بتجارة الصادر أو بالتجارة المحلية ، وبالاستهلاك . ويصح لأرباب هذه المصانع ورؤساء نقابات هذه الصناعات ، أن يضارعوا فى المكانة البيوت التجارية الكبيرة ، على أن الفوائد التى يجنيها أرباب الصناعات لم تمتد إلى سائر أعضاء النقابة أو العمال ، فنجاح الصانع الكبير يتوقف على أهمية ما ينتجه للتجارة .

٣ — العلاقة بين المدن والقرى (إيطاليا) :

تعتبر الحياة فى المدينة بإيطاليا من الامتيازات فى القرن الثانى عشر ، ولم يكن كل الناس ينالون هذا الامتياز . فالبورجوازية بإيطاليا لم يكونوا فى حاجة إلى الفلاحين المهاجرين من الريف ، ليستعينوا بهم فى درء كل خطر خارجى ، إذ استطاعوا أن ينالوا حريتهم وأن ينتزعوها من سيطرة النبلاء المحليين ، ومن الأساقفة ، بل من إمبراطور الدولة الرومانية المقدسة ، فحطم سكان المدن ، القلاع ، وأرغموا النبلاء على أن ينتقلوا إلى المدن حتى يسهل ضبطهم . حرروا الأرقاء فى جهات الريف المجاورة ، غير أنهم لم يرحبوا بقدوم الفلاحين إلى المدن مثلما حدث فى جهات أخرى بأوربا ، بل إنهم أقاموا العقبات فى طريق هجرات هذه الجموع ، فلم تبذل البندقية مثلا حق المواطنة إلا لمن يقيم بها ٢٥ سنة ؛ أما فى سائر المدن ، فإن الإقامة زادت على سنة ، كما كان سائدا فى سائر أوربا . وتحول الريف إلى أن يكون من توابع المدينة ، يمدها بالمؤن والمواد الخام ، ويصح أن يقبل أغنياء المدينة على استغلاله ، فشجعوا الفلاحين على الاستزادة من الإنتاج ، وتيسر لهؤلاء الفلاحين أن يحصلوا على كل لوازم الحياة من المدينة ، وبذا خضعت هذه البقة من الريف لسلطان المدينة .

على أن التنافس نشب بين المدن على الصدارة والزعامة ، فما وقع من منازعات بين الأسرات فى داخل المدن ، انعكست فى منازعات أكبر اتساعا ، بين بعض المدن ، من أجل السيطرة على بقاع الريف والمدن الصغيرة الواقعة بينها . فالمدن أمثال جنوة والبندقية وميلان وفلورنسة لم تلبث أن ظفرت بالصدارة ، على طائفة من المدن تقل عنها مكانة ، أمثال بيزا ومسينا وباقيا وفرارا ولوكا ، فأضحت مجموعات المدن الصغيرة تعتمد على المدن الكبيرة ، وتتلقى التوجيه منها ، على الرغم من محافظة كل منها على

صفته المدنية وانصرافها إلى ممارسة التجارة . والواضح أن حجم المدينة إنما نجم عن نجاح المدينة فى توطيد سيطرتها ، وازدياد النشاط التجارى بها .

٤ — تجارة إيطاليا الخارجية :

وما كان من روابط تجارية بين إيطاليا والشرق الأدنى والقسطنطينية ومصر ، أعدها للدور التى لا بد أن تقوم به فى القرنين الثانى عشر والثالث عشر .

تركزت تجارة إيطاليا أثناء الثورة التجارية فى شمال إيطاليا ووسطها . فالمدن بهذه الأقاليم كدست رأس المال من أجل المشروعات التجارية الجديدة ، بما شنته من حروب على المسلمين أثناء القرنين الحادى عشر والثانى عشر ، فتوافر المال والدخل بجنوة والبندقية من أعمال القرصنة ، واستثمرتا هذه الأموال فى التجارة ، ودخل البيازنة والجنويون فى التجارة الخارجية فى الوقت المناسب . إذ ترتب على استيلاء الصليبيين على الأراضى المقدسة أن تدفقت على أوربا السلع التجارية ، ونشطت الحركة بين إيطاليا والشرق الأدنى . وإذ تراجعت البندقية عن مناطق نشاطها أثناء القرن الثانى عشر ، حل مكانها جنوة بكل ما لديها من قوة بحرية . ففى سنة ١١٠١ أسهم الجنويون بسفنهم فى الاستيلاء على قيسارية ، شمال يافا ، وحازوا مقابل ذلك قدراً كبيراً من الغنيمة ، وفى ١١٠٤ حصلوا على ثلث المدينة وحق الإعفاء من الرسوم والعوائد ، واهتمت جنوة منذئذ بالتجارة الشرقية وأخذت تنافس البندقية .

والمعروف أنه حدث فى القرن الحادى عشر ذاته أن نزلت فى أجزاء متفرقة على شواطئ البحر المتوسط جاليات من التجار الإيطاليين ، فلما تزايدت هذه المستعمرات فى القرن الثالث عشر صار للإيطاليين شبكة قوية من المراكز التجارية . والواقع أن البندقية وجنوة وبيزا ، هى التى

قامت بالدور القيادى فى إنشاء هذه المستعمرات التجارية ، وهذه المحلات (المستعمرات) الصغيرة التى احتلت مساحة صغيرة بداخل المدن فى الشرق ، لم تلبث أن ازداد حجمها ، وعظمت أهميتها . فمنذ قيام مملكة بيت المقدس الصليبية ، شملت هذه المحلات أجزاء كثيرة من المدن مثلما حدث عند نزول الجنويين ، بقيسارية . وفى الإمبراطوية البيزنطية بلغ من اتساع أحياء الإيطاليين ، أنه صارت تحوى آلاف النزلاء . وما هو جدير بالذكر أن نحو ١٠ آلاف من البنادقة أقاموا بالقسطنطينية فى نهاية القرن الثانى عشر ، على أن هذه المستعمرات لم تكن من الضخامة ما يجعل للإيطاليين السيطرة السياسية . والأهمية السياسية لهذه المستعمرات ترجع إلى ما حصلت عليه من امتيازات ضخمة .

والواقع أنه لم يكن ثمة من المنافسين من كان له من المهارة والبراعة ما كان لتجار القومونات الإيطالية الحرة . إذ أن أكبر الأساطيل وأقواها كانت بلا منازع ، إيطالية بل إن تجارة أوربا ، بما بلغته من الاتساع والامتداد ، ازداد اعتمادها على الإيطاليين . وصار للإيطاليين جانب كبير من التجارة فى الشرق الأدنى وشمال أفريقية . ونظرا للاهتمام بالإنتاج الكبير ، حرصوا على أن يقلدوا فى مواطنهم الأصلية المنتجات الأجنبية ، بينما مضوا فى أن يصدروا إلى المستعمرات ، المنتجات الأوربية ، وأدى هذا الإجراء فى بعض الأحوال إلى تدمير الصناعات المحلية .

٥ — الحروب الصليبية والتجارة :

لا زالت أوربا ، حتى نهاية القرن الثانى عشر ، تزيد فى الاستيراد على التصدير . وبازدياد الثروة ، تدعم الاقتصاد النقدى ، وتزايد معرفة الطبقات العليا من المجتمع الأوربى ، بالسلع الكمالية الواردة من الشرق ، فكثرت الأسواق التى تبيع الفراء والحرير والتوابل وغيرها . وأكثر الإيطاليون

من الواردات حتى تكفى السوق . غير أن مصدر هذه السلع كان بعيدا عن متناول أيديهم ، فالطرق إلى البحر الأسود ، كانت بأيدى البيزنطيين ، وبينما سيطر المسلمون على الطرق فى البحر الأحمر ، والطرق بداخل آسيا ، وما حصل عليه البنادقة من كميات الذهب من المسلمين ، مقابل السلع التى اشتروها ، لم يعرفوا مصدرها الأساسى . فكل ما حازوه من الذهب كان كافيا لسد العجز التجارى عندهم .

وكلما اشتد طلب السوق الأوربية على السلع الأجنبية ، وكلما استمر ارتفاع الأسعار ، توافر عند الإيطاليين من الأرباح ما يكفى لتحقيق رغبتهم . ولما تزايد عدد القادمين من الأوربيين إلى القسطنطينية والإسكندرية ، لشراء السلع التجارية ، فى النصف الثانى من القرن الحادى عشر ، لجأ البيزنطيون والمسلمون إلى رفع الأسعار . وفى الوقت ذاته أدت المنافسة فى السوق الأوربية بين التجار القادمين من سائر الجهات ، إلى هبوط الأسعار فى أوربا ، ومع ذلك لم تستقر الأسعار ، ولم يتحقق للإيطاليين ما يأملونه من أرباح .

ومن الطبيعى أن يتأثر الإيطاليون بسقوط بيت المقدس فى يد صلاح الدين ، وتضييق المسلمين على ما تبقى من أملاك الصليبيين ، التى أضحت تعتمد على الأساطيل الإيطالية فى حمايتها وتموينها . وكيما يحافظ الإيطاليون على وضعهم العسكرى ، تحتم عليهم أن يقبلوا ما فرضه البابا من الحظر على التجارة مع المسلمين ، فامتنعوا عن جلب الأسلحة وأدوات الحرب إلى مصر ، برغم ما يتعرضون له من خسارة فى التجارة والذهب ، ولم يلبث البنادقة أن حصلوا على إذن من البابا بالتجارة مع المسلمين لأنها المصدر الوحيد لدخلهم . وما لقيه البنادقة من سوء المعاملة فى بيزنطة حملهم على أن يلجأوا إلى الأمراء الإقطاعيين ، فنهضوا بتأييد البابا لقتال بيزنطة فى الحملة الصليبية الرابعة .

وترتب على ذلك أن الحملة الصليبية الرابعة حققت لنبلاء أوربا ما كانوا يسعون إليه من الحصول على ضياع جديدة ، وهيأت للبنادقة السيطرة على تجارة البحر الأسود ، وامتلاك معظم جزائر بحر الأرخبيل ، وتيسر لجاليات البنادقة أن تتردد على كل الموانى الساحلية . وظل البنادقة منذ سنة ١٢٠٤ حتى سنة ١٢٦١ يسيطرون على هذا الإقليم ، بينما تعرض التجار البيزنطيون للخراب . ولم يفقد البنادقة هذه السيادة إلا بعد أن انحاز الجنويون إلى الإمبراطور البيزنطى لاسترداد القسطنطينية ، فحصل البنادقة والجنويون على امتيازات متساوية من بيزنطة ، بينما لم يحصل تجار سائر المدن إلا على امتيازات ضئيلة الأهمية .

وما بذله البنادقة من المحاولات لتحقيق مثل هذا النجاح فى مصر لم تلق إلا الفشل الذريع . فحملة جان دى برين على مصر سنة ١٢١٨ ، والتى يغلب عليها الصفة الإيطالية ، لم تحقق إلا نجاحا طارئا ، وما تلى ذلك من الحملات على مصر ، حتى حملة القديس لويس ١٢٥٠ ، انتهت بالفشل وأسر لويس التاسع . وصار واضحا أن مصر كانت من القوة ما يعجز العدو عن قهرها ، وأن مملكة بيت المقدس وشيكة الزوال ، فأخذ التجار الأوربيون يتحولون إلى جهات أخرى . ولما زالت البقية الباقية من الصليبيين سنة ١٢٩١ تجدد الخطر البابوى على التجارة مع مصر

٦ — نتائج الغزو المغولى :

ولعل افتتاح الطرق عبر آسيا ، يعتبر أشد جوانب النشاط التجارى الإيطالى إثارة . فالمعروف أن المغول أقاموا إمبراطورية شاسعة امتدت من المحيط الهادى إلى بولندة ، ثم تفككت إلى أربع ممالك كبيرة بعد وفاة جنكيزخان أوائل القرن الثالث عشر . فى جنوب روسيا وفارس ، أظهر حكام المغول صداقتهم للتجار الإيطاليين ، ونشأت علاقات تجارية بين المغول الغربيين والبنادقة الجنويين فى الشرق الأدنى ، وكان من الطبيعى أن

تمتد هذه التجارة صوب الشرق بفضل سيادة الأمن والسلام . فى السنوات الواقعة من ١٢٦٠ ، ١٢٦٩ زار بكين ، آل بولو الكبار . وفى ١٢٧٥ استقبل قبلاى خان ماركو بولو ، وبذا بلغ التجار الإيطاليون أقصى طرف فى العالم القديم ووصلوا إلى الهند والصين . وسلك الرهبان الفرنسسكان الطريق البرى ووصلوا إلى جنوب الصين .

٧ — شمال أفريقية والمحيط الأطلنطى :

وعلى الرغم من التنافس التجارى بين البندقية وجنوة من أجل الوصول إلى الذهب بالسنغال والتجارة فى البلاد الأسبانية التى تطل على البحر المتوسط ، فإنه لم يتحقق لهما إلا ربح ضئيل ، ومع ذلك فإن أشبيلية التى تم الاستيلاء عليها من يد المسلمين ١٢٤٨ صارت موضعا لالتقاء التجار من الإيطاليين والبرتغاليين والإنجليز والفرنسيين ، فحصلوا على ما اشتهرت به من الصوف والمصنوعات الجلدية والشب (المستخدم فى صباغة المنسوجات) ، والزئبق ، وجلبوا إليها السلع الكمالية من الشرق . ولم يتم الاتصال البحرى التجارى بين بحر الشمال والبحر المتوسط ، عن طريق المحيط الأطلنطى إلا فى القرن الرابع عشر بعد أن تداعت أسواق شمبانيا ، التى تردد إليها التجار برا من الشمال والجنوب .

٨ — التوسع التجارى الإيطالى وراء الألب (أسواق شمبانيا) :

ما حدث من تطور جديد للتجارة فى غرب أوربا ، فى أعقاب نهضة القرن الحادى عشر وأوائل القرن الثانى عشر ، هو تحقيق الاتصال بين إيطاليا والفلاندر ، ولم يكن هذا الأمر سهلا . فالأساطيل الإسلامية ، التى تسيطر على مياه بوغاز جبل طارق ، وعواصف خليج بسكاى والقنال الإنجليزى ، جعلت الطريق البحرى شديد الخطورة على تجار القرن الثانى عشر ،

بينما اجتازت الطرق البرية أراضى عدد كبير من سادة الإقطاع ، الذين دأبوا على جباية المكوس ، هذا إذا لم ينهبوا التجار المرتحلين . ومع ذلك فالأمير الإقطاعى هو الذى أتم هذا الاتصال . فمن الناحية الجغرافية ، كان الطريق الذى يجتاز وادى الرون والساءون إلى شرق فرنسا ، يعتبر أيسر الطرق البرية التى تصل بين البحر المتوسط وشمال فرنسا ؛ وأكثرها ارتباطا بالطبيعة . وهذا الإقليم الذى يجتازه الطريق كان أيضا وثيق الصلة بالشمال ، فالموزل يؤدى إلى الراين ، وفروع السين تصل إلى باريس وروان ، ومنها إلى انجلترا ، ويؤدى اللوار إلى غرب فرنسا . فمن الناحية الجغرافية يتبين لنا أن الإقليم الذى نسميه شامبانيا ، يحتل موقعا مثاليا باعتباره موضعا يلتقى فيه تجار الشمال مع تجار الجنوب . وفى القرن الثانى عشر خضع هذا الإقليم لسيطرة أقوى البيوت الإقطاعية الفرنسية ، كونتات شامبانيا ، بلوا ، وشارتر ، الذين أدركوا مزايا موقع بلادهم ، وما قد يجنون منها من أرباح .

وفى عدد من المدن الكبيرة بضياع كونت شامبانيا ، قامت الأسواق ، فمنها اثنان فى بروفينس ، واثنان فى تروى ، وسوق فى لاجنى ، وآخر فى بار سير أوب Bar-sur-Aube . وكل سوق من هذه الأسواق الستة الكبيرة تنعقد لمدة ستة أسابيع ، ولا يتداخل موعد الواحد منها مع الآخر ، ولذا كاد النشاط التجارى أن يكون مستمرا طول العام ، بكل ما توفره العصور الوسطى من الحرية فى السوق . ورأى الكونتات أن كل ما احتاجوا إليه حصلوا عليه من هذه الأسواق ، فتوافر بها حوانيت جرى تأجيرها للتجار ، وصيارف يمارسون التجارة فى العملات الأجنبية ، وشرطة لحفظ الأمن ، وقضاة للفصل فى المنازعات ، وكل هذا كان مصدر ربح للكونت . يضاف إلى ذلك أن الكونت تقاضى رسوماً على كل ما يرد إلى السوق من السلع . وازداد الاهتمام بتنظيم السوق فيجرى به فى اليوم الواحد المتاجرة

فى نوع من السلع التجارية ، كأن يختص يوم ببيع الفراء ، ويوم بتجارة الجلود ، ويوم للمنسوجات . وتجرى العمليات التجارية بالنقد الرسمى للسوق ، وهو عملة تروى وبروڤينس ، ثم تتم آخر النهار تسوية الحسابات بواسطة الصيارف .

ولا يقل أهمية عن الترتيبات المحلية ، ما قام به الكونتات من حماية التجار الذين يقصدون أسواقهم ، فلا يجوز القبض على أحد التجار فى السوق ، أو فى أى مكان بأراضى الكونت ، أثناء ذهابه إلى السوق أو قدومه منها ؛ بسبب ما عليه من الديون . يضاف إلى ذلك أن الكونت استطاع ، بفضل أتباعه ، أن يبسط حمايته على الطرق المؤدية إلى السوق . ولم يكد ينتهى القرن الثانى عشر حتى أدرك التجار القادمون إلى أسواق شامبانيا ، أن معظم طرقهم تولى تأمينها الكونت أو أتباعه .

ولقيت أسواق شامبانيا نجاحاً باهراً ، إذ قدم إليها التجار الإيطاليون ، فحملوا إليها السلع النادرة الواردة من الشرق ، كما يشتروا بأثمانها الصوف والفراء والجلود وسائر منتجات شمال أوربا . وقدم إلى هذه الأسواق أيضا تجار الشمال ، ليشتروا من متاجر الشرق ما يلزم لبلادهم .

على أن هذه الأسواق كانت أقرب إلى ما نسميه أسواق جملة ، إذ أن كبار السادة الإقطاعيين بفرنسا ، دأبوا على أن يرسلوا إلى هذه الأسواق مندوبين ، ليشتروا منها ما يحتاجون إليه من المؤن التى تكفى للاستهلاك مدة سنة ، كالتوابل والسكر والمنسوجات ، والفراء ، والأسلحة .

وظهرت أسواق محلية ، ترد إليها السلع من أسواق شامبانيا ، ولم يشتهر من هذه الأسواق بسلع معينة إلا عدد قليل ، منها سوق بوسطن الواقعة فى شرق انجلترا ، التى أصبحت مركزاً كبيراً لتجارة الصوف الخام ، فوفد إليها التجار من الفلاندر ، واشترى ملوك انجلترا جانبا كبيرا من مؤنهم من سوق بوسطن .

على أن أسواق شامبانيا أخذت تفقد أهميتها أواخر القرن الثالث عشر ، لأسباب عديدة منها أن شامبانيا انتقلت عن طريق الزواج إلى ملكية بيت كابيه ، وحاول فيليب الجميل أن يستخدم ما تحصل من الأسواق من موارد في النضال مع كونتات فلاندر ، واشتدت حاجته إلى المال برغم استيلائه على أملاك اليهود ومصادرة ممتلكات الداوية ، فلجأ إلى رفع الإيجارات ، وزيادة الضرائب بالأسواق ، فنزح التجار إلى جهات أخرى .

على أن توغل الإيطاليين عبر جبال الألب ، لم يقم به نفس المدن البحرية التى استغلت البحر المتوسط والبحر الأسود . وتعتبر جنوة المدينة الوحيدة ، من بين تلك المدن ، التى كان لها دور هام عبر جبال الألب . إذ أن معظم التجار الإيطاليين الذين قدموا فى القرن الثانى عشر ، إلى فرنسا والفلاندر وانجلترا وألمانيا ، والمجر وبولندة كانوا أساسا من سكان المدن اللومباردية . ولم يستمر هذا النشاط إلا أثناء ازدهار أسواق شامبانيا ، فلما تداعت ، رجعوا إلى بلادهم .

وعلى الرغم من قلة عدد التجار الإيطاليين الذين ارتحلوا إلى هذه المراكز فإن أعمالهم التجارية كانت متنوعة وبالغة الضخامة . ومع أن أصول الرأسمالية الإيطالية ترجع بدايتها إلى ما حدث فى القرن الحادى عشر من نهضة تجارية ، فالواقع أنه ليس فى وسع التجارة وحدها أن تخلق رأس المال ، فلا بد أن نلتمس أصله فيما توافر من المال عند سكان المدن الذين يحوزون عقارا بالمدينة ، زمن نمو المدن فى الفترة الممتدة من القرن العاشر إلى القرن الثالث عشر ، وفيما توافر عند الطبقة الحاكمة للكنيسة والدولة نتيجة سيطرتها على مصادر الثروة فى الريف ، وإنفاق هذه الأموال بالمدن . فلا شك أن إيجارات الأراضى ، لا سيما فى شمال أوربا ، تعتبر سببا حقيقيا لزيادة رأس المال .

على أن الوضع فى إيطاليا كان مختلفا ، إذ أن البندقية فى أول الأمر ، حينما لم تتوطد سلطتها على ما يليها من أرض إيطاليا ، ولم تتحصل إلا على دخل ضئيل ، أخذت تجمع ثروتها من تجارة الملح مع بيزنطة والشرق . ولا شك أن الإكثار من الأموال فى كثير من المدن الأخرى ، كان منذ زمن مبكر بأيدى طبقة تقابل طبقة كبار الملاك فى شمال أوربا . على أن الإيطاليين لم يكونوا تجاراً فحسب ، بل كانوا مرتزقة وأمراء بحر ، وصناع منسوجات وملاك مناجم أو ملتزمين لاستغلالها ، على أنه غلب على الإيطاليين فى الشمال احتراف مهنة إقراض المال ، وتأدية الأعمال المالية للطبقات الراقية من المجتمع . والواقع أن هؤلاء الإيطاليين من المدن اللومباردية فاقوا اليهود[١] وجماعة Cahorsins بجنوب فرنسا فى هذين المجالين ، غير أنهم إلى جانب ذلك مارسوا كل أنواع التجارة ، فيما عدا النبيذ الذى احترف تجارته أهل تولوز (بفرنسا) . وأفادت البابوية من مهارة الإيطاليين التجارية فى تحصيل ما لها من ضرائب نقدية وعينية فى أنحاء كثيرة بأوربا ، على أن توسع الإيطاليين اللومبارديين فى عقد صفقات والحصول على امتيازات للنبلاء والملوك بما يبذلونه لهم من قروض ، أدى آخر الأمر إلى ضياع قروضهم وتبديد ثروتهم .

٩ — طرق التجار المموّلين الإيطاليين :

الواضح أن تجارة العصور الوسطى ، فى ذروتها لا تقاس بالتجارة فى العصر الحديث ، ولا تقارن إلا بالتجارة فى العصور السابقة . وما حدث

---

(١) احترف اليهود أول الأمر مهنة إقراض المال لما حرمت الكنيسة الربا ، ولما توافر من الوسائل لتجنب قوانين الربا قام التجار المسيحيون ببذل القروض واستثمارها ، فتضاءلت أهمية اليهود — انظر :

Painter : Feudal Society p. 90.

من التقدم الصناعى (التكنولوجى) مثل استخدام السفن الكبيرة ، وإصلاح الطرق ، واختراع البوصلة والاسطرلاب ، لم يكن بالغ الأثر فى سرعة النقل وحجم التجارة . إذ لحق التجار الأذى بسبب ما أصاب النقد من الفوضى ، وما نشب من العداوات والحروب الداخلية بين المدن الإيطالية ، وتأثر نمو الأسواق وحرية التبادل التجارى بازدياد ما تحصل من العوائد والرسوم وما وضع من لوائح تجارية ، واشتداد الحاجة إلى رءوس الأموال .

وعلى الرغم من هذه الصعوبات حاول التجار الإيطاليون أن يلتمسوا الوسائل لجمع أموالهم ، وتجنب الأخطار ، فصاروا يرتحلون فى قوافل ، وواصلت الكميونات الإيطالية ، جنوة ، وفلورنسة والبندقية ، سك النقود الذهبية . ومن الوسائل التى اتخذوها لبسط النشاط التجارى وتجمع الأموال ، الإجراء المعروف باسم Commenda الذى يجيز لصاحب المال أن يعهد به لأحد التجار المرتحلين لتوظيفه فى التجارة ، وهذه العقود لا تسرى إلا لمدة قصيرة ولسفرة واحدة ، وفى التجارة البحرية . على أن هذه العقود يصح أن تستخدم أيضاً فى التجارة البرية ، إذ أن التجار الممولين الإيطاليين الذين اجتازوا جبال الألب ، استخدموا ما يعرف باسم Campagnia ، وهى هيئة تضم عدداً من الرجال يسهمون فى رأس المال وممارسة التجارة ، ويتبادلون السفر أو البقاء فى مواطنهم لمباشرة التجارة . وهذه العقود تجرى عادة لسنوات عديدة . والواضح أن كل الأطراف المشتركة فى العقد ، تعرضوا لمسئوليات غير محدودة ، وكلما ازداد حجم هذه الشركة ، تعرضت لأخطار كثيرة ، ولذا فإن أعضاء الشركة ارتبطوا عادة برابطة القرابة والدم .

ولتجنب المسئولية الجماعية ، اتخذت قروض الكميونات الإيطالية شكل أسهم أو سندات ، يصح طرحها فى السوق . يضاف إلى ذلك أن توظيف

المال فى الضياع (المزارع) التى تقع بالريف المجاور للمدينة ، كان مأمونا . ولولم تكن الأرباح الناجمة عن للتجارة وفيرة ، لما تحول رأس المال إلى هذه الاتجاهات ، فاتخذ التاجر أو الممول من هذه الأرباح ستارا يحتمى به ، حينما أسهم بمعظم رأس المال فى عملية تجارية مثمرة وإن تعرضت للخطر .

شهد القرنان الثانى عشر والثالث عشر تطورا لعدد من النظم الهامة المتعلقة بالتجارة ، فخطابات الاعتماد Letters of Credit ، توسع فى استخدامها يوحنا ملك انجلترا ، حين أرسل السفراء إلى روما ، وتتضمن هذه الخطابات حث التجار على أن يقرضوا حاملها مبلغا معينا من المال ، على أن يسدد من خزانة الملك . وجرى أيضاً استخدام ما يعرف بالحوالة bills of exchange ، وبمقتضاه يجرى الدفع فى البلاد الأصلية ، ومارس هذه العملية أساسا الفرسان الرهبان الاسبتارية والداوية لحساب الأمراء والنبلاء ، غير أن التجار لم يلبثوا أن قاموا بها .

على أن التجار الألمان أصابوا فى القرن الثالث عشر حظا من التجارة لم يسبقهم فيه إلا الإيطاليون . فكل أوربا من أطراف الفلاندر إلى بلاد الصقالبة ، طرقها التجار الألمان . ولم تلبث كولونيا (كلن) التى تتحكم فى تجارة الراين ، أن صار لها السيادة ؛ وكلما انصرف الفلمنكيون إلى إنتاج الأقمشة الصوفية ، على حساب إغفال التجارة الأصلية ، أضحى تجار كلن الوسطاء بين شمال ألمانيا وجنوبها .

وفى أواخر القرن الثالث عشر أضحى ملوك ألمانيا من الضعف أنهم عجزوا عن السيطرة على الأمراء ، فتألف من المـــدن الإمبراطورية « المشهورة بالمدن الحرة » اتحادات من أجل الحماية المتبادلة ، فتألف اتحاد الهانزا من مجموعة من المدن بشمال ألمانيا بزعامة لوبيك ، لحمل الأمراء على حماية التجار وإنشاء سفن حربية لمقاومة القرصنة ، ولإقامة مستودعات تجارية ؛ ومن أشهر هذه المحلات ، المحلة المعروفة بلندن باسم Steelyard

(دار القبان) . واتخذت العصبة تدابير مع سائر المدن الحرة فى جميع أنحاء ألمانيا ، فصارت الطرق البرية تربط ألمانيا وإيطاليا ، فاستأثرت بمعظم تجارة إيطاليا والشمال .

والخلاصة أن التجارة الأوربية أثناء القرنين الثانى عشر والثالث عشر بلغت الذروة وفاقت فى نشاطها ماكان معروفا زمن الإمبراطورية الرومانية ، فصار التجار يسرعون إلى الأسواق من سائر جهات العالم .

تداعى التجارة (١٣٤٨ ــ ١٥٠٠)

شهدت الفترة الواقعة بين ١٣٤٨ ، ١٥٠٠ من التداعى والتغييرات الكبيرة ، ما أسلم أوربا إلى العصور الحديثة . فنى أثناء تلك الفترة من التداعى ، توقف نمو السكان وارتفاع الأسعار . ففى سنة ١٣٤٨ حمل الوباء الأسود إلى أوربا ، الجنويون الذين عادوا من كفا على البحر الأسود ، التى حاصرها المغول . ومن العسير وصف هذه الكارثة العنيفة ، فيكفى للتدليل على خطورة هذا الوباء أن نحو ٦٥ ٪ من سكان بعض المدن لقوا حتفهم ؛ وانحطت مدن كانت عامرة . ولم يكن الوباء الأسود هو الوباء الوحيد الذى اندلع ، إذ حدث فى القرن التالى أوبئة عديدة نجمت عن سوء أحوال المدن ، من الناحية الصحية . وبينما كانت أوربا تعانى هذه المحنة ، نشب فى الفترة ذاتها حرب المائة عام بين انجلترا وفرنسا ، فأنزلت بفرنسا الخراب والدمار . وساءت الأحوال بسبب الحروب الأهلية التى نشبت ، بين قشتالة ، وجنوب إيطاليا ، وبين شمال إيطاليا وألمانيا .

وفى الشطر الثانى من القرن الرابع عشر توقفت التجارة مع الشرق الأقصى ، نظراً لاجتياز الطرق التجارية بلاد المغول ، الذين نشبت بينهم الحروب الداخلية ، فتعرض لخطرها التجار الإيطاليون .

وما جاء إلى أوربا من السلع الشرقية ، إنما جاء عن طريق البحر إلى

عدن ، ومصر إلى الإسكندرية ، فارتفعت أسعارها . يضاف إلى ذلك ما فرضه البابوات من الحظر على التجار المسيحيين بمنعهم من بيع الأخشاب والأسلحة للمسلمين ، وتحتم على البنادقة أن يحصلوا على تصاريح من البابا بأثمان باهظة ، كيما يستطيعوا أن يحصلوا على المتاجر الشرقية بما يبيعونه للمسلمين من الأسلحة والأخشاب .

وفى هذه الفترة أخذ الترك يبسطون سلطانهم على أوربا ، فلحق التجار الإيطاليين ، نتيجة زحف الأتراك ، خسائر جسيمة ، فما أولاه الترك من الاهتمام بالتجارة ، جعلهم يحرصون على إبطال كل ما حصل عليه الإيطاليون من امتيازات تجارية فى أملاكهم ، والمعروف أن الأتراك استولوا على أملاك الدولة البيزنطية التى كانت مسئولة عن بذل هذه الامتيازات . فاشتد اهتمام العثمانيين بما يحصلون عليه من موارد من الإيطاليين ، ففرضوا ضرائب جديدة على التجار ، وما اشتهرت به الثورة التجارية من التوسع أصابه الذبول والضمور ، وتضاءل حجم تجارة البلقان وآسيا الصغرى .

وفى داخل أوربا ذاتها أدت الحروب وحاجات الملوك المالية إلى التلاعب فى النقد ، وبهذه الوسيلة استطاع الملوك أن يحصلوا على ما يحتاجونه من أموال ، غير أنه ترتب على ذلك تدمير العمليات التجارية . فالتلاعب فى النقد وخفض سعر العملة باستمرار ، أدى إلى الاضطراب الاقتصادى ، وإلى إفلاس كثير من التجار والممولين . يضاف إلى ذلك أن الملوك اقترضوا مبالغ ضخمة من المصارف الكبيرة ، فلما امتنعوا عن السداد ، انهارت المصارف ، وبتداعيها ساءت أحوال عدد كبير من الدائنين .

وتداعى عدد السكان نتيجة الحروب المستمرة ، وتوالى الأوبئة ، فتضاءلت الأسواق . إذ أن انخفاض عدد السكان أدى إلى هبوط أسعار المنتجات الزراعية وإيجارات الأراضى ، وتحتم على بعض المدن التى كانت

تستورد ما تحتاجه من المؤن من أقاليم بعيدة ، أن تكتفى بالاعتماد على ما يرد إليها من القرى المجاورة . وزاد فى انخفاض أسعار المواد الغذائية ، ما كان من سهولة الحصول على المواد الغذائية فى المدن القريبة بأثمان منخفضة ، على الرغم من استيرادها من ألمانيا الشرقية وبلاد الصقالبة . وتعطل من الزراعة جانب كبير من الأراضى فى غرب أوربا ، فتعرض سكان المدن والقرى للفقر ، وأما الفارق الذى كان ملحوظا فى القرنين الثانى عشر والثالث عشر ، بين المناطق المتقدمة والمناطق المتخلفة فلم يطرأ عليه تغيير كبير . على أن إيطاليا لا زالت حتى أواخر العصور الوسطى تحتفظ بزعامتها التجارية والمالية ، غير أن أساس رخائها تحطم وتدمر فى القرن الأخير من هذه الفترة .

وإذ كان التداعى سائداً ، هبط سعر الفائدة ، وصار لزاما على أرباب الصناعات والتجار ، بعد أن انكمشت الأسواق فى أوربا والشرق الأوسط ، إما أن يقتصدوا فى الإنتاج ، وإما أن يحملوا إلى الأسواق من البضائع التى يتوقعون رواجها . وترتب على هذه الأحوال ، أن أخذ رأس المال يهرب من التجارة ، وأن يحول الممولون أموالهم السائلة إلى قروض يبذلونها إلى الدول والأمراء المتحاربين . وازدادت الاستثمارات فى المزارع بالقرى المجاورة ، وأخذ تجار إيطاليا وفرنسا ينسحبون من التجارة ، ويلتحقون بطبقة جديدة من النبلاء البورجوازية . ومن تبقى من أرباب الصناعات والتجار التجأوا إلى اتخاذ تدابير عاجلة ، كان لها أثر فى فرض تجانس صارم على الأعمال التجارية ، وصار من العسير أن تستعيد التجارة نشاطها . فمن القيود التى تقررت على النقابات ، تحديد عدد الرؤساء (الأسطوات) الجدد الذين يجوز لهم الالتحاق بحرفة معينة أو مجال تجارى خاص . فأضحت التجارة فى نطاق محدود ، لم تفلت منه إلا فى القرن السادس عشر ، فلم تخرج التجارة فى نظامها عن الوحدة الصارمة والاحتكار

وانعدام المنافسة . وبلغ من التسليم بنظام حماية التجارة وانتظامها ، أن اتحاد مدن الهنسا الألمانية بشمال أوربا قام على ذلك الأساس .

على أن إيطاليا ظلت حتى نهاية العصور الوسطى مركزاً كبيراً للتجارة والمال . فلا زالت للمدن اللومباردية أهميتها التجارية بما تصنعه من منسوجات ، والواضح أن البندقية لم تعد الميناء الوحيد الذى تصدر منه هذه المنتجات ؛ وحصل التجار الألمان على هذه المنسوجات من مواطن صناعتها . وعلى الرغم من انهيار تجارة المنسوجات الحريرية الواردة من آسيا ، فإن ذلك لم يمنع تجار شمال إيطاليا من مواصلة تجارة الحرير ، الذى تجرى صناعته بجنوب إيطاليا . والواقع أن تجارة البحر المتوسط أسهمت فى ثراء إيطاليا ، وتوقف عليها ما قام بإيطاليا من صناعة زاهرة . ولم تفقد إيطاليا سيادتها وزعامتها إلا فى الشطر الثانى من القرن الخامس عشر ، حينما ساد السلام والهدوء فرنسا ، بعد حرب المائة عام ، وأخذت إيطاليا تتعرض للغزو ، وجرى اكتشاف طرق تجارية جديدة حول أفريقية وتؤدى إلى جزر الهند الشرقية . وحينما أدت اكتشافات كولمبس فى القرن السادس عشر إلى انقلاب كبير فى الأسعار والتجارة ، لم يعد لتجارة البحر المتوسط إلا أهمية ثانوية ؛ وتعرضت إيطاليا لغزو الجيوش الأجنبية . وبزوال سيادة إيطاليا التجارية ، انتهت العصور الوسطى فى جنوب أوربا .

ومن الملحوظ أن التداعى فى شمال أوربا كان يشمل الزراعة ، إذ أن الاهتمام بزراعة المزارع الكبيرة فى انجلترا وفرنسا تضاءل عما كان معروفا من قبل ؛ فتعرضت مساحات كبيرة من الأرض للإهمال ، فلم يعد للمنتجات الزراعية وزن فى التجارة الدولية . وعلى الرغم من أن الأراضى المنخفضة استوردت حاجتها من السلع الزراعية من البلطيق ، بسبب حرب المائة عام بين فرنسا وانجلترا [1] ، فإن ما أصاب أراضى شرق ألمانيا من

(١) كانت الأراضى المنخفضة تستورد حاجتها من الحبوب من فرنسا .

إهمال الزراعة ، بسبب تناقص عدد السكان ، زاد فى حدته ما صدر من قوانين بانتزاع الأراضى من أيدى الفلاحين ، وإرغامهم على العمل فى المزارع والضياع ، فانحطت مكانتهم عن مكانة الفلاحين فى الغرب فى مستهل العصر الحديث . والواضح أن هذا الوضع تغير تماما عما كان زمن التوسع .

ويختلف جنوب أوربا عن شمالها فى أن ما حدث من تناقص عدد سكان المدن بالجنوب ، عوضه ما حدث من هجرات من القرى ، ولذا فإن ما حدث فى الجنوب من الانهيار ليس راجعا إلى الحاجة إلى العمال ، بل إلى انخفاض الأجور الذى يعكس تضاؤل الأرباح ، بينما حدث العكس فى الشمال . على أن الاقتصاد فى شمال أوربا تأثر بعوامل أخرى ، فضلا عن تناقص عدد السكان ، فمن هذه العوامل ما حدث من أزمة فى استغلال المناجم ، إذ أن معظم المناجم الهامة لم تبلغ فى مقدار إنتاجها ما كانت تنتجه ، نظراً لتناقص كميات المواد الخام ، وازدياد عمق المناجم ، فأصبحت المياه الجوفية تهدد العمال ؛ فكان لا بد من إغلاق بعض المناجم ، كما أن بعضها لم يغن إلا قدراً ضئيلا ، فتناقص استخراج الصفيح ، والنحاس والفضة ؛ ففى منتصف القرن الرابع عشر ، تجلى انكماش استغلال المناجم الشهيرة فى أوربا .

والمعروف أن أهم الصناعات فى شمال أوربا فى العصور الوسطى تشمل الصوف ؛ والنبيذ ، وصيد الأسماك ، وأصاب التداعى كل هذه الصناعات. والمعروف أن الصوف الإنجليزى يعتبر أهم هذه الصناعات ، وأن ما كان للفلمنكيين من سيطرة على صادراته فى القرن الثانى عشر ، انتقلت إلى الإيطاليين فى القرن الثالث عشر[1] ، وفى منتصف القرن الرابع عشر ،

(١) يرجع السر فى سيطرة الإيطاليين على تجارة الصوف ، إلى ما بذله الممولون من فلورنسة من قروض للملك إدوارد الثالث ، فلما تعرضت المصارف الفلورنسية للخسارة ، لأن إدوارد لم يسدد الديون ، تعاهد التجار الإنجليز بالإشراف على هذه التجارة .

صار للتجار الإنجليز أنفسهم الإشراف على هذه التجارة . والواقع أن ذلك يرجع إلى أن ما يفرض على تجارة الصوف من رسوم وضرائب ، تعتبر من الموارد الأساسية لخزينة الملك ؛ فأضحت تجارة الصوف يسيرها أغراض سياسية . وما حدث من تناقص صادرات انجلترا من الصوف فى منتصف القرن الخامس عشر، يرجع إلى أن شطراً كبيراً من الصوف الإنجليزى ، جرى صناعته أقمشة صوفية ، وصادفت قبولا فى الأسواق الخارجية . وتفوق القماش الإنجليزى على سائر الأقمشة الصوفية ، التى كانت تصنع فى الفلاندر وفى ألمانيا .

ويعتبر ما يصنع من النبيذ فى جنوب فرنسا من أهم السلع التجارية ، وعلى الرغم من ندرة المعلومات عن هذه التجارة فى القرنين الرابع عشر والخامس عشر ، فالواقع أن ما كان يصدر من نبيذ غسقونية تناقص وتضاءل إلى حد كبير . وفى أثناء حرب المائة عام ، لم يرد إلى الأسواق الإنجليزية إلا قدر ضئيل ، فحلت البيرة مكان النبيذ ، فاجتذبت إليها جانباً كبيراً من الجمهور .

وفى هذه الفترة كانت حرفة صيد الأسماك وتجارة الملح من أهم الحرف ، إذ أن أساطيل الصيد من المدن الألمانية الواقعة على البلطيق ، تتولى صيد الأسماك وتمليحها وشحنها فى سائر أنحاء شمال أوربا ، ولم تتعرض هذه التجارة للخسارة إلا حوالى منتصف القرن الخامس عشر .

وما حدث من انهيار الاقتصاد أدى إلى ضرورة تنظيمه وتوجيهه ، ولذا يرجع إلى هذه الفترة ماجرى فرضه من قيود لحماية التجارة والصناعة . فمن أجل الطمأنينة والسلام ، اجتمع عدد كبير من التجار والصناع فى نقابات لحماية أموالهم المستثمرة ، والحصول على احتكارات . ومن أشهر هذه التنظيمات ، ماكان يعرف فى كاليه باسم شركة تجار الصادرات الأساسية Company of the Merchants of the Staple التى لم تلبث أن احتكرت

تجارة الأراضى المنخفضة فى مقابل ما تبذله من قروض تغطى ما هو مقرر على الصوف من ضرائب ورسوم ، وكل ما يزيد على المبلغ المقرر ، يسلم إلى الملك . وترتب على ذلك أن الكميات الوحيدة من الصوف التى لم تمارسها هذه الشركة ، هى التى تولى إرسالها التجار الإيطاليون إلى بلادهم .

اتحاد الهانزا :

وبهذه الطريقة ، فقد كبار التجار فى كثير من البلاد جانبا كبيراً من تجارتهم ، إذ أن اتحاد أعداد كبيرة من المؤسسات التجارية المتوسطة ، ظهر أول الأمر فى ظل حماية النقابات والشركات التى تألفت . وهذا النظام التجارى بلغ الذروة فى اتحاد الهانزا ، الذى هو عبارة عن اتحاد مجموعة من المدن الألمانية من أجل السيطرة على التجارة الشمالية ، لمصلحتها الخاصة . ففى زمن التداعى والانهيار ، لم تنهض مدن ألمانية على بحر البلطيق والشرق الألمانى الصقلبى ، وما قام من مدن صغيرة اتحدت سويا كيما تكفل حماية وضعها الاقتصادى . وهذا الاتحاد بدأ بانتظام التجار الألمان فى المواضع النائية ، أمثال ويزبى Wisby بجزيرة جوتلند ، ولندن . أما اتحاد البلاد الفلمنكية ، بزعامة بروج Bruges ، فقد ظهر باسم « هانزا » فى لندن أثناء القرن الثالث عشر . ولم يلبث أن تلاه هانزا كولونيا بلندن ، وهانزا ستيليارد الذى ضم معا التجار الألمان ، ومن بينهم تجار كلونيا ، واتخذ مقره فى ستيليارد . وفى ١٣٠١ حصلت هذه الجماعة من التجار الألمان ، من ملك انجلترا على عهد بالامتيازات ، أقر ما حازوه من حقوق ، وما أصابه هذا الاتحاد من نجاح شجع قيام محلات (محطات) مماثلة فى جهات أخرى . على أن اتحاد التجار لازال يفتقر إلى تدعيم سياسى ، وتحقق هذا الهدف ، حينما تألف سنة ١٣٦٧ اتحاد من المدن التى أسهم تجارها فى التجارة مع الدانمرقة ، للمحافظة بالقوة

على حقوقها وامتيازاتها . وفى سنة ١٣٧٠ تزعمت لوبيك الاتحاد ، ويعتبر هذا التاريخ البداية الرسمية لعهده .

على أن اتحاد الهانزا صادف المنافسة عند الإنجليز والهولنديين . إذ استطاع التجار الإنجليز ، بفضل مساندة حكومتهم أن يتوغلوا فى اسكنديناوة وبحر البلطيق أواخر القرن الرابع عشر ، فأقاموا لهم مستودعا تجاريا فى دانزج . وحصل الإنجليز فى بروسيا على كل الحقوق التى حازها التجار الألمان فى إنجلترا . ونجح الإنجليز فى أن يحصلوا على أكثر ما يستطيعون من أرباح ، لما حدث من الشقاق فى داخل اتحاد هانزا . يضاف إلى ذلك أن ألمان بروسيا وكلونيا الذين اشتدت صلتهم التجارية بإنجلترا ، حرصوا على إجراء الوفاق بين المصالح الإنجليزية ومصالحهم الألمانية على حساب المدن الهانزية الأخرى . على أن الشطر الثانى من القرن الخامس عشر ، شهد اندلاع حرب الوردتين بانجلترا ، وما ترتب عليها من ضعف المملكة . وفى نفس الوقت اتخذت لوبيك زعيمة اتحاد الهانزا سياسة بالغة العداء لإنجلترا ، ولم تلبث الحرب أن نشبت بسبب اعتداءات الإنجليز على سفن الهانزا . وأفاد تجار الهانزا من المنازعات الداخلية بانجلترا ، وبمقتضى المعاهدة المعقودة سنة ١٤٧٤ ، استرد تجار الهانزا كل ما لهم من حقوق بانجلترا ، غير أن التجار الإنجليز لم يواصلوا نشاطهم التجارى فى البلطيق على نطاق واسع لمدة قرن من الزمان .

أما ارتياد الهولنديين لبحر البلطيق فلم يكن فى سرعة وإثارة دخول الإنجليز . إذ أن أهمية شمال هولندا وزيلند التجارية لم تظهر إلا فى القرن الرابع عشر ، فأخذت المدن الهولندية ، أمثال أمستردام وروتردام وغيرهما ، تشارك فى تجارة البلطيق باتخاذ الطريق البحرى حول جوتلند . فأدرك تجار اوبيك ما يتهددهم من خطر إذا تغير الطريق . ومع ذلك مضى الهولنديون فى نشاطهم التجارى بالبلطيق ، بنقل سلع الهانزا ، ثم أخذت

المنسوجات الهولندية تدخل أيضاً إلى البلطيق . وفى أوائل القرن الخامس عشر تزعمت لوبيك مقاومة الهولنديين ، فنشبت الحرب بين عصبة الهانزا والهولنديين سنة ١٤٣٨ ، بسبب ما تقرر فرضه من قيود على التجارة الهولندية . وبانتهاء الحرب ١٤٤١ ، أرغم الهولنديون اتحاد الهانزا على الاعتراف بحرية التجارة فى البلطيق . ومن الدليل على هذا التغيير ما حدث من تداعى بروج ، مركز تجارة الهانزا فى الغرب ، بسبب تراكم الطمى فى الميناء ، وما جرى من نهوض امستردام . وما أصابه الهولنديون من نجاح ، وما لحق الهانزا من فشل ، يعتبر خاتمة عالم العصور الوسطى .

وبزغ فجر العصر الحديث فى القرن السادس عشر ، باكتشاف العالم الجديد ، وطرق جديدة تؤدى إلى الشرق الأقصى . وحطم الاقتصاد القديم المقادير الضخمة من الذهب التى جرى الحصول عليها ، وما تلى ذلك من الثورة التجارية .

مراجع ينبغي الإفادة منها

Bourquelot (F.) : Études sur le Foires des champagne sur 13e et 14e siecles. 2 vols, Paris 1865.

Byrne (E. H.) : Genoese Shipping in the twelfth and the thirteenth centuries. Cambridge Mass 1930.

Byrne (E. H.) : "Genoese Trade with Syria" American Historical Review XXV.

Cambridge Economic History of Europe, Vol. III, Economic Organisations and Policies in the Middle Ages.

Heyd : Histoire du Commerce du Levant au moyen age. 2vols. Leipzig 1923.

Huvelin : Histoire du droit des foires et des marchés. Paris 1897.

John Harlod Clapham : Commerce and Industry in the Middle Ages. Ch. XIV, Cambridge Medieval History, Vol. VI.

Lestocquoy (J.) : Les Villes de Flandre et d'Italie sous le Gouvernement des Patriciens. Paris 1952.

Lewis, Archibald : Naval Power and Trade Routes in the Mediterranean Sea 500 – 1100 A. D. Princeton 1951.

Lombard (M) : L'Or Musulman du VII. au XIe siècle. Annales : Economies, Societés, Civilisation II (1947) pp. 143—160.

Lopez (R.S.) : "China Silk in Europe in Yuan Period" Journal of the American Quental Society LXXII (1952).

« Italian Leadership in the Medieval Business World » Journal of Economic History VIII (1948).

« Mohammed and Charlemagne a Revision » Speculum XVIII (1943)

« Silk Industry in the Byzantine Empire » Speculum XX (1945).

Lopez (R. S.) and Raymond (I. W.) : Medieval Trade in the Mediterranean World. New York 1956.

Nash (E. O.) : The Hansa, London 1929.

Nelson (B. N.) : The Idea of Usury, Princeton 1950.

« The Usurer and the Merchant Prince Italian Businessman and the Ecclesiastical Law of Restitution » Journal of the Economic History. Supp. VII (1947).

Pierenne (H.) : Villes et Marchés. Revue Historique 1898.

: Economic and Social History of Medieval Europe, London 1936.

: Muhammad and Charlemagne. New York, 1939.

Thompson (J.W.) : Economic and Social History of the Middle Ages, 2 Vols. New York, 1959.

: Economic and Social History of Europe in the Later Middle Ages. New York 1960.

Walfold (O.) : Fairs, Past and Present.

Yver, (G.) : Le Commerce et les marchands dans L'Italie medievale aux 13e et 14e siecles. Paris, 1903.

Zimmern (H.) : The Hansa Towns. New York, 1889.

الفصل الرابع

المدن

الواقع أن الإمبراطورية الرومانية فى مجموعها تؤلف وحدة البحر المتوسط . وهذا البحر الداخلى لم يجذب إليه ، من الأطراف النائية للأقاليم الرومانية ، المدنية فحسب ، بل انتقل إليه أيضاً النشاط السياسى والاقتصادى . وما كان للبحر المتوسط من تأثير على المدن ، يتفاوت شدة وضعفا ، حسبما أسهمت به هذه المدن فى التجارة . والمعروف ، حتى فى أزهى عصور روما ، أن حضارات هامة قامت فيما وراء حد الراين والدانوب ، غير أن هذه الحضارات الشمالية الجرمانية كانت ناشئة . إذ أن الجرمان ظلوا حتى القرن الثالث يتخذون القبيلة نظاما سياسيا لهم ، وكان اقتصادهم بسيطا ساذجا ، فلم يتوافر لديهم من المؤن ما يفيض عن حاجتهم ، ولم يكن عددهم كبيراً ، وكل ذلك يحملنا على أن نلتمس أصول حياة المدن فى حوض البحر المتوسط .

تعرضت المدنية اللاتينية واليونانية ، تحت سلطان روما فى القرن الثالث الميلادى لأزمة عنيفة ، فالمعروف أن سكان الأقاليم ، من بريطانيا حتى سوريا ، حصلوا على المساواة فى المكانة مع سكان روما وإيطاليا . وارتبط بذلك ما جرى من تغيير فى اقتصاد الأقاليم اللاتينية منذ القرن الأول ، حتى القرن الرابع والخامس . وإذ بلغ التغيير الاقتصادى الذروة فى القرن الثالث ، وتعلم سكان الأقاليم من روما ، فاستطاعوا أن يتحرروا من الاعتماد على الصناعة الإيطالية والتوجيه الرومانى . ولم تلبث هذه العملية أن انتشرت وذاعت ، طوال الغزوات الجرمانية وأوائل العصور الوسطى ، حتى دخلت اسكنديناوة فى الحضارة اللاتينية .

على أن هذه العملية جلبت بعض المتاعب : فما حدث من نمو الأقاليم فى القرنين الثانى والثالث ، أدى إلى اتساع الصناعة المحلية اللازمة للأسواق الداخلية[1] . على أن نمو الاقتصاد المحلى ، أدى إلى ذبول ما اشتهر به البحر المتوسط قديماً من صناعة وتجارة زاهرة . وفى العصر المتأخر للإمبراطورية الرومانية ، بلغ الجرمان النازلون وراء الحدود ، من التقدم فى الصناعة ما يضارع ما هو معروف فى حوض البحر المتوسط ، وكان نهوض الأقاليم مصدر خطر على روما ، فتداعى مركزها التجارى ، بعد أن ازدهرت أسواق الأقاليم ، وتحررت أيضاً من زعامتها الإدارية والدينية .

وما جرى من أحداث فى القرن الثالث ، كان نذيراً بما حدث فى المستقبل ، إذ أن غزوات المتبربرين ، وما كان عند الجرمان من نظم سياسية ثابتة ، دلّ على أن الأقاليم الرومانية لم تكن وحدها هى التى أفادت من حضارة البحر المتوسط . بل إن وحدة البحر المتوسط تعرضت لأزمة حادة ، بعد أن فقدت روما قوتها ونشاطها ، وتولت الأقاليم الدفاع عن نفسها ، وظهرت حركات انفصالية فى بعض الأقاليم (غاله — إنجلترا — اسبانيا — الشرق) ، وارتفعت الأسعار ، وتعرض للخطر تموين الجيش والإدارة المدنية .

وما أجراه دقلديانوس من تنظيمات ، كان الغرض منها توفير المؤن للجيش ، وإصلاح الجهاز الإدارى . فلتوفير المؤن ، قامت الحكومة بتحديد الأسعار وضبطها ، وأصلحت نظام الضرائب بحيث يتفق مع الواقع الاقتصادى ، وتقرر الإفادة من المدن ، بأن التزم أعيان المدينة بتأدية الأعمال الإدارية ، وصاروا مسئولين عن جباية الضرائب المقررة على المدينة وما يجاورها من القرى . وتجمعت كل المهن والحرف فى نقابات التزمت بواجبات معينة ، وصار لها اختصاصات محدودة ،

---

(١) انظر الفصل الثالث عن التجارة .

وحصل أرباب الحرف على امتيازات تجعلهم يرقون إلى رتبة الفرسان ، غير أن ذلك يتوقف على ما يؤدونه من خدمة إجبارية ، وذلك أواخر القرن الثالث وأوائل القرن الرابع . فازداد بذلك التطابق بين المكافأة أو الامتياز ، وبين الخدمة من أجل الصالح العام .

ومع ذلك ، فإن تاريخ حياة المدن فى الأقاليم الغربية ، يدل على أن ما حدث من التفكك الاقتصادى ، والنزعة الانفصالية فى الأقاليم ، ظل مستمرا برغم كل ما بذل من جهود . وبينما ارتفع شأن بعض المراكز (المدن) الإدارية والعسكرية ، هوت روما فى القرن الرابع ، وازداد تداعى سائر المدن ، وأخذ الريف (القرى) ينسلخ عن المدينة ، ولجأ إليه كبار الملاك فاستقروا فى ضياعهم وأملاكهم . فلما صارت المسيحية هى الديانة الرسمية ، اعتنق سكان المدن ، المسيحية ، بينما قاوم الفلاحون هذه الديانة . وما أحست به المدن من الخوف والاضطراب فى عصر شاع فيه القتال ، جعلها تلتزم بتشييد الاستحكامات ولم تحفل بالسقايات التى امتدت إلى خارج المدينة لجلب المياه اللازمة لسكانها .

وفى داخل كل إقليم من الأقاليم الرومانية ، عبَّر عن مقاومة السلطة الإمبراطورية ما أظهره سكان القرى من العداء للموظفين وجباة الضرائب ، الذين قدموا من المدن ، فالمتمردون من الفلاحين وقطاع الطرق ، الذين يمثلهم فى غاله Bagandae ، وفى أفريقية Circoncelliones ، يتحملون جانبا من المسئولية فى تدمير المدن . وما هو أهم من ذلك ، ما جرى من تحالف بين سكان القرى وكبار الملاك لمناهضة المدن ، إذ أن هؤلاء الملاك سبق أن شغلوا وظائف حكومية كبيرة ، أو كانوا من سلالة القادة العسكريين ، فصار لهم بذلك من المكانة ، ما جعلهم يحولون دون استغلال موظفى المدينة للفلاحين . يضاف إلى ذلك أنهم أقاموا ، بفضل ثروتهم ،

المصانع التى تولى العمل فيها الرقيق ، وكانت تعرف باسم **gynecea** ، فأنتجت من السلع ما جعل أهل القرى يستغنون بها عن منتجات المدن .

وذبلت المدن ، وأخذت طبقة الأعيان فى الاختفاء ، لما واجهوه باستمرار من المسئوليات ، التى اضطلعوا بها من جانب الحكومة ، ولما تعرضوا له من كراهية سكان القرى . وكلما تداعت الصناعة بالمدن ، حل مكان التاجر (صاحب المهنة) بائع متجول ، فلم يمتهن التجارة إلا فئة قليلة من السكان المحليين . وأضحت طبقة التجار فى الغرب زمن الغزوات الجرمانية ، من الأجانب ، ولاسيما السوريين واليهود ، الذين كانوا يمارسون تجارة الرقيق وتجارة التحف والتوابل والعطور وأدوات الترف الواردة من الشرق ، التى لم يقبل عليها إلا كبار الملوك والموظفون . ومنذ أيام الإمبراطور تيودوسيوس ، انقسمت الإمبراطورية ، على أن تجزئة الإمبراطورية الرومانية اكتملت بالغارات الجرمانية . وعلى الرغم من أن القرن الخامس يمثل الفترة التى حدثت بها أكبر هجرة ، وسقطت فيه روما سنة ٤٧٦ على أيدى الجرمان ، فإن هجرات أخرى تقل أهمية عن الهجرة السابقة ، استمرت فى القرن السادس .

والواضح أن حياة المدن ، اشتد تأثرها بهذه الغارات المدمرة ، إذ أن الصقالبة أزالوا الحضارة اللاتينية وحياة المدن من شبه جزيرة البلقان ، بينما لم تكن الغارات شديدة الوطأة والعنف فى الغرب . فحرص المغيرون الأوائل ، أمثال القوط والفرنجة على المحافظة على النظم الرومانية ، ومنها مجتمع المدينة ، والإبقاء على التقاليد الرومانية . فظلت غالة زمن الميروفنجيين محافظة على حضارتها الرومانية ، برغم ما تعرضت من تخريب على أيدى المتبربرين . فلا زال الجرمان حتى القرن السادس يتقبلون ما يصدر من القوانين الرومانية بل إن تشريعات جستنيان ، أثرت فى الغرب عن طريق

الكنيسة . فبقيت الكنيسة الكاثوليكية ، وكثير من فروع الإدارة المدنية ، ونلحظ أيضا أن النظام النقدى والنظام المالى فى غالة الميروفنجية ، يعتبران من تراث روما .

وما يثير الدهشة أيضا أن التجارة لم تنقطع من موانى البحر المتوسط ، فلا زالت مرسيليا ، حتى القرن الثامن الميلادى ، تحافظ على اتصالاتها البحرية مع الشام ومصر والقسطنطينية . وما يهبط إلى مرسيليا من السلع ، يجرى تصديره إلى أقصى شمال غالة . وفى كثير من المدن ، يجتمع سويا التجار المشارقة مع التجار الوطنيين ، فلا زالت حياة المدن نشيطة ، وبذا يصح القول أنه لم يكن ثمة فحسب نظام المدن ، بل سكان مدنيون أيضا .

المدن زمن الكارولنجيين :

ظهر الإسلام فى القرن السابع الميلادى ، واستغرقت الفتوح الإسلامية نحو قرن من الزمان ، وامتدت هذه الفتوح من حدود الصين شرقا إلى أسبانيا والمحيط الأطلنطى غربا (٧١١ م) . على أن شمال أوربا وشرقها ، بعد هجرات الجرمان لم يخلد للهدوء والسكينة ، فاستقر الصقالبة فى البلقان ، وعمروا شرق أوربا وروسيا — شمال الاستبس . وشهد القرنان التاسع والعاشر آخر التحركات الكبيرة ، فالسكنديناويون والمجريون والمسلمون ، أنقصوا المساحة التى غلبت عليها الحضارة الهلنستية واللاتينية .

وترتب على هذه الغارات انقسام حوض البحر المتوسط إلى ثلاث كتل رئيسية ، مثلها اللغات اللاتينية ، واليونانية ، والعربية ، وظلت الكتلة العربية أقوى هذه الكتل حتى القرن الثانى عشر على الأقل . على أن المسلمين اشتهروا بعمارة المدن ، والاهتمام بنشاطها التجارى ، بينما كانت الكتلة اللاتينية أقل الكتلات الثلاثة حضارة وثقافة .

على أنه ينبغى أن نتعرف أولا إلى المقصود بلفظه مدينة ، فى القرن التاسع ، فإذا كان المقصود بها ، موضع يمارس سكانه التجارة ، بدلا من الفلاحة ، فيصح القول إن المدينة لم تكن قائمة . وإذا كان المقصود بها مجتمعا له شخصيته القانونية ، ونظمه الخاصة ، فليس للمدينة وجود بهذا المعنى ، أما إذا كان المقصود بها أنها مركز للإدارة ، أو حصن من الحصون ، فالواضح أن العصر الكارولنجى شهد من المدن العديدة ما شهدته القرون التالية . فكانت المدن المعروفة وقتذاك بهذا المعنى ، ينقصها خاصتان من الخصائص الرئيسية للمدن فى العصور الوسطى ، والعصور الحديثة ، وهما الطبقة الوسطى من السكان ، والمجتمع المدنى .

والمعروف أنه فى زمن الكارولنجيين ، الذى صادفت بدايته التوسع الإسلامى فى حوض البحر المتوسط ، بدأت مرحلة تاريخية هامة ، ارتكن فيها المجتمع أساسا إلى الاقتصاد الزراعى ، على عكس ما كان حادثا من قبل . ومن أهم خصائص هذا الاقتصاد ، الضيعة ، التى تكفى نفسها بنفسها ، فبدلا من أن ترسل منتجاتها إلى الأسواق ، كان يستهلكها المالك وأتباعه الذين يتولى الإنفاق عليهم . ولم يكن مجتمع الفرنجة ينزع إلى التجارة والنقابات ، إذ ارتبط مصير معظم الناس بالأرض والخضوع لسيد الأرض . ففى الريف خارج المدن أخذ المجتمع يتركز حول كبار الملاك ، بعد أن تضاءلت طبقة صغار الملاك الأحرار بسبب إهمال الزراعة ، فظهرت الضياع ، التى قام على زراعتها الرقيق والأقنان والمستأجرون .

وفى قلب الضيعة يقع الدوار Curtis ، أو إدارة الضيعة ، فتتألف منه ومن المخازن والمنازل الخارجية أضلاع المربع . وفى هذه الدار يقيم الملك أو نائبه ، وبهذا الموضع تقع الثكنات والمصانع حيث يعمل رقيق الدار .

ويصح أن يكون للنبيل عدد من الضياع ، يجعل على كل منها ناظرا

يتولى بيع جزء مما تنتجه ، ويرسل ما تبقى إلى الدار المركزية للضيعة ، ويقدم كل سنة تقريراً عن الحسابات . وبالضيعة كل أرباب المهن والصناعات ، إذ يتدرب بعض الأرقاء حتى يصبحوا حدادين ونجارين وبنائين ، وتشتغل النساء بالنسيج والغزل ، لا فحسب لسد حاجة الدار من الملابس ، بل لبيعها أيضا بالأسواق . ويزداد الاهتمام بتربية الماشية والخيول والأغنام . وفى مواضع مختلفة من الدار يصير غرس البساتين والمتنزهات والكروم والزيتون . ومن أعمال الناظر الإشراف على كل المصادر التى يجىء منها الخراج ، الذى يتحصل نقدا أو من نفس المحصول . وارتبط بالأرض السكان الذين يعيشون فى الضيعة ، وأضحت القنية هى السائدة ، فلم يكن للحرية من الأهمية إلا وفقا لرغبة كبار الملاك . فالسكان تألفوا من الفلاحين الذين لم يكونوا أساسا إلا أقنانا ، فأضحت لفظة قروى rusticus مرادفة للفظة رقيق « Servus » .

وفى وسط حضارة من هذا القبيل ، يتعذر التماس آثار حياة المدينة . فمدن غالة الميروفنجية لا زالت إلى حد ما مراكز تجارية ، وأسهمت التجارة إلى حد كبير فى تموين سكان المدن ، غير أنه لم يبق شىء من هذا القبيل زمن الكارولنجيين . وما نصادفه فى الوثائق من ألفاظ ، أمثال urbs و civitas و opidum و municipium ، لم تكن المواضع التى أطلقت عليها ، شيئاً كالمدينة .

فالواضح أن كل مجتمع مستقر يشعر بالحاجة إلى أن يتوافر لأعضائه ، مواضع يلتقون فيها ، كما أن تأدية الشعائر الدينية ، وقيام الأسواق ، واتخاذ أماكن لمباشرة الأمور السياسية والقضائية ، لا بد أن يحدد تصميم الأماكن اللازمة لاجتماع أولئك الذين ينبغى أن يشتركوا فى ممارسة هذه الأمور .

وكان للضروريات العسكرية أثر بالغ الأهمية فى تقرير ذلك ، إذ كان

لزاما على السكان أن يلتمسوا مأوى لهم إذا تعرضوا للغزو ، فإذا كانت الحرب ترجع إلى أزمنة سحيقة ، فإنشاء الحصون لا يقل عنها قدما ؛ فأول ما شيده الإنسان من عمائر كان ، فيما يبدو ، عبارة عن الأسوار التى تحميه . وتألفت المدينة عادة من ساحة مربعة أو مستديرة الشكل ، تحيط بها أسوار مصنوعة من جذوع الأشجار ، أو من الطين أو من كتل حجرية ، ويلى هذه الأسوار ، حفر خندق لحمايتها . ويتخلل الأسوار أبواب للدخول منها إلى المدينة ؛ فلم تكن المدينة بذلك سوى نطاق (دائر مسور ، أو حصار) ، ومن هذا الدائر جاء اسم المدينة عند الانجليز (town) ، وعند الروس (gorod) .

وفى الأيام العادية يبقى هذا الدائر خاليا ، ولا يلجأ إليه الناس إلا عند إقامة الشعائر والطقوس الدينية ، أو حينما ترغمهم الحرب على التماس مأوى ، مع قطعانهم . وبمضى الزمن ، وباشتداد الإحساس بالخطر ، قامت المعابد ، وشيد الموظفون والزعماء دورا لسكناهم ، وقدم التجار والصناع للسكنى والاستقرار . فأضحت بذلك المقر الإدارى والدينى والسياسى والاقتصادى ، لكل الأراضى التى تنزلها القبيلة ، التى أعطت المدينة اسمها . وهذا يفسر السر فى أن الحياة السياسية بالمدن فى كثير من المجتمعات ولا سيما العصور القديمة ، لم تكن قاصرة على محيط الأسوار ، فالواقع أن المدينة إنما قامت من أجل القبيلة ، ومن ثم يعتبر كل رجل ؛ مواطنا سواء أقام بداخل الأسوار أو بخارجها . على أن بلاد اليونان وروما لم تعرف ما اتسمت به بورجوازية العصور الوسطى من صفة محلية . إذ أن حياة المدن فى العصور القديمة لم تختلف عن الحياة العامة ، فقانون المدينة ، شأنه شأن الديانة ، يسرى على كل الناس الذين اتخذوا المدينة حاضرة لهم ، والذين ألفوا بها جمهورية مستقلة .

فنظام المدن يطابق النظام الدستورى ، ولما بسطت روما سلطانها على عالم البحر المتوسط ، اتخذ المدينة أساساً للنظام الإدارى فى الإمبراطورية ، وقاوم هذا النظام الغزوات الجرمانية ، وظلت معالمه وآثاره باقية بعد القرن الخامس فى غالة واسبانيا وإفريقية وإيطاليا . غير أن ما تعرض له النظام الاجتماعى من الضعف المستمر ، قضى على خصائص المدينة . وعند حلول القرن الثامن ، اختفى ماكان يعرف باسماء **decuriones** (أعيان المدينة) ، gesta municipalis (دار وثائق المدينة) ، defensor civitatis (حامى المدينة) . ومن أوجه الاختلاف بين المدينة فى العصر الميروفنجى ، وبينها فى زمن الكارولنجيين ، ما جرى زمن الكارولنجيين من أن المدينة لم تعد مركزاً تجاريا ، أو موطنا اقتصاديا للقرى المجاورة لها ، ولم يكن لسكانها طابع سكان المدن ، الذى كان معروفا زمن الميروفنجيين ، ولم تعد للمدينة أهمية عند المجتمع العلمانى ، الذى عاش حول إدارة الضياع . وليس ثمة من الأدلة ما يشير إلى أن الدولة التى قامت على أساس زراعى ، توافر لديها من الدواعى ما يجعلها تهتم بمصير المدن . ومن الملحوظ أن قصور الكارولنجيين لم تقم بالمدن ، إنما قامت بلا استثناء فى الريف ، فى ضياع الأسرة ، فى هرستال ، وفى ميرسن ، فى وادى نهر الميز ، وفى إنجلهيم فى وادى نهر الراين ، وفى أتيجنى فى وادى السين . أما شهرة إكس لاشابل ، فينبغى ألا تضللنا عن طبيعة موقعها . إذ أن تألق نجدها زمن شارلمان إنما يرجع إلى ما واتاها من الحظ ، بأن كانت المقر الأثير عند الإمبراطور (شارلمان) ، ولذا فإن أهميتها لم تلبث أن تداعت بعد حكم لويس التقى ، ولم تسترد مكانتها إلا بعد أربعة قرون .

ولم تستطع الحكومة ، بمباشرة سلطتها الإدارية ، أن تسهم فى استمرار بقاء المدن الرومانية . فالأقاليم التى تألفت منها الوحدات السياسية للإمبراطورية الكارولنجية ، لم يكن لها حواضر (عواصم) ، ولم يكن للإمبراطورية

ذاتها عاصمة . فالكونتات الذين تولوا الإشراف على هذه الأقاليم ، لم يقيموا فى منطقة معينة[1] ، بل دأبوا على الطواف بأنحاء الأقاليم ، فتولوا رئاسة المجالس القضائية (المحاكم) ، وجمع الضرائب وحشد العساكر . فكل مكان يحلون به يعتبر مقرا لهم . ونظرا لأن هؤلاء الكونتات كانوا يختارون من كبار ملاك الإقليم ، أقاموا بمزارعهم ، فى قلاعهم التى كانت أشبه بقصور الأباطرة .

المدن الأسقفية :

وحدث عكس ذلك ، بما فرضه النظام الكنسى على الأسقف ، من الإقامة الدائمة بالمدينة التى بها مقر أسقفيته ؛ فعلى الرغم من أن المدن فقدت وظيفتها ، فيما يتعلق بالإدارة المدنية ، فلا زالت تعتبر مركزا للإدارة الدينية . فكل أبروشية اشتملت عل القرى الواقعة حول المدينة ، التى تقع بها الكاتدرائية ، فظلت على اتصال مستمر بها .

وما حدث من تغيير فى معنى لفظة civitas منذ القرن التاسع ، يلقى ضوء هاما على هذه النقطة ، إذ صارت هذه اللفظة مرادفة للأبروشية ، وللمدينة الأسقفية . فعبارة Civias Parisiensis ، جرى استخدامها للدلالة على أبروشية باريس ، ومدينة باريس أيضاً ، حيث أقام الأسقف . وفى ظل هذه التسمية المزدوجة بقيت ذكرى النظام القديم للمدينة ، الذى اتخذته الكنيسة نموذجاً لها لتحقيق أغراضها .

---

(١) وما كان للكونت من مقر على أطراف الإمبراطورية ، لم يكن إلا موضعاً دفاعياً ، وهو عبارة عن حصون ومعسكرات ، ومنها أماكن كانت كبيرة الحجم . وظهرت عاصمة الإقليم الذى يشترك أحياناً مع الإقليم الرومانى فى الحدود ، من خلال خرائب مدينة رومانية ، أو من داخل أسوارها المحطمة .

انظر : دايفز ، شارلمان ص ٣٢ .

والخلاصة أن ما حدث للمدن الكارولنجية الفقيرة ، ضئيلة السكان ، يقابل ما حدث لروما ذاتها فى القرن الرابع ، فلم تعد حاضرة للعالم ، ولما غادرها (روما) ، الأباطرة إلى راڤنا ، ثم إلى القسطنطينية ، صارت مقرا للبابوات وحدهم ، وما افتقرت إليه الدولة من سلطة ، توافرت فى الكنيسة (البابوية) .

وازدادت مكانة البابا ورجال الدين زمن الميروفنجيين ، إذ أفادوا من الفوضى الناشبة فى مجتمع المدينة ، بأن حازوا امتيازات تتعلق بالقضاء والضرائب ، وحصلوا على براءات تحرروا بها من تدخل الكونتات فى ضياع الكنيسة ، فارتفع بذلك شأن رجال الدين . وورد فى إحدى هذه البراءات « لا تجعل موظفا عاماً يجرؤ على أن يتدخل بقصد الاستماع إلى الدعاوى ، أو تحصيل الغرامات ؛ وما حصلت عليه الخزانة العامة حتى الآن من أرباح من الرجال ، الأحرار والأرقاء وسائر الطبقات ، ينبغى أن يصير إلى خزانة الكنيسة »[1] .

وبفضل ما اشتهرت به الكنيسة من امتلاك مساحات كبيرة من الأرض ، ازداد جنوحها إلى أن تصبح دولة داخل الدولة . فالأسقف الفرنجى يحكم جنبا إلى جنب مع الكونت ؛ وإلى جانب ما كان للأسقف من أهمية باعتباره مالكا ، استمد سلطة إضافية من ولايته على رجال الدين . ويعتمد عليه قسس الأبروشيات فى معيشتهم وحياتهم ، لأنه يحصل فى معظم الأحوال على ضريبة العشور ويقوم بتوزيعها عليهم كيفما شاء . وتنظر محاكمه فيما يرتكب من جرائم ضد الأخلاق والدين ، ولا تنظر المحاكم العامة فى قضايا رجال الأسقف ، إلا إذا رفض ممثل الأسقف النظر فى هذه القضايا ، والمعروف أن محكمة الأسقف تنعقد فى مقره[2] .

---

(١) دايفز : شارلمان ص ٣٨

(٢) دايفز : شارلمان ص ٤٠

ولما اختفت التجارة فى القرن التاسع ، وتحطمت كل آثار حياة المدن ، وخلت المدن من معظم السكان ، اتسع نفوذ الأساقفة ، فلم يعد ثمة من ينافسهم ، فأضحت المدينة منذئذ خاضعة بأسرها للأسقف ، فصار السكان يعتمدون اعتماداً كليا على الكنيسة .

سكان المدينة :

ونستطيع أن نتعرف إلى فئات سكان المدينة ، الذين تألفوا من رجال الدين بالكاتدرائية ، والكنائس القريبة منها ، ومن الرهبان بالأديرة التى تكاثرت فى داخل حدود الأبروشية ، بعد القرن التاسع ، ومن المعلمين والتلاميذ بالمدارس الكنسية ، ثم الخدام والعمال ، سواء كانوا أحرارا أو أقنانا ، الذين لا غنى عنهم لسد حاجات المجتمع الدينى ، وللحياة اليومية فى المجتمع الإكليروسى .

وجرت العادة بأن ينعقد بكل مدينة سوق أسبوعية ، يحمل إليها الفلاحون من الجهات المجاورة ، ما لديهم من منتجات ، وفى بعض الأحوال تنعقد بها سوق سنوية . وعلى أبواب المدينة يجرى تحصيل العوائد التى يؤديها كل ما يدخل إلى المدينة أو يخرج منها . ويقوم أيضاً بداخل الأسوار دار للضرب ، وبعض الأبراج التى ينزل بها أتباع الأسقف ، وقائده ، والقسطلان (نائبه) . يضاف إلى كل هذا الأجران والمخازن ، التى يحمل إليها المستأجرون والفلاحون ، فى أوقات معينة المحصولات من ضياع الدير . وفى الأعياد السنوية يهرع إلى المدينة سكان الأبروشية ، فيزداد بها النشاط ويكثر الضجيج بضعة أيام .

هذا العالم الصغير قبل الأسقف رئيساً روحياً وزمنيا ، فاجتمع فى شخصه السلطتان الروحية والدنيوية . وبمساعدة مجلس مؤلف من القسس يتولى الأسقف إدارة المدن والأبروشية (dioceses) ، وفقا للتعاليم المسيحية .

وتنظر المحكمة فى القضايا المدنية والدينية ، مثل أحوال الزواج ، والوصايا ، والوضع المدنى . وكان للأسقف قوة من رجال الشرطة ، يضبط بها الأسواق ، وينظم تحصيل الضرائب ، ومن أعماله الاهتمام بعمارة الجسور والأسوار .

ولم تكن هذه الإدارة قاصرة على المدينة ، بل امتدت إلى دائرة الأبروشية فالمدينة كانت المركز الإدارى للأبروشية . ولم يكن لسكان المدينة وضع ممتاز ، إذ خضعوا بالمدينة لسلطة القانون العام . فالفرسان والأرقاء والأحرار الذين تحتويهم المدينة لم يختلفوا عن رفاقهم فى خارجها ، إلا باجتماعهم فى مكان واحد . أما القوانين الخاصة والاستقلال الذى حازه سكان المدن فى العصور الوسطى ، فلم يكن لها وقتذاك وجود أو أثر . فلفظة مواطن (citizen - civis) ، التى تقصد بها النصوص سكان المدينة ، ليست إلا اسما طبوغرافيا ، ولم يكن لها دلالة قانونية .

هذه المدن كانت عبارة عن حصون ومراكز للأسقف ، ففى الأيام الأخيرة للإمبراطورية الرومانية ، أحاط بها الأسوار لحمايتها من المتبربرين . وظلت هذه الأسوار قائمة فى كل مكان . وحرص الأساقفة على عمارتها ، نظراً لما تعرضت له من غارات المسلمين والشماليين ، فلا زال قائماً النطاق أو الدائر الذى اشتهر الرومان قديماً بإقامته لحماية المدينة .

المدن العسكرية المسورة :

واحتفظت المدن زمن شارلمان بالشكل الذى كان زمن قنسطنطين . والقاعدة العامة ، أن المدن اتخذت شكل مربع أو مستطيل ، يحيط به أسوار ، تتحكم فيها أبراج ، وتتصل بالخارج بأبواب ، يبلغ عددها أربعة فى معظم الأحوال . أما المساحة المحصورة داخل الأسوار ، فكانت محدودة ، ولا يتجاوز طول أضلاعها ٤٠٠ — ٥٠٠ ياردة . ولم يشغل البناء كل هذه المساحة ، فيقع بين المساكن ، ساحات وحدائق . أما الربض

Suburbium ، الذى امتد زمن الميروفنجيين خارج السور ، فقد اختفى . والواضح أنه عند حدوث غارة من الغارات ، يهرع إلى المدينة سكان الجهات المجاورة .

وعجل بتفكك دولة الفرنجة الفوضى التى نشبت فى القرن التاسع ؛ فالكونتات الذين يعتبرون أكبر الملاك فى أقاليمهم ، أفادوا من الأحوال السائدة ، فاستقلوا بأقاليمهم ، وجعلوا مناصبهم وراثية ، وأضافوا إلى سلطاتهم الخاصة ، ما عهدت الدولة إليهم من السلطات العامة ، وحرص كل منهم على أن يقيم لنفسه إمارة على حساب الكونتات الآخرين ، فانقسمت الإمبراطورية الكارولنجية فى منتصف القرن التاسع ، إلى أقاليم خضعت لعدد من الأسرات المحلية ، ولم يربطها بالتاج إلا يمين الولاء . ولم تكن الدولة من القوة ما يجعلها تقاوم هذا التفكك الذى تم بالعنف والإكراه ، ومع ذلك فقد كان فى صالح المجتمع . إذ التزم الأمراء ، بعد أن استقلوا بالسلطة ، بحماية الأرض والدفاع عن السكان . وكلما ازداد سلطانهم ، اشتد اهتمامهم ، بأن يتخذوا لإماراتهم من النظم ما يكفل الأمن والسلام .

وأول ما كانوا فى أشد الحاجة إليه ، هو أمر الدفاع ، ضد المغيرين من المسلمين والشماليين والأمراء المجاورين . فقامت مواقع حصينة أوائل القرن التاسع ، صار يطلق على كل منها من الألفاظ ما يدل على أنه حصن ، سواء كانت مستمدة من اللاتينية مثل Castrum ، Castellum ، أو من الألمانية مثل burgus .

وكانت هذه المدينة الحصينة عبارة عن دائر مسور ، يحيط به خندق ، وفى داخل الدائر (النطاق) ، قام برج متين ، وقلعة أو حصن ، استقرت به حامية من الفرسان . تتلقى أوامرها من القسطلان . وللأمير دار

فى كل قلعة من هذه القلاع ، ينزل بها مع حواشيه ، حسبما تقتضى أحوال الحرب والإدارة . وبالمدينة أيضاً كنيسة صغيرة ، أوكنيسة ، يلحق بها مبان لرجال الدين ، فضلا عن أماكن تتخذ مقرا للمحاكم التى تنعقد فى أوقات معينة ، ويقدم إليها الأعضاء من الخارج . ويضاف إلى كل ذلك ، الأجران والمخازن ، وما يرد من المحصولات يكفل معيشة رجال الحامية ، ويقوم الفلاحون على عمارة الأسوار .

كانت القلعة أول الأمر مؤسسة عسكرية ، تعمل على توفير الأمن والسلام ، لسكانها ، ولأهل البلاد المجاورة ، على أنه يصح أيضاً اعتبارها مركزاً للإدارة ، فلم يعد القسطلان قائدا فحسب للفرسان والحامية المرابطة بالقلعة ، بل إن الأمير عهد إليه بالسلطة المالية والقضائية فى منطقة شاسعة حول أسوار القلعة ، صارت تعرف فى القرن العاشر ، بالقسطلانية فأضحت القسطلانية بالنسبة للقلعة ، أشبه بالأبروشية بالنسبة للمدينة ، ففى أثناء الحرب يتخذها السكان ملاذا لهم ، وفى زمن السلم ، يقدمون إليها للمشاركة فى مجالس الحكم ، أو يؤدون ما عليهم من التزامات .

ومع ذلك لم يكن للقلعة صفة المدينة . فسكانها من الفرسان ورجال الدين ، وموظفى الضياع ، والموظفين القضائيين ؛ والأرقاء المرتبطين بخدمتهم ، إنما يعيشون على ما ينتج من الأرض ، أو الضرائب التى تجرى جبايتها من السكان خارج الحصن . فمن الناحية الاقتصادية ، لم يكن السكان منتجين بل يصح اعتبارهم مستهلكين ، يعيشون على ما يرد إليهم من الجهات المجاورة من موارد . يضاف إلى ذلك أنهم لم يحوزوا ما يصح اعتباره حكومة مستقلة استقلالا ذاتيا . فلم يكن الحصن الذى يقيمون به ، هو الهدف الذين يبذلون له كل نشاطهم ، ولم يقم لذاته ، بل من أجل المنطقة المجاورة ، فهو عبارة عن مركز (موطن) ، يجتمع به السكان المحليون ، غير أنهم لا يقيمون به ، فلم يعش به الفلاحون الذين حملوا المحصولات من الضياع ،

ولم يستقر به المحلفون Scabinii ، الذين جاءوا للنظر فى القضايا ، إذ أن كل هؤلاء كانوا يغادرونه بعد إنجاز مهمتهم .

قلم تكن المدن الحصينة burgs إلا مواضع حصينة ، ومراكز إدارية ولم يكن لسكانها قوانين أو نظم خاصة بهم ، فلم تختلف حياتهم عن حياة سائر الناس . ولم نعرف شيئاً عن النشاط التجارى والصناعى بها ، ولم يزد عدد سكان كل منها على بضع مئات من الناس . ومع ذلك فقد كان لها أهمية كبيرة فى تاريخ المدن ، إذ صارت فيما بعد مواضع للمدن ، إذ هيأت ما يلزم من المساكن للطوائف التجارية والصناعية ، فحول أسوارها قامت المدن بعد النهضة الاقتصادية التى ظهرت بوادرها فى القرن العاشر .

التجارة فى القرن التاسع :

سبق أن أشرنا إلى أن المجتمع الكارولنجى قام أساساً على الاقتصاد الزراعى ، فالأرض تعتبر المصدر الأساسى للثروة ، وتعتبر الزراعة الصورة العامة للعمل ، على أنه كان للزراعة أيضاً صفة تجارية ، فنظام الضيعة السائد وقتذاك لابد أنه انطوى على قدر من النشاط التجارى . فالمعروف أن الضياع الكبيرة تألفت دائماً من مزارع ، وبعض هذه المزارع يقع على مسافات بعيدة من المقر الرئيسى لصاحب الضيعة ، فكان لزاماً أن يحمل إلى المقر الرئيسى للضيعة ، المحصولات من مسافات بعيدة . يضاف إلى ذلك أن بعض الكنائس ، توافر لها من الهبات والمنح التى غمرها بها الأتقياء من الملوك والنبلاء ، ما جعل إيراداتها تزيد على حاجتها ، فكان لزاما عليها أن تستغنى عن جانب من الفائض من المحصول . وما قام من أسواق صغيرة فى الحصون أو المدن ، أدى إلى ظهور عمليات تجارية منتظمة ، على الرغم من ضآلة أهميتها ، وبذا ظهر شىء من النشاط التجارى .

غير أنه ما كان مفتقرا إليه ، وكان قد اختفى ، هو وجود فئة التجار المحترفين ، أى جماعة من الناس يمتهنون البيع والشراء . وما ورد فى الوثائق المعاصرة من لفظة mercatores ، أو negociatores لم يكن المقصود بها التجار بالمعنى المعروف ، بل جرى إطلاقها على البائعين والمشترين الطارئين ، ومنهم الخدام الذين يتولون التصرف فى الفائض الذى يزيد عن حاجة الدير ، ومنهم المغامرون الذين يقتفون أثر الجيوش ، أو الذين يمارسون التجارة فى الأسلحة والأرقاء على أطراف بلاد الصقالبة .

وفى القرن التاسع كان الأفراد الذين يصح أن يتخذوا صفات التجار ، هم اليهود والإيطاليون ، الذين اشتد اهتمامهم بالمتاجرة فى التوابل والمنسوجات الشرقية ، التى حملوها ، برغم ما تعرضوا له من متاعب ، من البندقية إلى ما وراء جبال الألب بعد اجتياز دروبها وممراتها .

كل هذا دل على وجود قدر من النشاط التجارى ، أسهم فيه السفن التى تمخر الأنهار أثناء فصل الصيف . على أن النقل بطريق النهر لم يكن يجرى ، فيما يبدو ، إلا فى شمال غاله . فأول ما سمعنا عن الفريزيان (الذين التقت فى بلادهم أنهار الراين والميز والشلدت) ، بأنهم كانوا أرباب سفن تجارية زمن شرلمان وأخلافه المباشرين . فعبارة pallia fresonica جرى إطلاقها على القماش المنسوج فى الفلاندر ، لأن هؤلاء الملاحين هم الذين تولوا نقله فى سفنهم . والراجح أن هؤلاء الفريزيان أقاموا محلات (محطات) ناشطة فى ماينز ، ومايسترخت Maesterícht وڤالنسيين ، والراجح أيضاً أنهم ترددوا على ميناءى دورشتاد Dorestad (بالقرب من مصب الراين) ، وكوينتوڤيك Quentovic ، وعن طريقهما جرى الاتصال بين شمال الإمبراطورية الكارولنجية ، وبين انجلترا والأقاليم الاسكنديناوية .

غارات الشماليين :

وما حدث حوالى منتصف القرن التاسع الميلادى من غارات الشماليين (النورثمن) عطل نمو الحركة التجارية ؛ فالأنهار التى نشطت بها التجارة ، ظلت لمدة خمسين سنة ، طرقا للمغيرين ، استخدموها أثناء توغلهم داخل البلاد ، وفى نقل ما حصلوا عليه من الغنائم . فلما عاد الهدوء ، أصاب مجتمع غرب أوربا من التغيير الشديد ، ما تعذر على التجارة أن تستأنف نشاطها السابق ؛ إذ تفتت السلطة الملكية ، وسادت الفوضى ، فاغتنم كبار موظفى الملك الفرصة ، واغتصبوا ما كان للملك ببلادهم من حقوق السيادة . فالكونتيات الإدارية القديمة لم تلبث أن تحولت إلى إمارات استقلت عن سيدها فى كل شيء ، ما عدا ما يربطها بالسيد من علاقات التبعية . هؤلاء النبلاء هم الذين تولوا مقاومة المغيرين ، الشماليين ؛ وبذلوا فى ذلك كل ما لديهم من قوة ونشاط ؛ وبفضل ما أدوه من مساعدة للسكان ، ازدادت سطوتهم ، وتوطدت سلطتهم التى اغتصبوها .

قام هؤلاء النبلاء بتشييد ، ما سبق الإشارة إليه ، كثير من المعاقل التى اتخذت أسماء burgi و castella و castra ، لرد المغيرين ، ولاتخاذها مأوى للناس النازلين بأراضيهم ، وجعلوا من هذه المعاقل مراكز اقتصادية لضياعهم ، وأنزلوا بها حاميات من الفرسان وجعلوا به نوابا عنهم ، اتخذوا اسم Castellani ، تولوا الدفاع عن الحصن ، وإدارة حكومة المنطقة المجاورة ، ومباشرة قضائها . وما انطوى عليه هذا النظام من صور مختلفة فى سائر الجهات ، لا يخفى الحقيقة فى أنه حاز فى كل مكان نفس الخصائص الأساسية . وهذا التشابه لم يكن واضحا فحسب فى القارة الأوربية ، بل كان معروفا فى انجلترا . فالمدن boroughs ، بانجلترا الإنجلزية السكسونية تنتمى دون شك ، لنفس النظام الذى تنتمى إليه حصون الإمارات التى قامت على أنقاض الإمبراطورية الكارولنجية .

إحياء التجارة :

على أن غارات الشماليين (النورثمن) لم تؤد فحسب إلى خرائب كثيرة ، بل إن الفيكنج الذين كانوا قراصنة كانوا أيضا يهدفون إلى الحصول على الثروة فما توافر لهم من الغنيمة ، يسّر لهم مباشرة التجارة فى صورة بدائية ، على سواحل بحر الشمال ، وبحر البلطيق . وفى نهاية القرن التاسع ،كانت المحطات التى أقامها السويديون ، وهم شعبة من الفيكنج ، على امتداد نهرى دوينا والدنيبر ، قد حققت أرباحا طائلة من هذه التجارة ؛ وبهذه الوسيلة اتصلوا فعلا بالبلاد الإسلامية ، والدولة البيزنطية ، فى حوض البحر الأسود . ومنذ تخلى الاسكنديناويون عن حياة النهب ، التى أثاروا بها الرعب فى أوربا أثناء القرن التاسع وشطر من القرن العاشر ، وازداد شغفهم بالحياة البحرية التجارية . وبفضلهم استعاد شمال أوربا الاتصال بالإمبراطورية البيزنطية والدولة الإسلامية ، التى تزيد عنهم رقيا وتقدما .

وحوالى ذلك الوقت ، تم الاتصال أيضا بطريق آخر . فعلى الرغم من التوسع الإسلامى فى البحر المتوسط ، لم تكف البندقية مطلقا عن المحافظة على نشاطها التجارى ، مع شواطئ الإمبراطورية البيزنطية والقسطنطينية . وما اشتهرت به البندقية من عبقرية تجارية ، حملها على المبادرة إلى إقامة علاقات تجارية منذ زمن مبكر ، مع الموانى الإسلامية على البحر المتوسط ، وما نتج عن ذلك من آثار كبيرة ، أضعف من حدة التعصب المسيحى . ففى القرن العاشر الميـــلادى صارت البندقية ميناء كبيرا ، وامتد نشاطها إلى الأراضى الإيطالية ، فأثار بها حياة اقتصادية ناشطة . وفى مستهل القرن الحادى عشر ، بدت تباشير ما ينتظر جنوه وبيزا من عظمة مقبلة ، إذ نجحتا بعد قتال شديد مع المسلمين ، فى شق طريقهما إلى البحر

المتوسط ، بعد أن أغلقه المسلمون منذ القرن الثامن فى وجوههما . وبذا نهض على طرفى أوربا مركزان تجاريان ، بفضـــل جهود الاسكنديناويين والبنادقة .

ولم تلبث الحياة الاقتصادية أن نشطت فى جميع الجهات الساحلية ، ومنها ازدادت انتشاراً واتساعا إلى الداخل عن طريق وديان الأنهار ، وهى الطرق الطبيعية ، التى هيأتها المعالم الجغرافية الطبيعية ، حتى حان الوقت الذى بلغ فيه انتعاش التجارة فى الشمال والجنوب من القوة ، ما أثر فى غرب أوربا .

وينبغى أن نقتصر هنا على دراسة مركز من مراكز النهضة الاقتصادية فى الشمال وظهر جليا أثناء القرن العاشر ، الآثار الأولى الناجمة عن هذه النهضة الاقتصادية . ففى ذلك الحين ظهرت دلائل هامة عن النشاط التجارى ، على امتداد نفس الأنهار التى كان يجتازها زمن شرلمان ، سفن الفريزيان . فانتعشت الملاحة فى أنهار الراين والميز والشلدت . فعلى الساحل لم تلبث بروج Bruges ، التى كانت فى ذلك الوقت على اتصال بالبحر (الشمال) ، عن طريق خليج زوين Zwin ، أن فاقت فى نشاطها كوينتوفيك ، ودورشتاد ، اللتين كان لهما السيادة حتى ذلك الوقت . فأضحت بروج مركز النشاط التجارى ، لفلاندر وشمال فرنسا ، كما كانت روما لحوض نهر السين ، أو كلونيا لحوض نهر الراين . يضاف إلى ذلك ما حدث حوالى سنة ١٠٠٠ ، من نهوض مدن جديدة فى جهات أخرى ، باعتبارها مراكز مرور ، ومنها باريس وفردان ، وليج ، وجنت ، وسانت أومر ، وكمبراى ، وفالنسين . وهذا الإحصاء بالغ الأهمية ، لارتباط هذه المواضع بالطرق المائية المؤدية إلى البحر .

التجار :

غلب على التجارة فى هذه الفترة صفة الانتقال والحركة . فالتجار الذين يعملون بها ، كانوا تجاراً جائلين ، يلتقون فى جماعات ، ويرتحلون برا وبحرا لنقل القمح والنبيذ والصوف أو القماش إلى جهات نائية . فمنظرهم وهيئتهم كانت أشبه بما يحدث فى القوافل ، كل شىء يوحى بهذه المقارنة ، من حيث طول الرحلة ، وأخطارها ، والمساعدة المتبادلة المطلوبة من كل عضو من أعضاء الجماعة فقويت روح الجماعة وظهرت أهميتها فى البيع والشراء . وبفضل اجتماع هؤلاء التجار سوياً ، استطاعوا أن يعقدوا صفقات تجارية كبيرة . هذا الاتحاد الذى لابد منه فى التجارة المنقولة ، جرت الإشارة إليه فى المصادر المعاصرة باسم نقابة gild, hanse, carite, confrère .

وفى القرنين العاشر والحادى عشر ، ظهر هؤلاء على أنهم طبقة من التجار المحترفين فلم تكن التجارة عندهم مهنة طارئة أو مؤقتة ، بل كانت مهنة ثابتة . وبظهور هؤلاء التجار ، وهم الطبقة التى لم تحصل على معاشها من امتلاك الأراضى أو زراعتها ، بل من المقايضة ، والبيع ، وهى الطبقة التى اختفت منذ أواخر زمن الميروفنجيين أخذت تستأنف دورها فى المجتمع الجديد .

فمن أين جاء هؤلاء التجار ؟ كان لزاماً علينا أن نلجأ إلى الافتراض عند الإجابة على هذا السؤال ، نظراً لأنه لم يتوافر الدليل القاطع . من الطبيعى أن نفترض أن طبقة التجار أخذت تنمو بالتدريج ، وسط جموع المشتغلين بالزراعة ، على أن هذه النظرية لم تجد من الأسانيد ما يدعمها . فالتنظيم الاجتماعى ، فى العصور الوسطى ، الذى يقضى بارتباط الأسرة بالأرض ، يجعل من العسير إدراك الحافز ، الذى يدعو الناس إلى أن يستبدلوا بحياتهم التى كفل لها العيش امتلاك الأرض ، حياة التاجر ، شديدة

التعرض للخطر . وعلى الرغم من أن الفلاحين ترددوا عادة على الأسواق المحلية ، فإنهم لم يجنوا من الأرباح أو الأموال ما يكفى لإغرائهم بأن يتخذوا حياة أساسها التجارة .

ومن المحقق أن احتراف التجارة واتخاذها مهنة ظهر فى البندقية ، فى فترة لم يتوقع فيها انتشاره إلى غرب أوربا . إذ أن كاسيدروس ، يشير فى القرن السادس إلى البنادقة على أنهم قوم ملاحون تجار . ومن الحقائق الثابتة أن البندقية تكدست بها الأموال فى القرن التاسع الميلادى . فما عقدته البندقية من معاهدات مع الأباطرة الكارولنجيين ، والأباطرة البيزنطيين ، دلّ ، دون شك ، على طبيعة حياة سكانها ، بأنهم يمارسون التجارة . على أنه لم يتوافر من المادة التاريخية ، ما نستخلص منها الطريقة التى تجمّع بها رأس المال ، والتى جرت بها ممارسة التجارة(١) . والراجح أن الملح الذى كان يستخرج من بطائح البندقية ، يعتبر سلعة هامة للتصدير ، وتزايدت

---

(١) المعروف أنه حدث فى زمن الميروفنجيين ، أن استقر بمدن عديدة فى غالة جاليات من التجار الأجانب ، إما من السوريين القادمين من الشرق وإما من اليهود . على أن السوريين اختفوا زمن الكارولنجيين . ولم يتوافر من الأدلة ما يشير إلى وجود تجار محترفين فى المدن الأسقفية . ومع ذلك ورد فى بعض النصوص ما يدل على وجود تجار negociatores انصرفوا إلى مهنتهم كل الوقت ؛ ومنهم يهود ، ومنهم مسيحيون . ومن هؤلاء التجار من كان يتردد أثناء طوافه ، من حين إلى آخر ، على بلاط بعض الأمراء ، فيمده بناء على طلبه ، بما احتاج إليه من السلع ، ولا سيما السلع الشرقية . وبذل الأمراء الكارولنجيون الحماية لهؤلاء التجار . وهذه السياسة نلمس آثارها فى لومبارديا فى قانون ايستولف (٧٤٩ — ٧٥٦) .

ويتبين من ذلك أن اليهود ألفوا فى مستهل مرحلة الانتقال ، بين العصور القديمة والعصور الوسطى ، فئة من أهم فئات التجار ، ويعتبرون من الرواد فى هذه الناحية ، وتزايد عددهم بمن وفد عليهم من شرق أوربا . ولم يحترفوا أول الأمر تجارة إقراض المال ، بل مارسوا المتاجرة فى السلع . ولم يكن من التجار المسيحيين فى داخل الإمبراطورية الرومانية المقدسة ، إلا فئة واحدة ، هى جماعة الفريزيان .

(انظر : Camb , Ec, Hist 10-11. pp. 10-11.)

الأرباح بفضل النشاط التجارى على امتداد شواطئ بحر الأدرياتى ، وما كان من علاقات تجارية مع القسطنطينية . واكتمل للبندقية فى القرن العاشر ما اتخذته من نهج لترقية تجارتها ، فشاع فيها استخدام الكتابة ، وانتشر استخدام القروض ، إذ درج تاجر البندقية على أن يقترض من أحد المموليين ، ما يلزم من الأموال ، لتمويل شحنة من السلع التجارية ، ويبلغ سعر الفائدة حوالى ٢٠ ٪ . وتحمل السفينة عدداً من التجار يشتركون عادة فى التجارة ، ونظراً لتعرض السفن للأخطار ، كان يحرسها قافلة من السفن المسلحة ، وفى ذلك من الدليل على وفرة الأرباح .

على أن السر فى ازدياد ثروة تجار البنادقة وأرباحهم ، إنما نلتمسه فى ارتباط نظامها التجارى بنظام بيزنطة ، وبما كان من النظم التجارية فى العصور القديمة . والواقع أن البندقية لم تكن تنتمى إلى الغرب إلا بموقعها الجغرافى ، على أنها تعتبر غريبة عن الغرب ، فى أسلوب حياتها ، والروح التى تثيرها وتحركها . إذ نقل الرواد الأوائل إلى البندقية ، بعد اللجوء إليها من أكويليا ، ما كان معروفاً فى العالم الرومانى من النهج الاقتصادى والأساليب الاقتصادية . وما لقيه هذا المركز التجارى الهام من الحماية ، وما أصابه من النمو والتطور ، إنما جاء من العلاقات النشيطة التى ظلت تربطه (البندقية) ، منذ البداية ، بإيطاليا البيزنطية والقسطنطينية ، ولم تنقطع الصلة بين البندقية والشرق ، فيصح اعتبار البحارة البنادقة أخلافاً للملاحين السوريين ، الذين استمر نشاطهم ، حتى زمن التوسع الإسلامى ، فى ميناء مرسيليا والبحر التيرانى . فلم يكونوا فى حاجة إلى فترة طويلة من المران حتى يصلحوا لممارسة التجارة ؛ فما كان للتجارة من تقاليد ترجع إلى زمن بعيد لم تضع نهائياً ، وقد كان ذلك كافياً لتفسير ما صار للبنادقة من مكانة ملحوظة فى التاريخ الاقتصادى فى غرب أوربا . وزاد من متانة المركز الاقتصادى للبندقية ، ما تعرضت له من تأثيرات بيزنطية ، إذ كانت من توابع بيزنطة فى مستهل ظهورها .

فاحتراف التجارة ظهر فى البندقية ، منذ ظهور المدينة ذاتها ، على عكس ما حدث فى بقية أوربا ، من تطور مهنة التجارة عن مدنية فقدت منذ زمن بعيد ما كان لها من آثار قديمة . وإذا كانت البندقية أثرت أثناء القرن الحادى عشر فى المدن البحرية الأخرى التى أخذت فى الظهور ، مثل بيزا وجنوة ، ثم مرسيليا وبرشلونة ، فإنها لم تسهم فى قيام طبقة التجار فى داخل القارة نظراً لأن نشاطها التجارى لم يمتد إلى الداخل إلا بالتدريج . وعلى الرغم من ظهور التجار البنادقة فى لومبارديا وشمال الألب ، غير أنه لم تستقر بهذه الجهات جاليات بندقية . إذ أن أحوال التجارة البرية بلغت من شدة الاختلاف عن أحوال التجارة البحرية ، ما جعل احتمال تأثير البنادقة بعيداً .

على أنه ظهر من جديد فى قارة أوربا أثناء القرن العاشر طبقة من التجار المحترفين ، اضطرد نجاحهم وتقدمهم فى القرن التالى . ومن المحقق أن تزايد عدد السكان ، الذى اشتد ظهوراً ووضوحاً فى هذه الفترة ، وكان وثيق الصلة بظهور هذه الطبقة . ويبدو أن هؤلاء التجار المعروفين فى أوائل العصور الوسطى باسم mercatores ، جرى انتزاعهم من العناصر الفائضة فى الحياة الزراعية ، واشتهروا فى الوثائق بالفقراء pauperes ، فتحتم عليهم لحرمانهم من الأرض ، أن يكدوا لسد رمقهم ، فصاروا يؤجرون أنفسهم أيام جنى المحصولات ، أو ينخرطون فى سلك العساكر المأجورة زمن الحروب ، أو يعيشون على صدقات الأديرة ، أو يلحقون بجموع المتشردين الذين يطوفون فى البلاد . ولا شك أن رواد التجارة كانوا من هؤلاء المغامرين .

ومن الطبيعى أن يدفعهم هذا النوع من الحياة ، إلى أن يلتمسوا معاشهم أو الحصول على ثروة بفضل ما اشتهروا به من روح المغامرة ، والقدرة على الإفادة من الأحوال والظروف . فإذا اشتركوا مثلا فى الحج ، فلابد

أنهم ترددوا على الموانى والأســواق بكافة أنواعها ؛ فاشتغلوا بحارة ، أو حمالين أو عملوا فى المراكب . ولا بد أن كان من بينهم من اشتهر بالتجربة والخبرة ، ومنهم من حذق لغات أجنبية ، وعرف عادات وتقاليد سائر البلاد ، فإذا تهيأت لهم الفرصة ، أفادوا منها بفضل ما كان لهم من هذه الصفات . فإذا أصاب الواحد منها ربحاً ضئيلا ، حرص بذكائه ومهارته على أن ينميه ويستكثره .

فكأن هذه الطبقة من التجار بدأت فى الظهور دون أن يكون لديها رأس المال ، ومن المحقق أن القروض لعبت دوراً كبيراً فى مستهل ظهور التجارة ، فتولى كثير من التجار نقل متاجر لم تخصهم ، وما يتحصل من الأرباح ، اقتسمها التجار وأصحاب السلعة ، وكانت الأرباح مجزية ، إذ أن ندرة السلع جعلت الأثمان مرتفعة ، وما حدث من انتشار المجاعات ، وسوء المواصلات ، هيأ الفرص للربح والثراء ، فيكفى نقل بعض زكائب من الحبوب ، إلى الجهات التى كانت فى حاجة إليها ، حتى يصيب التاجر ربحاً مجزياً . ولم يمض إلا زمن قصير ، حتى ظهر من بين هؤلاء الحفاة المغامرين الجائلين ، فئة من الأغنياء المحدثين .

والواقع أن التجارة فى العصر المتأخر للعصور الوسطى لم تعرف إلا فى تلك الصورة الأولية ، التى تعتبر القافلة من أهم خصائصها ؛ فلم تتحقق التجارة براً وبحراً إلا بفضل ما تبثه الجماعة (النقابة) فى أعضائها من الأمن المتبادل ، وما تفرضه عليهم من نظام ، وتلزمهم به من الخضوع للوائح ، فلا تقلع السفن إلا إذا اجتمعت فى شكل أساطيل صغيرة ، ولا يرتحل التجار إلا فى جماعات . فما يترتب على اجتماعهم من قوة ، يكفل لهم الأمن والسلام .

ومن الخطأ أن نرجع ظاهرة قيام اتحادات التجار إلى أصل ألمانى ، على الرغم من أن لفظتى gild ، hanse ، اللتين تطلقان على طوائف التجار

فى شمال أوربا ، ترجعان فى أصولها إلى ألمانيا . فالواقع أن ظاهرة التعاون نصادفها دائما فى الحياة الاقتصادية ، وهى واحدة فى جوهرها فى كل مكان . فلم تنتشر التجارة فى إيطاليا أو فى الأراضى المنخفضة إلا بالتعاون (الاتحاد) . فما هو معروف فى الأقاليم التى يسود بها اللسان الرومانى ، من مصطلحات charités ، frairies ، وجماعات التجار compagnies ، تقابل فى الواقع ما هو معروف فى البلاد الجرمانية من مصطلحى gilds ، hanses .

وتبين من المصادر أنه منذ القرن العاشر تزايد فى غرب أوربا عدد التجار ، وتصور هؤلاء التجار على أنهم عصابات مسلحة ، تحيط بالعربات والخيول التى تحمل السلع التجارية ، ويخضعون لسلطة رئيس ، وارتبطوا فيما بينهم بيمين الولاء للجماعة ، وما كان من روح الصلابة والتماسك بين أفراد الجماعة ، زاد فى نشاطهم وقوتهم . والواضح أن المتاجر تشترك الجماعة فى شرائها وبيعها ، ويجرى توزيع الأرباح ، حسب نصيب كل من أفراد العصابة من الأسهم .

وتقوم هذه الجماعات عادة برحلات طويلة ، ومن الطبيعى أنهم لا يمارسون التجارة المحلية ، أو تكون تجارتهم قاصرة على السوق الإقليمية ، فالمعروف أن التجار الإيطاليين بلغوا فى رحلاتهم ، باريس والفلاندر . وتردد إلى ميناء لندن فى القرن العاشر ، تجار من كان والفلاندر وروان ، فكان من خصائص التجارة أنها كانت على نطاق كبير . فما قام به البنادقة والأمالفيون ، ثم البيازنة والجنويون ، منذ البداية ، من رحلات بحرية طويلة ، جرى على نهجه التجار فى القارة ، عند طوافهم بالأقاليم ، إذ كانت هى الوسيلة الوحيدة لتحقيق أرباح طائلة . إذ كان لزاما عليهم أن يلتمسوا من الجهات النائية ما يتوافر بها من المتاجر ، ثم يبيعونها فى المواضع التى تندر بها هذه السلع ، فتزداد قيمتها ، وبذلك يجنون ربحاً مجزيا . وبلغ من اشتداد

الرغبة فى الربح ، أن التجار لم يحفلوا بما تعرضوا له من المتاعب والأخطار ، فلا ينقطع التاجر فى العصور الوسطى عن ارتياد الطرق إلا فى زمن الشتاء .

وهذا التاجر الدوار (الجائل) ، لابد أنه أدهش المجتمع الزراعى ، بما اتخذه من حياة مخالفة لعاداتهم وتقاليدهم ، وبما كان من تردده على كل مكان ؛ فأثار الحركة والنشاط فى المجتمع الذى ارتبط أفراده بالأرض ، وبفضل ذكائه ونشاطه ، جمع ثروته . والواضح أن النبلاء لم يسعهم إلا أن يكرهوا هؤلاء الأغنياء المحدثين ، الذين لم تعرف المواضع التى جاءوا منها ، وأن ينكروا عليهم ما أصابوه من أرباح كبيرة ، وأن صار بحوزتهم من الأموال ما يفوق ما عند النبلاء ، بل تحتم عليهم فى وقت الشدة والاضطرابات ، أن يلجأوا إليهم ليقترضوا الأموال .

على أن فكرة احتقار الاشتغال بالتجارة تأصلت عند الإقطاعيين ، باستثناء ما حدث فى إيطاليا من إقبال الأسرات الأرستقراطية على استثمار أموالها فى العمليات التجارية .

أما رجال الدين ، فإنهم اعتبروا الحياة التجارية مصدر خطر على سلامة الروح والنفس ، ويجد التاجر العناء والمشقة لإرضاء الله ، واعتبر المشرعون الكنسيون التجارة من الربا ، وأنكروا السعى وراء الربح والمكسب ، واعتبروه من قبيل النهم وحب جمع المال . والواقع أن الزهد والتقشف يتعارض فى نظر الكنيسة مع النمو الاقتصادى ، فما كانت تعيش عليه الكنيسة من الضياع ونظامها ، كان بعيدا عن فكرة التجارة والربح . فإذا أضفنا إلى ذلك ما اشتهرت به الحركة الكلونية من الزهد ، أدركنا السبب الذى تذرعت به الكنيسة فى كراهية النشاط التجارى . وزاد قلق التجار لما اعترض خلاصهم من عقبات ، بسبب ما اتخذوه وامتهنوه من حياة التجارة .

على أن الوضع القانونى للتجار زاد فى مكانتهم فى المجتمع الذى أثاروا دهشته فى أمور كثيرة . إذ كانوا يعتبرون فى كل مكان غرباء ، نظرا لما دأبوا

عليه من الطواف ، ولما ألفوه من حياة التشرد والارتحال . فلم تكن أصول هؤلاء الرجال معروفة لأحد من الناس ، ومن المحقق أن معظمهم ينتمون إلى أصول غير حرة ، لم تمنعهم من الانتقال والمغامرة ، ولم يكونوا أرقاء ، فالقانون جعل الرجل حرا مالم ينتم إلى سيد . ولذا اعتبر القانون التجار أحراراً ، على الرغم من أن معظمهم كانوا أبناء لأرقاء . فما حدث من انتزاع أنفسهم من الأرض التى نشأوا بها ، أدى فى الواقع إلى تحررهم . وفى هذه البيئة الاجتماعية ، التى ارتبط فيها الناس بالأرض ، وانتمى كل واحد إلى سيد من السادة الإقطاعيين ، كان التجار يطوفون بأنحاء البلاد ، دون أن يطالب أحد بانتمائهم إليه . فلم يطالبوا بالحرية ، بل جاءتهم الحرية عفوا ، لأنه ما من أحد يستطيع أن يثبت بأنهم لا يتمتعون بها ، فحصلوا على الحرية بحكم العادة والمدة القانونية . والخلاصة أن المدينة الزراعية جعلت من الفلاح رجلا ، كان الرق هو حالته الطبيعية ، على حين أن التجارة جعلت من التاجر رجلا ، كانت الحرية وضعه الطبيعى ، ومنذئذ صار يخضع لسلطان القضاء العام ، بدلا من الخضوع لقضاء السيد الاقطاعى أو الكنيسة .

وفى نفس الوقت كفل حماية التاجر السلطة العامة ، فالأمراء المحليون الذين التزموا بحفظ الأمن وإقرار السلام فى كونتياتهم ، أمدوا رعايتهم إلى التجار ، فلم يفعلوا أكثر من أن يواصلوا سياسة الدولة التى اغتصبوا سلطانها . وأصدر شارلمان القرارات التى ترضى الحجاج والتجار ، من اليهود والمسيحيين ، وسار خلفاؤه على نهجه . يضاف إلى ذلك أن الأمراء حرصوا على أن يجتذبوا إلى أقاليمهم أعداداً كبيرة من التجار ، فأثاروا بها النشاط وكانوا عاملا فى ازدياد الموارد المتحصلة من رسوم الأسواق . فاتخذ الكونتات التدابير اللازمة لمناهضة قطاع الطرق ، وسهروا على سلامة الأسواق وتأمين طرق المواصلات . فازداد النشاط التجارى فى القرن

الحادى عشر ؛ بفضل توافر الأمن والطمأنينة ، فأمرت الكنيسة بقطع اللصوص وقطاع الطرق ؛ وأسهم فى حماية التجار ما جرى فى القرن العاشر الميلادى من ابتكار نظام هدنة الله .

على أن التجار أدركوا أن القوانين التى صدرت لمدينة قامت على أساس الزراعة ، لا تلائم حاجات التجار ، الذين احتاجوا إلى نظام قضائى ، أكثر بساطة ، وأكثر إنصافا ، وأشدّ مرونة ويسرا . فى الأسواق صاغوا لأنفسهم قانونا تجاريا jus mercatorum نلمس آثاره الأولى فى مستهل القرن الحادى عشر ، والراجح أنه جرى الاستناد إليه فى زمن مبكر ، على الأقل ، فى القضايا التى تقوم بين التجار . والواضح أن هذا القانون عبارة عن مجموعة من العادات والتقاليد ، نجمت عن الخبرة التجارية وانتشرت من مكان إلى مكان ، بانتشار التجارة . فالأسواق الإقليمية الكبيرة التى يهرع إليها فى مواسم معينة التجار من سائر الأقاليم ، والتى قامت بها محكمة خاصة للنظر فى القضايا العاجلة ، لا بد أنها شهدت منذ البداية قيام نوع من القضاء التجارى ، كان سائدا فى كل مكان ، على الرغم من اختلاف البلاد واللغة والقوانين العامة .

وبذا لم يكن التاجر فحسب رجلا حرا ، بل صار له امتيازات وحقوق ؛ فلم يختلف عن النبيل أو رجل الدين ، بما حازه من قانون خاص ، وصار يضارعهما أيضا فى أنه لم يخضع لما خضع له الفلاحون من سيادة الأمير الإقطاعى أو الكنيسة .

استقرار التجار بالمدن — الطبقة الوسطى :

على أن كل نوع من الحرف لا بد أن يدل على وجود بعض مراكز الالتقاء أو التجمع (المدن) ، التى تحكم فيها من المعالم الطبيعية ما يسد حاجات النظام الاجتماعى وتطور وسائل النقل . فرءوس الخلجان ، ومصبات

الأنهار ، والتقاء نهرين ، وموضع يصبح عنده الجدول غير صالح للملاحة ، كل ذلك تعتبر مواضع جعلتها الطبيعة صالحة لأن تكون محطات يجتازها المارة والمرتحلون . غير أنه فى مجتمع أوائل العصور الوسطى ، كان من المحتم ألاّ يجد التجار فى هذه المواضع أيضاً إلا أقل ما يكون من السكن والأمن . ولذا لا يسعنا إلا أن نتصور أنه لا بد أن اجتذبتهم المدن والحصون التى كان لها من المواقع الجغرافية ، ما يلائم ممارسة حرفتهم .

على أن هجرة التجار إلى المدن الناشئة كان ظاهرة استمرت قرونا عديدة ، إذ أن ظهور المدن استغرق فترات طويلة من العصور الوسطى ، ولم يكن عدد المدن فى أول الأمر كبيرا ، ويصح أن نحصرها فى منطقتين بالغرب ، وفى الجنوب فى إيطاليا وبعض المناطق التى تطل على ساحل البحر المتوسط ، وفى الشمال ، تقع على نهر الشلدت والميز والراين ، وتواجه إنجلترا .

فالملحوظ أننا نصادف ، قبل زمن طويل من غارات الشماليين ، ما يشير إلى ما اتخذته مواضع عديدة فى شمال أوربا ، من اسم portus ، الذى لاشك أنه يدل على نشاط تجارى ، ومن هذه المواضع دينان Dinant على نهر الميز ، وكمبراى وفالنسين على نهر الشلدت ، ودورستاد على نهر الراين ، وكوينتوفيك على نهر كانش Canche .

والواقع أن نظام التجارة فى العصور الوسطى حتم على التجار المغامرين أن يستقروا فى مواضع معينة . ففى الفترات الواقعة بين رحلاتهم ، ولاسيما حينما يتعذر عليهم ، بسبب الأحوال الجوية ، اجتياز البحار أو الطرق ، كان لزاما عليهم أن يتجمعوا فى مواضع معينة بالإقليم (الأراضى المنخفضة) . ومن الطبيعى أن يتخذوا لمقامهم المواضع التى اشتهرت بسهولة المواصلات ، والتى يسهل بها ممارسة التجارة ، والتى يطمئن التجار فيها على أموالهم وسلعهم ، ولذا لجأوا إلى المدن ، والمدن الحصينة التى تسد هذه الحاجات .

وكانت هذه المواضع وفيرة ، فالمدن الحصينة التى جرى تشييدها لمقاومة المغيرين ، ولإيواء السكان ، من الطبيعى أنها لم تقم إلا فى مواضع ، يتيسر الوصول إليها . فالطرق التى سلكها الغزاة والمغيرون ، هى الطرق التى اجتازها التجار . ومن ثم حل التجار فى المواضع التى هيأتها الطبيعة لأن تكون مراكز للنشاط الاقتصادى .

ويرى بعض المؤرخين أن التجمعات الأولى للتجار إنما ترجع إلى وفرة ما قام من الأسواق فى القرن التاسع الميلادى . على أن أسواق العصر الكارولنجى لم تكن إلا أسواقا محلية بسيطة ، يتردد إليها الفلاحون من الجهات المجاورة ، والبائعون الجائلون ، ولم يكن الغرض منها سوى أن تمد المدن والمدن الحصينة بالمؤن ، ولم تنعقد إلا مرة واحدة فى الأسبوع ، واقتصرت أعمالها على سد الحاجات المنزلية . وهذا النوع من الأسواق لازال قائما حتى اليوم فى المدن الصغيرة والقرى . فلم يكن لها من الأهمية ما تجذب إليها جموع التجار ، ولم تنهض المدن من هذه المواضع التى قام بها هذا النوع من الأسواق .

أما الأسواق الموسمية fairs والتى لم تكن لها صفة محلية ، فكانت تعتبر موضعا يلتقى فيه ، فى فصول معينة من الزمن ، التجار المحترفون . والواقع أن لهذا النوع من الأسواق أهمية كبيرة ، ومع ذلك لم تبلغ المواضع التى قامت بها ، مستوى المدينة المعروفة بهذا الاسم . فعلى الرغم من النشاط الذى يتجلى فى هذه المواضع ، فإنه لم يتوافر بها طابع الثبات الدائم الذى يعتبر ضروريا لتوطين التجارة . فلم يتوجه التجار إلى هذه الأسواق ، فى الفلاندر ، إلا لوقوعها على الطريق الرئيسى الممتد من بحر الشمال إلى لومبارديا ، ولما حصلوا عليه من امتيازات وحقوق . ولم تكن إلا مواضع يلتقى بها التجار من الشمال والجنوب ، فإذا انتهت العمليات التجارية فى أسابيع ، غادروا هذه المواضع ليعودوا إليها فى السنة التالية .

ولم يكن يستهوى التجار النزول فى المدن الأسقفية أو فى مواطن الأديرة . ولجأوا إلى الأماكن التى تهيئ لهم سهولة الانتقال والتى يأنسون فيها الرعاية الاجتماعية والحماية المادية من قبل السلطة المستقرة بداخل أسوارها . والخلاصة أن المدن فى العصور الوسطى عبارة عن ظاهرة ، تحكمت فيها البيئة الطبيعية التى تحيط بها ، مثلما يتحكم فى النهر الجبال واتجاه الوديان .

وبانتعاش التجارة فى أوربا بعد القرن العاشر ، تزايد نمو جماعات التجار التى استقرت فى داخل المدن ، أو فى ظاهر المدن المسورة ، ولم تتوافر هذه المواضع إلا فى إقليم الفلاندر وما يليه من الأراضى التى تجتازها الأنهار ، وهذه الحقيقة كافية لإثبات العلاقة الوثيقة بين انتعاش التجارة وأصل المدن .

على أن استقرار التجار بالمدن والحصون حدث فى أحوال لم نقف على تفاصيلها ، فيصح أنهم أقاموا أول الأمر فى داخل الأسوار ، فى ساحات المدينة وبساتينها . ولما ضاقت بهم البقاع ، تحتم عليهم أن ينزلوا خارج الأسوار ، ومن المحقق أن جماعات كثيرة من التجار تحتم عليها منذ القرن العاشر أن تقيم خارج الأسوار ، ففى ڤردان شيدوا لأنفسهم سورا منيعا (negotiatorum claustrum) ، اتصل بالمدينة بجسرين ، وفى كبراى أقام التجار حاجزاً من الخشب ثم أحلوا مكانه فيما بعد سورا من الحجارة .

ولم يختلف السكن بالمدن الحصينة عنه فى سائر المدن ، إلا وفقا لما تمليه عليه الظروف والأحوال . إذ لم تتوافر المواضع فى المدن الحصينة ، لأنها ليست إلا أبراجاً ، تضم أسوارها رقعة محدودة من الأرض . وترتب على ذلك أن التجار منذ البداية لم يسعهم إلا النزول خارج الأسوار ، فأقاموا لأنفسهم ، خارج المدن ، ربضا خارجيا faubourg (forisburgus, suburbium) وفى إنجلترا والأراضى المنخفضة جرى إطلاق لفظة portus على الحصن الخارجى . وهذه اللفظة لم يكن يقصد بها عند الرومان ميناء بحرى ،

بل يقصد بها ، موضع سور ، يستخدم مستودعا للمتاجر . ولم يتغير هذا المعنى زمن الميروفنجيين والكارولنجيين . والواضح أن كل المواضع التى اتخذت هذا الاسم تقع على مجارى الأنهار ؛ ويجرى بها تحصيل الرسوم المقررة فى الأسواق . فكأنها عبارة عن مرافئ تتكدس بها السلعة التجارية التى تقرز شحنها إلى جهة أخرى ؛ وبذلك تعتبر مراكز تجارية دائمة ، فهذا ما يميزها عن الأسواق ، التى تنعقد فى موسم معين ، ومكان معين ليلتقى فيها البائعون والمشترون . فهذه لفظة portus إذا أطلقت على موضع من المواضع ، فإن ذلك يدل على وجود أناس يعيشون على ممارسة التجارة ، فيتسمون بذلك بخصائص سكان المدن ؛ ومن الدليل على صحة هذا القول أن لفظة portus فى انجلترا السكسونية ، ظهرت فى مفاهيم القرن العاشر ، على أنها مرادفة للفظين اللاتينيين urbs ، civitas .

ونستخلص من ذلك أن أصل المدن فى العصور الوسطى ، يرجع إلى اتحاد عاملين يختلفان فى الزمن وفى الطبيعة . فأول العاملين ، وهو أقدمهما هو الحصن bourg (borough) ، يتألف من سور منيع ، يرجع تاريخه إما إلى العصر الرومانى ، وإما إلى العصر الإقطاعى ، وينزل به طائفة من رجال الدين والفرسان والأرقاء ويعيشون على ما ينتج من الأرض ، أما العامل الثانى ، وهو أحدثهما ، فهو الربض أو الموضع التجارى faubourg ، portus ، الذى نشأ نتيجة تزايد عدد المشتغلين بالتجارة ، الذين انتقلوا من داخل المدينة إلى خارجها ، فأقاموا لأنفسهم مركزا تجاريا ثابتا ، أقاموا به ، ومارسوا تجارتهم . على أن ما يفصل بين ظهور اللفظين ودلالتهما من أزمنة طويلة لابد من التعرف أثناءها ما حدث بالتدريج من اندماج العاملين (الحصن والربض) ، حتى تغلب العامل الثانى ، فنشأت المدينة نتيجة اندماج العاملين .

فلا بد أولا أن نلاحظ أن الحصن bourg لم يتطور ، فالواقع أن الحاجات التى كان يؤديها ظلت جامدة لم تتحرك ، فلم تعد الحاجة ماسة إلى

زيادة الحامية من الفرسان ، ولا فى عدد رجال الدين الذين يخدمون الكنيسة بها . ونظرا لأنه جرى تشييدها لسد حاجات دفاعية وإدارية لسكان تغلب عليهم صفة الزراعة ، ولوقوعها بعيدا عن الطرق الرئيسية للتجارة ، لم تتأثر بما حدث بالقرب منها من انتعاش تجارى ، وظلت فى وسط هذا المحيط الزاهر ، جامدة . ولم تزد المدينة من هذا النوع ، مثل تيروان Terouanne ، أو المدن التى نشأت حول أديرة Stavelat ، على أنها مجرد مدن شبه ريفية .

أما الربض أو الضاحية أو المدينة التجارية faubourg ، فإنها أكثر أهمية من المدينة الحصينة الإقطاعية ؛ وهى أكثر العاملين نشاطا ، وفيها نلتمس تفسير ما حدث من انتعاش حياة المدن ، الذى لم يكن إلا نتيجة للانتعاش الاقتصادى . ومن أهم خصائص جموع التجار ، ما حدث من اضطرار نموهم ، الذى بدأ منذ القرن العاشر الميلادى . وكلما اشتد النشاط التجارى ، اجتذبت الضواحى (الأرباض) إليها أعدادا كثيرة من السكان الجدد . وترتب على ذلك ازدياد الاهتمام بالنزلاء أثناء التطور المستمر ، فكلما ازدادت أهمية الاستيطان وضوحا ، اشتد اهتمام المناطق المجاورة بها ؛ فأخذت مساكنهم فى الاتساع والامتداد ، حتى صاروا فى مستهل القرن الثانى عشر ، يحيطون بالحصون الأصلية من كل الجهات ، فصار الحصن مجرد حى فى وسط مساكنهم ، وبعد القرن الثانى عشر تحتم أن يكون لهم كنائس جديدة .

والمعروف أن للمدن ، على الأقل ، سوقا واحدة ؛ وهذه السوق كانت فى المدن القديمة تقع إما فى داخل الأسوار أو فى خارجها ، فى الجهة المجاورة مباشرة لباب المدينة . وفى المدن المؤلفة من الحصن أو القلعة castrum والربض portus مثلما كان مألوفا فى الأراضى المنخفضة ، كانت السوق تقع عادة أسفل أسوار القلعة مباشرة ، وأمام الباب الذى يربطها

بالربض[١] . والمعروف أن ربض التجار كان يحيط به عمائر (أسوار) لحمايته ، وتعتبر من خصائص الربض الهامة . فقد كان لهذه الاستحكامات أهمية بالغة عند مجتمع ساد فيه العنف والنهب ، برغم جهود الأمراء والكنيسة . على أن هذه الأرباض لم يجر تحصينها ، حينما نجحت الحكومة ، قبل تفكك الإمبراطورية الكارولنجية وغارات الشماليين ، فى حفظ الأمن . غير أنه لم يكفل السلام للمتاع الشخصى إلا بإقامة الأسوار ، فى الشطر الثانى من القرن التاسع . فيشير المرسوم الصادر فى سنة ٨٤٥ إلى أن الأغنياء من الناس ، ومن تبقّى من التجار ، التمسوا لهم ملاذا فى داخل المدن . وما حدث من انتعاش التجارة ، لفت أنظار قطاع الطرق على اختلاف أنواعهم ، فأضحت الحاجة ماسة لاتخاذ التدابير اللازمة للحماية من شرورهم . فإذا كان التجار لم يجرأوا على اجتياز الطرق التجارية إلا مسلحين ، فإنهم أيضا جعلوا من مواطنهم وسكناهم حصنا منيعا ، إذ احتمت مساكن التجار بسور متين مصنوع من الخشب ، وتقع به أبواب ، ويحيط به خندق .

ومن المحقق أن هذا السور الساذج المصنوع من الخشب ، لم يكن المقصود منه سوى تجنب الهجمات المفاجئة . إذ يكفل السور الأمن ، ويحول دون هجمات قطاع الطرق ، وفى القرن الثانى عشر ، أفاد التجار من الرخاء ، بأن جعلوا الأسوار من الحجارة ، وعززوها بالأبراج التى تستطيع أن تصمد لمقاومة هجوم عنيف . فأضحت محلات التجار بعدئذ عبارة عن حصون منيعة ، وبذا تداعت الأســوار التى قامت فى العصر الإقطاعى .

---

(١) كانت السوق تقام عادة على شاطئ جدول يجتاز موضع المدينة ، وكان السوق نقطة التقاء الشوارع ، المؤدية منه إلى الأبواب ؛ فتتصل بذلك بالقرى .

(انظر : Pirenne : Medieval Cities p. 154) .

وما أحس به التجار من الحاجة إلى الأمن والطمأنينة ، يعتبر من أهم خصائص المدن فى العصور الوسطى . إذ كانت المدن مواقع منيعة ، فمن المستحيل أن نتصور مدينة قائمة دون أن تكون لها أسوار ، فقد كانت الأسوار من الصفات التى تمتاز بها المدينة على القرية ، وكان ذلك حقا أو امتيازا للمدن ، حصلت عليه .

على أن السور لم يكن الرمز الوحيد للمدينة ؛ فمن المدينة جاء الاسم الذى يطلق على السكان . فباعتبار المدينة موضعا حصينا ، اتخذت اسم الحصن burg واتخذ الحى التجارى اسم « الحصن الجديد » new burg ، للتفرقة بينه وبين المدينة الحصينة ، ومن ثم اتخذ سكانه (الحى التجارى) منذ بداية القرن الحادى عشر اسم سكان المدينة burghers . وفى هذا دليل على أنه ينبغى التماس أصل سكان المدينة فى السكان القادمين لهذه الحصون ، التى جلبتهم إليها التجارة ، التى أخذت المدينة تمتصهم .

على أن عبارة ساكن المدينة burgher لم ينتشر استعمالها ولم تصبح عامة ، إذ أن لفظة مواطن أو مدنى cives (citizen) لازالت أيضا تستخدم ، على نحو ما كان يجرى استعمالها قديما ؛ وفى الفلاندر وانجلترا نصادف من الألفاظ أمثال poortmanni ، poorters ، ما يدل أيضا على ساكن المدينة ، والواضح أن لفظة burgher مرادفة فى المعنى للفظة poorter .

ومن العسير أن نحدد أصل الطبقة المتوسطة النازلة بالمراكز التجارية . فمن الواضح أنها لم تكن كلها مؤلفة من التجار الجائلين الذين سبق الإشارة إليهم . فلا بد أنها شملت أيضا عددا من الناس ، يتولون تفريغ وشحن السلع التجارية ، وإعداد السفن وتجهيزها ، وصناعة العربات ، والبراميل ، والصناديق ، وكل ما يتعلق بالتجارة . ومن الطبيعى أن يهرع إلى المدينة الناشئة ، من الجهات المجاورة عدد كبير من الناس يسعون للحصول على مهنة أو حرفة ؛ ومنذ بداية القرن الحادى عشر استهوت المدينة سكان

القرى . وكلما تكاثر عدد سكانها ، ازداد تأثيرها فى الجهات المجاورة ، فاشتدت حاجتها إلى عدد كبير من الصناع المهرة ، فالصناع الذين نجحوا أول الأمر فى سد حاجات المدن والمدن الحصينة ، لم يعودوا من الوفرة ما يجعلهم يلبون رغبات القادمين الجدد ، فكان لا بد من استخدام أرباب المهن الذين لا غنى عنهم للمدينة ، أمثال الخبازين ، والجزارين ، والحدادين وصناع البيرة .

على أن التجارة ذاتها تعتبر عاملا هاما فى تشجيع الصناعة . ففى كل إقليم نهضت فى ريفه صناعة من الصناعات ، وحرصت التجارة على اجتذاب هذه الصناعة إلى المدينة وتوطينها بها . وتعتبر الفلاندر خير مثال للتدليل على ذلك ، إذ أن صناعة القماش ازدهرت بالريف (القرى) منذ زمن سحيق ، إذ أن الفلاحين ، بفضل ما حافظوا عليه من عمليات النسيج ، وما وقفوا عليه من الطرق الرومانية ، صنعوا من الأقمشة ما يكفى لأن تكون أساسا لتجارة منتظمة مثمرة ، تصلح للتصدير . ولم يسع تجار المدن إلا الإفادة من هذه التجربة . فأخذوا منذ القرن العاشر فى تصدير الأقمشه إلى انجلترا . ولم يلبث التجار أن أدركوا قيمة وجودة هذا الصوف الوطنى ، فحرصوا على أن يدخلوا هذه الصناعة فى الفلاندر حيث تجرى الصناعة تحت إشرافهم . ونجحوا فى اجتذاب النساجين من القرى ؛ وترتب على ذلك أن فقد النساجون طابعهم الريفى ، وأضحوا مجرد عمال فى خدمة التجار .

ومن الطبيعى أن يتدفق على المدينة عدد كبير من الفقراء ، حيث كفلت لهم صناعة القماش العمل والرزق . ومع ذلك كانوا تعساء ، فما وقع بينهم من تنافس من أجل الحصول على عمل ، حمل التجار على أن يمنحوهم أجورا منخفضة .

ولم تلبث الصناعات الريفية أن اختفت ، فليس بوسعها أن تنافس صناعات المدينة ، التي توافرت لديها المواد الخام ، وتكلفت أموالا قليلة ، وأفادت من طرق أكثر تقدماً . ولحرص التجار على الاستكثار من البيع ، دأبوا على أن تتوافر الجودة فيما يصدرونه من الأقمشة ، فأقاموا الورش التي يجرى بها تجهيز هذه الأقمشة وصباغتها وباشروا على هذه العمليات . فلم يحل القرن الثاني عشر ، حتى صار لتجار الفلاندر ، دون منازع ، السيطرة على أسواق أوربا ، لما اشتهرت به منسوجاتهم من الدقة وجمال الألوان . وكانت صناعة الأقمشة ، تعتبر من دون الصناعات الأخرى ، أساس التجارة فى العصور الوسطى ، ولم يضارعها فى الأهمية الصناعات المعدنية ، التي اقتصرت على إنتاج أوانى نحاسية فى بعض المدن . والواضح أن سكان المدن استطاعوا بفضل التجارة أن يجذبوا إليهم ما قام فى القرى من صناعات .

ويتصل بطبقة التجار ، ما كان من تكوين رأس المال . فإذا جرى الزعم بأن التجار كانوا فئة طارئة ، فمن الطبيعي أن نفترض أنهم لم يحوزوا أول الأمر إلا رأس مال محدود ، يتيسر لكل منهم الحصول عليه ؛ وإذا جرى التسليم بأن التجار كانوا أول الأمر ملاك الأراضى أو من موظفى الضياع ، فلا بد أنهم استخدموا فى التجارة مبالغ كبيرة استمدوها من بيع الأراضى ، أو من الخراج الذى تكدس عندهم . والراجح أن شطرا من رأس مال التجار اليهود فى مطلع العصور الوسطى ، استمدوه من الأراضى التي يملكونها . فالمعروف أن اليهود امتلكوا أراضى شاسعة فى اسبانيا وإيطاليا وغالة فى الفترة الواقعة بين القرن الخامس ، والقرن السابع . ولما حلت القوانين القومية مكان القانون الرومانى تحتم عليهم أن يبيعوا ما لديهم من الأراضى ، وأن يمتهنوا التجارة . غير أن الأرباح التجارية هى التي زادت فى رأس المال فى القرنين الثامن والتاسع . على أنه منذ العصر الكارولنجى ، زاد رأس المال عند التجار المسيحيين .

والمعروف أن كل مركز زراعى ، ضيعة أو قرية ، فى زمن الاقتصاد الزراعى ، كان يسد إلى حد كبير حاجاته ، عن طريق ما ينتجه . فالمالك الكبير ، ينزل بداره طائفة من الصناع الأرقاء ، ويتولى كل فلاح تشييد داره ، وتأثيثه وتدبير كل حاجاته . وما تبقى من الحاجات يجرى الحصول عليها من تجار اليهود الدوارين ، الذين يجتازون أسواق القرى .

وما نلحظه من تغيير ، إنما حدث حينما عرضت المدينة على سكان القرى ما يحتاجون إليه من منتجات صناعية . وترتب على ذلك تبادل المنتجات بين الطبقات الوسطى وسكان القرى ، على النحو الذى سبقت الإشارة إليه . فالصناع الذين يوفرون لسكان المدن كل المنتجات ، يجدون فى سكان القرى أيضاً عملا وزبائن ، وبذا جرى اقتسام العمل بين المدينة والقرية ، فاختصت القرية بالزراعة ، واهتمت المدينة بالصناعة والتجارة ، وظلت الأمور على هذا النحو طالما لم يتغير النظام الاجتماعى فى العصور الوسطى ، والواضح أن الفائدة التى عادت على أهل المدن كانت بالغة الأهمية .

وبذلت المدينة كل ما فى وسعها من جهود للمحافظة على صفتها التجارية والصناعية ، فقاومت كل محاولة ترمى إلى إدخال التجارة والصناعة فى القرى . وحرصت على أن تحتكر كل ما من شأنه يكفل بقاءها ، ولم تتخل عن هذا الحرص إلا فى العصر الحديث ، بعد أن أصبح الاحتكار لايتلاءم مع التقدم الاقتصادى .

على أن الطبقة المتوسطة التى اهتمت بالتجارة والصناعة ، واجهها من المشاكل والمتاعب ما لم تستطع التغلب عليها إلا بمضى الزمن ، فحينما حلوا بالمدينة أو الحصن ، لم يحفل أحد بلقائهم ، إذ كانوا أول الأمر مصدر قلق واضطراب ، والراجح أنه لم يكونوا مرغوبين أو مقبولين . فكان لزاما عليهم أن يلتمسوا رضى ملاك البقعة التى تقع بها المدينة من الأساقفة ،

أو الأديرة ، أو الكونتات أو السادة الإقطاعيين ، الذين يمارسون بها القضاء . وحدث فى أحوال كثيرة أن البقعة التى يقع بها الربض portus ، تخضع لقضاء محاكم مختلفة ، ولسلطة ضياع عديدة . إذ تهيأت أول الأمر للزراعة ، فتحولت بعد قدوم المهاجرين الجدد إلى أراضى للبناء . ولابد أن يمضى بعض الوقت ، حتى يجنى الملاك أرباحا منها . ولقى هؤلاء القادمون الكراهية من الملاك ، أول الأمر ، لما اتخذوه من حياة تخالف فى أسلوبها ما ألفه الملاك من عادات ، أو تناهض ما درجوا عليه من تفكير .

ولم تلبث المنازعات أن نشبت ، إذ أن القادمين الجدد ، الذين يعتبرون غرباء لم يكترثوا بكل ما يثير قلقهم ، من المصالح والتقاليد والعرف والحقوق . وكان لابد من توفير مكان لهم يختصون بالإقامة فيه ، غير أنه كلما تزايد عددهم ، اشتد ضغطهم ، وازدادوا جرأة وجسارة . ففى سنة ١٠٦٦ ، حدث فى بوڤيه Beauvais أن تحتم على هيئة رجال الدين بها أن تتخذ إجراء قانونيا ضد الصباغين ، الذين سدوا مجرى النهر ، فتعطل سير الطواحين . وطالما وقع النزاع بين سكان الربض وبين الأسقف أو الدير على امتلاك الأراضى التى يقيم بها التجار . غير أنه لا بد من الوصول إلى اتفاق بين الجانبين ، سواء عن رضى أو عدم الرضى .

ولم تخضع هذه الأراضى التى ينزل بها تجار ، لملاك عديدين فحسب ، بل أيضاً لأنواع مختلفة من الحكومة ، فبعضها خضع لضريبة الأراضى ، ومنها ما خضع للخدمة بالعمل ومنها ، ما تخصص بما يؤدى منها من ضرائب ورسوم ، للإنفاق على الفرسان المرابطين بالقلعة القديمة ، ومنها ما تولى جباية رسومها وضرائبها قائد الحامية أو الأسقف أو موظف مكلف بذلك . وكل ذلك يدل على أن النظام الاقتصادى يستند أساساً إلى امتلاك الأرض . يضاف إلى ذلك الرسوم المقررة على الضيعة عند انتقالها من مالك إلى آخر .

والواضح أن الأرض لا تستطيع ، فى ظل هذه الأحوال ، التى تتمثل فيما أثقل كاهلها من المصالح العديدة ، أن تشارك فى الأعمال التجارية ، أو أن يكون لها أهمية للسوق ، أو أن تجرى الإفادة منها فى القروض .

وزاد من تعقيد الموقف المتشابك المضطرب ، ما كان من تعدد القضاء فمن النادر أن تنتمى المدينة أو الأرض التى يحتلها ساكنو المدينة إلى سيد واحد . فكل من الملاك الذين يشتركون فى امتلاك الأرض ، له محكمته الخاصة ، وكل من هذه المحاكم يباشر إما القضاء العالى أو القضاء الابتدائى ، وترتب على ذلك أن خضع ساكن المدينة فى وقت واحد لقضاء محاكم عديدة ، حسب موضوعات القضايا ، كأن تتعلق بالديون ، أو الجرائم ، او امتلاك أرض . وتضاعفت المشاكل الناجمة عن ذلك ، لأن بعض المحاكم لا تنعقد بالمدينة ، فكان لزاما على ساكن المدينة أن يرتحل مسافة طويلة ليعرض قضيته أمام المحاكم المختصة . يضاف إلى ذلك ما جرى من الاختلاف فى تأليف المحاكم ، وفى القانون الذى تستخدمه . وإلى جانب محاكم السادة ، قامت محكمة ، إما فى المدينة أو فى الحصن ، وتألفت من شيوخ المدينة ، كما أن محكمة الكنيسة فى الأبروشية اجتذبت إليها لا فحسب القضايا المتعلقة بالقانون الكنسى ، بل أيضاً كل القضايا التى يمس موضوعها أحد رجال الدين ، فضلا عن مسائل الوراثة والحالة المدنية والزواج .

على أن نظرة واحدة إلى حالة الأفراد لكافية للدلالة على اشتداد التعقيد ، فنظرا لأن المدينة اتخذ تركيبها الصورة النهائية ، فإننا نلمس فى وضع الأفراد كثيرا من المتناقضات والاختلافات . فالمعروف أن التجار ، كما سبق أن أشرنا كانوا فى الواقع أحراراً ، غير أن هذا الوضع لم ينطبق على عدد كبير من المهاجرين الذين هرعوا إلى المدن ، أملا فى الحصول على العمل بها ، إذ كانوا من سكان القرى المجاورة ، ولذا لم يستطيعوا أن يخفوا حالتهم المدنية . فمن اليسير على سيد الضيعة التى هربوا منها ، أن يبحث

عنهم ، ويتحقق من شخصياتهم . ويتعرف إليهم ، إذ أن أناسا من أهل قريتهم كانوا يلحقون بهم فى المدينة التى هاجروا إليها . كما أن آباءهم كانوا معروفين . لأنهم ولدوا ونشأوا فى الطبقة الريفية التى ساد فيها رق الأرض . فكان من المستحيل أن يزعموا لأنفسهم من الحرية كالتى حازها التجار ، لأن المكانة المدنية الأصلية للتجار لم تكن معروفة . وبذا احتفظ معظم الصناع بالمدينة ، بحالة الاسترقاق التى نشأوا عليها بالقرية . وترتب على ذلك ما نلمسه من التعارض بين وضعهم الاجتماعى الجديد وحالتهم المدنية التقليدية : فليسوا وقتذاك فلاحين ، وليس بوسعهم فى الوقت ذاته أن يتخلصوا من الوصمة التى دمغ بها رق الأرض طبقة أهل القرية ؛ فإذا حاولوا أن يخفوها ، لم يلبثوا أن يدركوا الحقيقة حينما يطلبهم السيد الإقطاعى ، فلا يسعهم إلا أن يتبعوه إلى الضيعة التى هربوا منها .

أما التجار فإنهم أنكروا ، بطريق غير مباشر ، عيوب الاسترقاق ، فإن معظم الزوجات اللائى اتخذوهم ينتمون إلى طبقة الأرقاء . ولم يطمع فى الزواج من إحدى بنات الفارس إلا التاجر بالغ الثراء ، الذى دفع ما على الفارس من ديون . ومن الطبيعى أن يلحق الرق أبناء التجار من زوجاتهم ، ونظرا لأن القانون العام يلحق الأطفال من الناحية القانونية ، بأمهاتهم ، فمن اليسير أن نتصور ما يترتب على هذا المبدأ من نتائج سيئة عند الأسرات . إذ أن الرق ظهر من جديد فى الدور بسبب الزواج ونجم عن هذا الوضع الشاذ منازعات كثيرة .

ومن ناحية أخرى ، كلما ازداد عدد أفراد الطبقة المتوسطة ، وصار بيدها السلطة ، تضاءل شأن طبقة النبلاء التى أفسحت لها الطريق ، فالفرسان الذين أقاموا بالمدينة أو الحصن ، لم يجدوا ما يدعو لاستمرار البقاء فيها ، بعد أن فقدت هذه الحصون أهميتها الحربية . وساد الميل عندهم ، على الأقل فى شمال أوربا إلى الانسحاب من المدينة ، والإقامة فى القرية .

على أن النبلاء فى إيطاليا وجنوب فرنسا ، ظلوا يقيمون بالمدن ، ولعل السر فى ذلك يرجع إلى أن هذه الأقاليم لا زالت تحتفظ بما كان للإمبراطورية الرومانية من نظم وتقاليد خاصة بالمدن . ذلك أن المدن بإيطاليا وبروفانس (جنوب فرنسا) ، بلغ من شدة اتصالها وارتباطها بالبلاد ، التى تعتبر هذه المدن حواضر إدارية لها ، أنه لم يسعها أثناء التداعى الاقتصادى فى القرنين الثامن والتاسع ، إلا الإبقاء على ما يربطها بها من علاقات . وعلى الرغم من أن إقطاعات النبلاء انتشرت فى أنحاء الريف ، فإن النبلاء لم يكن لهم الطابع القروى الذى اشتهر به نبلاء فرنسا وألمانيا وانجلترا . إذ أقاموا فى المدن ، وعاشوا على ما يرد لهم من خراج أراضيهم . فشيدوا بالمدن ، فى العصر المتأخر للعصور الوسطى ، تلك الأبراج التى لا زالت حتى اليوم تزدان بها كثير من المدن القديمة فى تسكانيا . ولم ينزعوا أنفسهم من طابع المدينة التى اتسم بها المجتمع القديم ، فلم يكن الفارق شاسعا بين طبقة النبلاء والطبقة المتوسطة فى إيطاليا ، مثلما كان الحال فى سائر أنحاء أوربا . بل إن نبلاء المدن اللومباردية شغفوا ، زمن الانتعاش التجارى ، بأعمال التجار ، واستثمروا جانبا من دخلهم فى عمليات تجارية . وهذه الوسيلة تعتبر فيما يبدو ، من أوجه الاختلاف بين نمو المدن الإيطالية والمدن الشمالية .

وقلما نعثر على أسرة من الفرسان ، فى الشمال ، وسط مجتمع الطبقة المتوسطة . فما حدث فى القرن الثانى عشر من هجرة النبلاء إلى الريف ، أصبح سائدا فى كل مكان . ولعل ما حل بالنبلاء من أزمة اقتصادية فى القرن الثالث عشر ، وما ترتب على ذلك من تضاؤل مواردهم ، كان من للعوامل التى أدت إلى اختفائهم من المدن . وأدركوا أن من صالحهم أن يبيعوا لساكنى المدن ما يملكون من الأراضى ، التى زاد فى قيمتها تحولها إلى أراضى للبناء .

أما وضع طائفة رجال الدين (الإكليروس) ، فلم يطرأ عليه تغيير ، نتيجة تدفق الطبقة المتوسطة على المدن والمدن المنيعة (الحصون) ، فلم تلق منهم الطبقة الوسطى إلا متاعب ضئيلة ، ولم تفد منهم كثيرا . إذ كان لزاما على الأساقفة بعد قدوم الطبقة المتوسطة ، أن يعملوا على المحافظة على حقوقهم فى مباشرة القضاء وفى امتلاك الأراضى والعقار . ولم يسع الأديرة وهيئة الكاتدرائية (الأسقفية) إلا أن تجيز تشييد الدور على ما فى حوزتها من الحقول والأراضى . وما درجت عليه الكنيسة من حكومة أبوية (بطريركية) أو دنيوية ، لم تلبث أن صادفت ما لم تتوقعه من المزاعم والمطالب ، وأدى ذلك إلى الاضطراب والقلق الذى استغرق فترة من الزمن .

على أن الكنيسة ورجال الدين ظفروا من جهة أخرى بما يعوض خسائرهم . فما يتحصل من إيجار أو إتاوة على الأرض التى جرى بذلها لسكان المدن الحصينة ، يعتبر مصدرا مثمرا للدخل . وترتب أيضا على ازدياد عدد السكان ، وما يتبع ذلك من ازدياد ما يؤدى عن التعميد ، وعقود الزواج ، وحالات الوفاة . فأنشأ التجار والصناع جمعيات خيرية ، تنتمى إلى الكنيسة أو الدير ، مقابل بذل رسوم سنوية . ومن الطبيعى أن تنشأ كنائس جديدة ، كلما تزايد عدد السكان ، فتضاعف بذلك عدد رجال الإكليروس ومواردهم ؛ وما قام فى المدن فى القرن الحادى عشر من الأديرة يعتبر من قبيل الاستثناء . فلم يكن فى وسع الرهبان أن يعيشوا فى وسط ، اشتد فيه الجلبة والضوضاء ، يضاف إلى ذلك أنه من العسير الحصول على مساحة من الأرض تكفى لبناء دير كبير وما يتصل به من الملحقات التى لا غنى عنها . فطائفة الرهبان الشسترسيان التى انتشرت فى أوربا فى القرن الثانى عشر إنما استقرت فى الريف .

ولم يرجع الرهبان إلى المدن من جديد إلا فى القرن التالى ، فالرهبان من الفرنسسكان والدومنيكان الذين قدموا إلى المدن وأقاموا بها ، يعتبر وجودهم تطورا جديدا نشأ من الاتجاه الجديد الذى اتخذه الحماس الدينى. فما أخذوه من مبدأ التقشف ، جعلهم يقطعون صلتهم بنظام امتلاك الأراضى الذى ارتكنت عليه حتى ذلك الحين ، الحياة الرهبانية. وبفضلهم ألفت الرهبانية جو المدينة فلم يطلب الرهبان من سكان المدن سوى (الصدقات) ، فصاروا يشيدون أديرتهم على امتداد الشوارع ، بعد أن كانت تقوم وسط رقعة شاسعة من الأرض يحيطها نطاق (سور) ، غلبت عليها العزلة والسكون. فشارك الرهبان فى كل ما يجرى بالمدينة من الخير ، ووقفوا على ما يصيبها من سوء ، وأدركوا ما عند الصناع من آمال ، فأصبحوا قادتهم الروحيين.

نظم المدينة :

لم يكن نظام المدن الحصينة (bourgs) ملائما لحاجات التجار ، لأنه لم يسد إلا حاجات المجتمع القروى والإقطاعى ، إذ أن هذه المدن لم تكن إلا مراكز إدارية أو عسكرية. فالقانون الذى يمارس داخلها إنما جرت صياغته لسكان يعملون بالزراعة ، ويخضعون لحكومة إقطاعية ذات طابع أبوى (بطريركى) أو استبدادى ، وتعرضت حرية حيازة الأرض لما تعرضت له الحرية الشخصية من التقييد ؛ فالزواج ، والإرث ، وانتقال حيازة الأرض خضعت كلها للضرائب والرسوم ، إما نوعا أو نقدا ، بل إن الإدارة السياسية ذاتها كانت تحمل طابع الاستغلال المباشر للأفراد. فلم يكن نظام الضرائب بالمعنى الاصطلاحى معروفا إنما كان يجرى فى هيئة جبايات ، تفرض على ما يجرى استغلاله اقتصاديا من المواضع.

ولمعرفة ذلك ، يكفى أن نشير إلى ما كان مقرراً من رسوم إقطاعية على المحصولات ، ومعامل البيرة ، والطواحين ، والمخابز ، والعشور ، وهى التى تقررت على المحصولات ، واشتهرت باسم Champarts ، وما كان يصادر لصالح السيد أو حاكم المنطقة من السلع التى تنقل برا وبالنهر ، إذ يتحتم أن يحصل على جانب من هذه المتاجر . يضاف إلى ذلك أن الإجراء القانونى لا زال متمسكا بالشكلية المطلقة ، فلا زالت الأيْمان ومحاكمات الاختبار ordeals والمبارزات ، تعتبر الوسيلة الوحيدة للمحاكمة .

والواضح أن المدن صارت فى مرحلة تكوينها فى وضع معقد . إذ واجهت مشاكل عديدة بالغة التنوع والاختلاف ، إذ عاش بداخلها جنبا إلى جنب ، فئتان من السكان ، لم يجر الاختلاط والامتزاج بينهما ، وعرضا كل ما يحويه عالمان مختلفان من متناقضات ، فالنظام القروى القديم بكل تقاليده ، وآرائه ، وكل الأفكار التى تستمد صفتها وطابعها منه ، على الرغم من أنه يصح أنها لم تنبع منه ، لم يلبث أن صادف فجأة من الحاجات والآمال ، ما لا يتفق مع مصالحه ، ولا يتلاءم معه ، بل يعارضه منذ البداية . ولابد أن هذه الأمور أثارت منذ البداية التجار الذين جاءوا للإقامة فى وسط هذا المجتمع . وكلما ازداد الاختلاف بين الحياة التى يعيشها التجار ، وتلك التى كانت حتى ذلك الوقت هى السائدة ، اشتدت معاناتهم لها ، إذ أن فارقا كبيراً يفصل بين التجار ، وبين المجتمع ، الذى كان لزاما أن يجدوا لهم فيه مكانا . فهذا المجتمع قام أساسا على امتلاك الأراضى ، فلا يحفل مطلقا بالملكية الخاصة التى تعتبر من صفات التجار . فهذا المجتمع شديد الملاءمة للسكان المستقرين ، لا التجار الذين اشتهروا بكثرة الحركة والانتقال ، وصالح للسكان المسترقين ، لا التجار الأحرار . فظهرت متاعب عديدة نظرا للتعارض بين الماضى والحاضر . فليس فى وسع التاجر أن يتسامح فى الوسائل الهمجية التى يجرى بمقتضاها جباية الضرائب ، ولا يقر ما حدث من إرجاء الإجراءات

القانونية أو تعطيلها ، ولا يقبل العقبات التى لا حد لها ، والتى تضعها العادات والتقاليد فى طريق نشاطه .

على أن ما ترتب على تزايد عدد السكان ، وانتعاش التجارة وانتشارها ، من نتائج ، لا يمكن إغفالها . والراجح أنه ليس بوسع أولئك الذين يعتبرون مسئولين عن النظام الاجتماعى ، أن يقدروا ما يقع حولهم من تغييرات نتيجة قدوم التجار . فالمعروف أن كل قديم يحرص على المحافظة على كيانه ، ولم يحاول أن يتلاءم مع الأحوال الجديدة إلا فى وقت متأخر . وليس من الصواب فى شىء أن نرجع إلى « الاستبداد الإقطاعى » أو « الغطرسة الكنسية » ما حدث من المقاومة والمعارضة ، التى يصح تفسيرها ببواعث وحوافز طبيعية . فأنصار النظام السائد كانوا حريصين على المحافظة عليه ، لأنه فى نظرهم يكفل لهم مصالحهم ، أو لأنه لا غنى عنه للمحافظة على المجتمع .

يضاف إلى ذلك ، أنه ينبغى أن لا يغيب عن خاطرنا أن هذا النظام الاجتماعى ، قبلته وأقرته الطبقات المتوسطة . ولم تكن مطالب هذه الطبقات وما يصح تسميته « بالمنهاج السياسى » ، لترمى بحال من الأحوال إلى تدمير هذا النظام الاجتماعى ، إذ أقرت هذه الطبقات المتوسطة واعترفت بحقوق وسلطة الأمراء ورجال الدين والنبلاء . وكل ما أرادت أن تحصل عليه ، بعض الامتيازات والحقوق ، لما لها من أهمية حيوية لوجودهم ، ولم يقصدوا من ورائها تدمير النظام الاجتماعى . وهذه الامتيازات كانت قاصرة على حاجاتهم الضرورية ؛ إذ أنهم لم يهتموا مطلقا بحاجات السكان القرويين ، الذين نشأوا من وسطهم وبينهم ، والخلاصة أنهم لم يطلبوا من المجتمع إلا أن يهبهم موضعا يلائم الحياة التى يعيشونها ، ولم يكونوا ثوريين ، وإذا حدث أن لجأوا إلى العنف ، فإن ذلك لم يكن راجعا إلى كراهيتهم للحكومة ، بل لإرغامها على أن تمنحهم امتيازات .

فإذا استعرضنا النقاط الرئيسية فى برنامجهم السياسى ، تبين لنا أنهم لم يتجاوزوا فى مطالبهم ما لا يمكن الاستغناء عنه . فأول ما احتاجوا إليه أن تتوافر لهم الحرية الشخصية ، التى تكفل للتاجر أو الصانع القدوم والارتحال والإقامة كيفما شاء ، وتتيح له الفرصة أن يجعل نفسه وأبناءه فى حماية سيّد من السادة الإقطاعيين . ويلى ذلك إنشاء محكمة خاصة ، بمقتضاها يفلت ساكن المدينة من تعدد أنواع القضاء ، التى خضع لها ، وينجو من المتاعب التى فرضتها إجراءات القانون القديم على نشاطه الاجتماعى والاقتصادى .

وطالب التجار أيضا أن يستقر فى المدينة « الأمن والسلام » ، ولا يتم ذلك إلا بصدور القانون الجنائى . وحرصوا أيضا على إلغاء الفوائد الإقطاعية التى لا تتفق مطلقا مع ممارسة التجارة والصناعة ، وامتلاك الأرض أو حيازتها . ونظرا لأنهم فى الغالب لم يكونوا متزوجين ، وتحتم عليهم أن يتزوجوا من فتيات ينتمين إلى أسرات من الأرقاء ، فإنهم طالبوا لزوجاتهم وأطفالهم بالحرية التى تمتعوا بها . والخلاصة ، صار واضحاً أنه لتمكينهم من البقاء والنمو ، لا بد من تغيير الأوضاع القانونية للمجتمع ، حتى تلائم الأحوال الاقتصادية اللازمة لهم . ومن المستحيل أن يتم هذا التغيير ، إلا بالحصول على قدر من الاستقلال الذاتى من الناحية السياسية ، وأن تكون لهم حكومة محلية مستقلة استقلالا محليا داخليا .

على أن الطبقات المتوسطة لم تدرك فى الواقع فكرة حقوق الإنسان والمواطن ، فلم تكن الحرية الشخصية مطلوبة فى ذاتها باعتبارها من الحقوق الطبيعية . ولم يجر التماسها والسعى لها إلا لما يترتب عليها من امتيازات . وهذا ينطبق على ما حدث فى أرّاس Arras ، حينما حاول التجار أن يجعلوا أنفسهم أقنانا لدير القديس ڤاست St. Vast ، حتى ينالوا ما ناله الأرقاء من الإعفاء

من تأدية عوائد السوق ، وذلك فى سنة ١١٢٢ ، على أن كونت فلاندر منعهم من ذلك بناء على طلب رئيس الدير[1] .

على أن هذا الاستقلال الذاتى ، قد نال إلى حد ما ، التجار النازلون بالربض . والواقع أن السلطات الاجتماعية أجازت لهم أن يتزودوا بما يعتبر ضروريا لهم . غير أنهم فيما يبدو لم يتخذوا أية خطوة لتنظيم منازلهم ، إذ كان من المستحيل عليهم أن يفعلوا ذلك ، لأنه لم يتوافر لهم من الوسائل أو الكفاية ما يحقق هذا الغرض ، فمساكن التجار فى القرنين العاشر والحادى عشر ، تولى تنظيمها المهاجرون من القرى . ولما لم يحفل بهم أحد ، اعتمدوا على أنفسهم فى الحصول على المؤن ، وبفضل محاولاتهم التلقائية (الذاتية) ، شيدوا بالتدريج ، من العمائر أو الدور ، واستنبطوا من الموارد ، واستحدثوا من النظم ، ما لا يمكن الاستغناء عنه .

على أن النمو السريع للضواحى (الأرباض) التجارية ، تطلب قيام بعض المنشئات العامة . فصار من الضرورى إنشاء كنيسة أو كنيستين ، وبناء الجسور ، وتشييد أرصفة لرسو السفن ، وأهم من كل ذلك ، تشييد حائط للوقاية من المغيرين . وهذه الأعمال كان يؤديها أول الأمر بعض الأفراد ، فالتجار الأغنياء ينفقون أموالهم بسخاء لصالح رفاقهم ، وهذا ما فعله لامبير Lambert سنة ١٠٤٣ حين شيد كنيسة سانت أومر St. Omer .

---

(١) حدث فى المدن التى قامت فى ضياع بعض الكنائس الهامة ، أن حاز شطر كبير من سكان المدينة مكانة لا تتفق من الناحية القانونية مع الحرية ، غير أنها من الناحية العملية وثيقة الصلة بها . ذلك أن عدداً كبيرا من الأشخاص جعلوا أنفسهم ، منذ زمن بعيد تحت حماية قديس لكنيسة محلية ، أى بمعنى آخر أصبحوا أرقاء القديس . هذه القنية فى الواقع لم تكلف صاحبها سوى دفع بضعة بنسات كل سنة ، وفى مقابل ذلك أفاد منها فى أحوال كثيرة ، كأن يعفى هذا الرقيق من عوائد الأسواق ، وصار له فيما بعد الحق فى الجلوس بالمحكمة المحلية ومباشرة القضاء . على أنه لا علاقة لها بحرية أرقاء الكنيسة الذين كان بوسعهم أن يرتحلوا ويقدموا وأن يبرموا العقود كيفما شاءوا .

انظر : Camb. Economic History. III. p. 18.

وأنفق Wermbald مما جباه من رسوم على أبواب مدينة كمبراى Cambrai ، فى بناء جسر . على أن المصلحين لم يقوموا بهذه الأعمال إلا فى نطاق محدود ، والواقع أن القوة الحقيقية الدافعة ليست إلا قوة الاتحاد ، وهذا ما يحدث فى كل العصور فى المحلات الاجتماعية عند بدء تكوينها .

ظهور اتحادات أو نقابات التجار :

سبق أن أشرنا إلى أن التجار ، أثناء سفرهم ورحيلهم ، انتظموا فى جماعات أطلقوا عليها أسماء gilds ، hanses ، confraternities . وهذه الجماعات لم تنحل بعد عودتهم إلى منازلهم . فتألفت طوائف مستقلة عن كل سلطة ومن إدارتها نبع القانون . فالواضح أن الضعاف من الناس الذين يسرهم دائما أن يلقوا المساعدة من غيرهم ، يرون أنه من الخير أن يساعدوا أنفسهم ؛ وكل فرد يحس بالضعف ، ويأمل فى أن يقوى ، يأنس إلى الاجتماع بمن على شاكلته ، ويؤدون العمل سويا . فقيام النقابات ، أدى إلى ارتباط الواحد بالآخر . وفى هذا الموضع الذى نزل به التجار ، لم تلبث هذه الطوائف أن تعاهدت بسد ما تتطلبه المنازل أو المحلات من الحاجات . فأعضاء كل طائفة محلية ، دون أن يكون لهم لقب رسمى ، ودون أن يندبهم أحد ، اتخذوا لأنفسهم سلطة عامة ، نظرا لاتفاقهم مع رفاقهم فى المصلحة .

وللنقابة فى العصور الوسطى أصل مزدوج ، فمنها ما ينتمى إلى البحر المتوسط وتمتاز بالنضوج ، ومنها ما يتعلق بالشمال وتتسم بالبساطة والسذاجة . فأول إشارة عن النقابات الإيطالية ، ونقابات البحر المتوسط ، وردت فى الكتاب المعروف بعنوان Pavian Book of Honours الذى يرجع تأليفه إلى مستهل القرن الحادى عشر ، تدل على ما بلغته هذه النقابات من التقدم الاجتماعى . على أن طوائف التجار لم تكن الوحيدة من النقابات ، إذ تألفت

نقابات تمثل الحرف الأخرى ، يضاف إلى ذلك ما كان من الحرص على الصالح العام . وتضمنت معظم قوانين الطوائف الإيطالية الإشارة إلى الأمور الاقتصادية ، أما الأمور الاجتماعية ، والزمالة بين الإخوان فكان لها نظمها الخاصة ، نلمسها فى الجمعيات الكنسية المعروفة باسم caritates . ولم يكن للنقابات ، دور فى مباشرة السلطة . والخلاصة أن هذه النقابات برغم بساطتها ورثت تقاليد النقابات الرومانية السابقة المعرفة باسم Collegia .

أما النقابة فى الشمال فكانت مختلفة ، إذ افتقرت إلى التخصص . والواضح أن نقباء الاتحاد (counts of the hanse) ، الذين جرى اختيارهم فى حرية تامة ، هم الذين أشرفوا على المحافظة على القانون أو النظام الذى قبلوه عن طيب خاطر . ففى فترات منتظمة يجتمع الرفاق لتناول الشراب معا ، وللتفكير سويا فى مشاكلهم ومصالحهم ؛ ويسد حاجات مجتمعهم ، ما تجمع فى خزانتهم من أموال اشتركوا فى دفعها ؛ واتخذوا لاجتماعاتهم مكانا ، وهو دار الجماعة (gildhalle) . ذلك كان شأن دار النقابة التى أنشأتها طائفة مدينة St. Omer فى منتصف القرن الحادى عشر ، وتخصص شطر من أموال النقابة لتشييد منشئات دفاعية حول المدينة . والراجح أن نقابات مماثلة ظهرت فى نفس الفترة فى جميع محلات (منازل) التجارة فى الفلاندر . فنقابة التجار تصرفت فيما يبدو على أنها إدارة شبه رسمية بالمدينة فلقب رئيس الاتحاد Comtes da la hanse ، الذى احتفظ به طوال العصور الوسطى الموكلون بخزانة مدينة ليل يعتبر دليلا كافياً ، على أن الزعماء المتطوعين لطائفة التجار استخدموا اشتراكات زملائهم فيما يعود بالنفع على هؤلاء الرفاق .

والواضح أن الرخاء التجارى كان وثيق الصلة بنظام المدن التى حل بها التجار ، حتى صار أعضاء النقابة مسئولين عن سد الحاجات الماسة بالمدينة ، ولم يكن لدى القسطلان (قائد الحامية) ما يدعو لأن يمنعهم من الاجتماع ،

نظراً لما كان لهم من موارد ولما يبذلونه من مساعدات ، بل إنه أجاز لهم أن يشاركوا فى الإدارة . ففى مدينة St. Omer جرى الاتفاق بين القسطلان والنقابة ، على أن تندب من يشهد قضايا سكان المدينة .

ونستخلص من كل ذلك أن النقابات (الطوائف) فى إقليم الفلاندر تعتبر أول من ابتكر الحكومة المستقلة بالمدينة ، إذ تعاهد أفراد النقابة بأن يؤدوا من الأعمال مالم يكن فى وسع غيرهم أن يقوموا بها . والمعروف أنه من الناحية الرسمية ، ليس لهم الحق فى القيام بهذا العمل ؛ وليس لتدخلهم من تفسير سوى ما جرى بينهم من التماسك والاتحاد ، وما كان لطائفتهم من نفوذ ، وما ينفقونه من أموال ، فضلا عن إدراكهم لحاجات أفراد الطبقة المتوسطة . ويصح القول دون مغالاة أن رؤساء النقابات ، باشروا فعلا ، أثناء القرن الحادى عشر كل ما يقوم به الموظفون بكل مدينة من أعمال . فلا شك أنهم هم الذين دفعوا كونتات الفلاندر إلى الاهتمام بما أصاب المدن من نمو ورخاء . ففى مستهل عهد روبرت فريزيان Friesian (١٠٧١ — ١٠٩٣) كونت فلاندر ، حظيت المدن أثناء نموها ، على إعفاءات من العوائد (الرسوم) ، ومنح بأراضى ، وامتيازات تقضى بتحديد اختصاص الأساقفة من الناحية القضائية ، والحد من لوازم الخدمة العسكرية .

وترتب على كل ذلك ، أن صارت الطبقة المتوسطة فئة ممتازة ، بين سائر سكان الإقليم ، وانتقلت من مجرد فئة اجتماعية تباشر التجارة والصناعة ، إلى طائفة قانونية اعترفت بها السلطة الحاكمة ؛ ومن هذا الوضع القانونى ، حصلت هذه الطبقة المتوسطة على نظام مستقل فى القضاء . واستلزم القانون الجديد قيام محكمة جديدة ؛ أما محاكم الأخطاط (المناطق) التى تعقد جلساتها فى المدن وتباشر القضاء وفقا لعرف بلغ من الجمود والشكلية أنه أضحى لايلائم حاجات المجتمع بالمدينة ، فكان لا بد أن يحل مكانها

محاكم أخرى ، يستطيع أعضاؤها المختارون من بين سكان المدينة ، أن يوفروا العدالة التي ينشدها سكان المدينة . وعلى الرغم من تعذر معرفة تاريخ إنشاء هذه المحاكم على وجه التحقيق ، فالواقع أنها كانت معروفة فى القرن الثانى عشر فى جميع مدن الفلاندر .

عهود المدن :

أخذ التجار الأوائل يبحثون عن أماكن يقيمون بها ، وتصلح لمباشرة التجارة ، ويهبهم فيها السيد المحلى ما طلبوه من امتيازات . وجرت العادة بأنهم استقروا قريبا من قاعة أودير أو مدينة أسقفية . ولم يلبث أن نشأ للقلاع والأديرة والكاتدرائيات ، أرباض أو محلات ينزل بها التجار . وعندئذ يتقدم التجار إلى سيد الموضع ، يطلبون إليه أن يمنحهم عهدا ينطوى على امتيازات ، فتارة يبذلون له مبلغا كبيراً من المال ، وتارة يعرضون عليه أن يؤدوا له خراجا سنوياً ، وفى معظم الأحوال يعرضون الأمرين ، وقلما حدثت المطابقة بين عهدين ، وعندئذ يمنحهم السيد عهداً .

وبفحص هذه العهود ، وإلحاق العهد الواحد بالآخر ، نستطيع أن نتعرف إلى الخصائص العامة لقانون المدن فى العصور الوسطى ، حسبما نما وتطور أثناء القرن الثانى عشر فى الأقاليم المختلفة فى غرب أوربا . فالمعروف أن قانون المدينة ليس إلا ظاهرة لها من الخصائص والصفات الطبيعية مثلما كان للنظام الإقطاعى ، إذ نجم عن موقف اجتماعى اقتصادى مألوف لجميع الناس . وعلى الرغم من اختلاف هذا القانون فى التفاصيل فى الأقاليم ، فإنه يكاد يكون واحدا ` كل الأقاليم ، ولا يهتم إلا بالأساس الثابت الذى نشير إليه فيما يلى .

حرية المدن :

وأول ما ينبغى تقديره ، هو وضع الشخص ، حينما جرى فعلا نمو قانون المدينة . إذ أن هذه الحالة هى حرية من الحريات ، وهى من الصفات الضرورية العامة للطبقة المتوسطة ، فكل مدينة اتخذت لنفسها فى هذه الناحية حقا وامتيازات . فكل أثر للقنية القروية اختفى فى داخل أسوار المدينة . فمهما يكن من الاختلافات أو المفارقات التى تقيمها الثروة والجاه بين الرجال ، فكلهم سواء من حيث الحالة المدنية . فالمثل الألمانى يشير إلى « أن هواء المدينة يبعث الحرية » (Die Stadtluft macht frε) وهذه الحقيقة ثبتت سلامتها وصدقها فى كل الأحوال . فالحرية التى كانت قديماً احتكارا للطبقات الممتازة ، أضحت من جديد من صفات المواطن فى المدينة . ومنذئذ كل من يقيم فى المدينة ، يصبر حرا ، وكل رقيق يقيم بأرض المدينة ، سنة ويوم واحد ظفر بها بماله من حق مؤكد فى ذلك . إذ أن قانون الحدود (حدود المدينة) ألغى كل الحقوق التى للسيد على شخصه ، وعلى متاعه ، ولم يكن للأصل والنسب أهمية وشأن فى ذلك . ومهما يكن الوسم (العلامة) ، التى جرى وصم الطفل بها فى مهده ، فإنه اختفى فى جو المدينة ، فهذه الحرية التى لم يستمتع بها فعلا فى البداية ، إلا التجار ، أضحت من الناحية القانونية حقا لكل سكان المدينة .

فإذا تصادف وجود أرقاء ، فليسوا من سكان المدينة ، إنما كانوا خداما توارثوا خدمة الأديرة أو الضياع ، التى كان لها بالمدن قطع صغيرة من الأراضى ، خضعت لقانون المدينة ، والتى لم تتغير الأحوال بها فترة من الزمن ، إذ أن ساكن المدينة والرجل الحر ، أصبح لفظين مترادفين .

وجرى على قدم المساواة مع حرية الشخص ، حرية الأرض . فالواقع أن الأرض فى مجتمع التجار ، ليس بوسعها أن تبقى فى حالة ركود وجمود ،

لا تفيد منها التجارة بسبب القوانين المضطربة المختلفة ، التى تمنع حرية انتقالها ، والتى تحرم الإفادة منها باتخاذها ضمانا لدين أو قرض ، أو رأس مال . هذا الذى كان جاريا بالأرض بداخل المدينة ، لم يلبث أن تغيرت طبيعته ، إذ أصبحت الأرض مُعَدّة للبناء . فلم تلبث البيوت والدور أن شغلتها ، فاكتظت بها ، فازدادت قيمتها كلما تضاعفت الحدود بها . وترتب على ذلك أن صار لحائز البيت ، بمضى الزمن ، ملكيته ، أو على الأقل ملكية الأرض التى قام عليها . فتحولت الأرض التى تعتبر من أراضى الضياع قديما إلى أرض مِلْك ، تغل خراجا ، فأصبحت الملكية حرة بالمدينة ، فكل من يشغلها ، لم يرتبط بأكثر من أن يؤدى ما هو مقرر على الأرض من ضرائب لمالكها ، إذا كان يملكها أحد غيره . وصار له الحرية فى أن ينقلها إلى غيره ، أو يرهنها ، أو يجعلها ضمانا لما يقترضه من مال . فإذا لجأ ساكن المدينة إلى رهن داره ، فإنه يحصل ما يحتاجه من مال سائل ، فإذا اشترى ما هو مفروض على بيت شخص آخر من رهن ، كفل لنفسه دخلا يتناسب مع ما أنفقه من أموال ، فكأنه بذلك وظف أمواله من أجل الوصول على الربح . فإذا جرت مقارنة الحيازة فى قانون المدينة بالحيازة فى القانون الإقطاعى ، تبين ما لحيازة المدينة من ذاتية وانفرادية .

على أن أرض المدينة حصلت آخر الأمر على قانون جديد يتلاءم مع طبيعتها بفضل ما تعرضت له من الأحوال الاقتصادية الجديدة ، فما ارتبط بالأرض من رق وقيود شخصية ، لم تلبث أن زالت بمقتضى قانون المدينة ، واختفى أيضا كل ماكان يعوق النشاط التجارى والصناعى بسبب الحقوق الإقطاعية والمطالب المالية . فالعوائد أو الرسوم المقررة على الأسواق وهى المعروفة باسم عوائد الأسواق (teloneum) والتى عطلت التداول الحر للسلع التجارية ، كانت بغيضة وكريهة عند سكان المدينة ، الذين بذلوا

منذ زمن مبكر ، جهودا صادقة للتخلص منها . على أنه حدث فى القرن الثانى عشر ، أن جرى تعديل عوائد الأسواق فى كل مكان ، إما عن طيب خاطر أو قسْراً . ففى بعض الجهات ، تقرر الاستعاضة عنها بدفع رسم سنوى ، وفى جهات أخرى تغيرت طريقة جبايتها . على أنها خضعت فى كل الأحوال لرقابة سلطات المدينة وقضائها . فصار موظفو المدينة منذئذ هم المسئولون عن الإشراف على التجارة ، وحلوا مكان قادة الحاميات بالمدينة (زعماء المدينة Castellans) وموظفى الضيعة ، فى تحرير عيار الموازين والمكاييل ، وفى ممارسة القضاء فى الأسواق ، وفى الصناعة .

وينبغى الإشارة إلى ما تبقى من خصائص عصر الزراعة ، التى لا زالت ظاهرة بالمدن . كالأفران والمطاحن العامة ، التى كان السادة الإقطاعيون يلزمون السكان بأن يطحنوا بها حبوبهم ، ويصنعوا بها خبزهم ، وكالاحتكارات على اختلاف أنواعها ، والتى بمقتضاها صار للسيد الحق فى أن يبيع فى فترات معينة ، دون أن يكون له منافس ، ما يخرج من كرومه من نبيذ ، وما يحصل عليه من ماشيته من لحوم ؛ ومن هذه الامتيازات أيضا حق الأيواء (الضيافة) ، الذى يفرض على سكان المدينة واجب توفير سبل الراحة لإقامته ومؤونته ، أثناء مقامه بالمدينة ؛ ومنها أيضا حق الطلب وبمقتضاه يلتزم السكان بأن يبذلوا له ما يحتاجه من السفن والخيل اللازمة لخدمته . ومنها الحق فى أن يدعو الناس إلى حمل السلاح ، وأن يلزمهم بأن يتبعوه إلى القتال . ومنها أيضاً العادات على اختلاف أنواعها وأصولها ، والتى اشتد ظلمها ، وأثارت السخط والاضطراب ، لأنها أضحت منذ زمن بعيد عديمة الجدوى ، ومنها التقاليد الذى يمنع إنشاء جسور على مجارى المياه ، أو الذى يجبر السكان على أن يقدموا المؤن للفرسان الذين يؤلفون حامية القلعة القديمة old burg ، ولم يبق من

هذه الآثار فى نهاية القرن الثانى عشر إلا الذكرى . ولما أدرك السادة أنه لا سبيل إلى المقاومة ، تخلوا عن كل ذلك .

وتعرض القانون بالمدينة للتغيير مثلما حدث لوضع الأشخاص ، والأرض ، والنظام المالى . فالإجراءات المعقدة الشكلية ، مثل شهادات الزور ، والاختبار بالنار ، والمبارزة ، كل هذه الطرق التى تفصل فى موضوع المحاكمة ، لم تعد ملائمة للأحوال الجديدة بالمدن . ولم تتعدل فحسب الإجراءات القانونية ، بل تعرض للتطور أيضا محتويات القانون ؛ فصدر فى المدن طائفة من التشريعات الجديدة تتعلق بمسائل الزواج ، والوراثة ، والقرابة ، والديون ، والرهونات . وجرى تعديل القانون المدنى والجنائى ، إذ كان لا بد من وجود نظام صارم للمحافظة على الأمن فى بيئة كثر فيها الجائلون والمتشردون والمغامرون ؛ واللصوص الذين كانوا يهرعون إلى المراكز التجارية . فلفظه الأمن والسلام ، التى جرى استخدامها فى القرن الثانى عشر ، إنما يقصد بها القانون الجنائى للمدينة .

على أن سلام المدينة كان قانونا من نوع خاص ، إذ فاق فى شدته وصرامته ما كان معروفا فى المناطق الريفية . إذ حفل بالعقوبات البدنية ، كالشنق ، وقطع الرأس ، وصلم أعضاء الجسم ، والواضح أنه كان يرمى إلى استخدام الرعب ، لمناهضة الإهمال والتقصير ، وخضع له كل من دخل المدينة ، من النبلاء ، والأحرار ، وسكان المدينة . ووجدت فيه المدينة أداة قوية لتوحيد الفئات المختلفة ، إذ فرض سلطانه على السيادتين الإقطاعية والكنسية اللتين تقتسمان الأرض . وأسهم هذا القانون فى توحيد مكانة ووضع كل السكان النازلين فى داخل الأسوار ، وفى إنشاء الطبقة المتوسطة . وإذ كان سكان المدينة أصلا جماعة محبين للسلام ، فإن سلام المدينة هو قانون المدينة . فالشعارات التى ترمز إلى اختصاص المدينة واستقلالها

ليست إلا شعارات السلام ، ومن أمثلة هذه الشعارات : الصليب ، والدرجات الحجرية المقامة بساحة السوق ، والأبراج ، وتماثيل للبطل رولان .

وبفضل ما حظيت به المدينة من السلام ، صارت تعتبر وحدة قضائية مستقلة ؛ فبالإضافة إلى خضوع سكان المدينة للقانون الجنائى ، صاروا فيما بعد يشاركون فى القانون المدنى ، وبذلك صارت المدينة ، فى محيطها المسور ، تؤلف مجتمعا مشروعا .

الكميونات :

على أن السلام أسهم إلى حد كبير فى جعل المدينة « كميونا » ، إذ جرى التصديق عليه بما اتخذ من الأيمان ، والمفروض أن تلتمس المدينة أيمان كل السكان ، وما أقسمه الساكن من يمين ، ليست قاصرة على مجرد وعد بإطاعة سلطة المدينة والولاء لها ، بل انطوى أيضا على التزامات شديدة ، وفرض على الساكن صيانة السلام واحترامه . فكل ساكن (مواطن) التزم ، بعد أن بذل اليمين ، بأن ينهض لمساعدة من يلتمس منه المساعدة . فكأن السلام خلق بين السكان صفة دائمة من التماسك ، فمن هنا صار مصطلح « الإخوان » الذى اشتهر به سكان المدينة فى بعض الأحوال ، أو لفظة صداقة amicitia المستعملة فى ليل ، ترادف لفظة السلام pax . فإذا ساد السلام كل سكان المدينة ، تألف منهم الكميون . وما اتخذه موظفو المدينة من أسماء فى جهات مختلفة ، مثل « مراقبى السلام » ، « حارس الصداقة » ، والموكلين بحفظ السلام ، كل ذلك يدل على الرابطة الوثيقة بين السلام والكميون .

ومن الأسباب التى ساعدت على ظهور الكميون ، ما افتقر إليه سكان المدينة فى عصر متقدم من نظام للضرائب . إذ أن المرافق العامة ذات الأهمية

الحيوية ، وتشييد سور المدينة يتطلب أموالا . فى المدن الواقعة بإقليم لييج اتخذت الضريبة المقررة لبناء السور اسم Firmitas ، وفى جهات أخرى كان جانب من الغرامات ينفق فى إصلاح الاستحكامات .

ومن الطبيعى أن تلتمس المدينة الوسائل للحصول على ما تحتاج إليه من الموارد ، فكان لا بد أن تلجأ إلى الضغط على دافعى الضرائب ، فتحتم على كل فرد أن يسهم فى النفقات التى تتطلبها المصلحة العامة . وكل من يرفض المساعدة فيما تحتاجه هذه المصالح من التكاليف ، تقرر منعه من دخول المدينة . فكأن المدينة أصبحت هيئة مستقلة ، ومُلْزِمة ، وصارت شخصية معنوية ، وأضحت « مجتمعا ليس متفككا ، وينبغى أن يعيش مستقلا ، برغبات وآمال أفراده » .

وبذا أصبحت المدينة فى العصور الوسطى مركزا قانونيا وكميونا . وينبغى أن نتعرض لدراسة الأجهزة التى تستطيع المدينة بها أن تسد الطلبات التى استلزمتها طبيعتها .

فباعتبار المدينة منطقة مستقلة بقانونها ، فينبغى أن تتخذ كل الوسائل للاستقلال بولايتها القضائية . وإذ كان قانون المدينة تحدده أسوار المدينة ، كان لا بد من إنشاء محكمة تستخدم هذا القانون ، ولا بد للمواطنين نتيجة لذلك أن يطمئنوا إلى وضعهم . ولا يخلو عهد من عهود المدن من النص الذى يشير إلى أنه لا يجوز محاكمة سكان المدن إلا عن طريق قضاتهم ، الذين يجرى اختيـــارهم من بين السكان ؛ فلا بد أن يكونوا من سكان المدينة .

وفى مستهل القرن الثانى عشر ، لم يحصل على محاكم خاصة إلا عدد قليل من المدن . واتخذ أعضاؤها فى إيطاليا وجنوب فرنسا وبعض جهات ألمانيا اسم « القناصل » بينما اشتهروا فى الأراضى المنخفضة وشمال فرنسا باسم الشيوخ oldermen ، وفى بعض جهات عرفوا باسم

المحلفين jurors . والواضح أن حدود الولاية القضائية اختلفت من موضع إلى آخر ، ففى بعض الجهات حرص السيد الإقطاعى على الاحتفاظ لنفسه بالنظر فى القضايا . غير أن هذه الاختلافات لم تكن كبيرة الأهمية ، وما له أهمية جوهرية أن صارت كل مدينة دائرة قضائية مستقلة ، لها قضاتها ، ويحدد كفايتهم القضائية قانون المدينة ، ويقتصر اختصاصهم على المنطقة التى يباشرون بها عملهم . ففى بعض الأحوال ، يحل مكان هيئة واحدة من القضاة ، هيئات عديدة ، لكل منها اختصاصات معينة . ففى مدن كثيرة ، ولا سيما المدن الأسقفية التى لم تقم بها النظم إلا نتيجة لحركات ثورية أو تمرد ، نلحظ إلى جانب القضاة الذين يخضعون من بعض الوجوه لسلطة السيد الإقطاعى ، طائفة من المحلفين ينظرون فى الأمور المتعلقة بالسلام وفى القضايا الناجمة من قوانين المدينة .

وإذ صارت المدينة هيئة مستقلة ، كميونا ، تولى إدارتها مجلس . وكان هذا المجلس فى بعض الأحوال يطابق فى تأليفه المحكمة ، فيصير القضاة هم المسئولون عن الأمور الإدارية أيضا للطبقة المتوسطة . على أن المجلس كان فى معظم الأحيان مستقلا ؛ ويستمد أعضاؤه سلطتهم من حكومة المدينة . ونظرا لأنه لا يجرى اختيارهم إلا لفترة قصيرة ، لم يستطيعوا أن يغتصبوا السلطة التى منحتها لهم المدينة . فالمحلفون الذين تعاهدوا بالإشراف على المصلحة العامة لم يكونوا إلا ممثلين لإرادة الجماعة . ومن الدليل على ذلك أنهم افتقروا إلى ركن هام من أركان كل جماعة أو هيئة منظمة ، أى الحكومة المركزية ، وهو الرئيس . لم تظهر رئاسة الكميون إلا فى عصر متأخر ، إلى ما بعد القرن الثانى عشر ، حينما اشتد الإحساس بضرورة وجود سلطة مركزية مستقلة .

ويقوم المجلس بأعمال إدراية عادية ، كأن يباشر أمور المالية والتجارة والصناعة ، وينظر فى تدبير المرافق العامة والإشراف عليها ، وينظم تموين

المدينة ، ويشرف على تجهيز جيش المدينة ومراقبة سلوكه وتصرفه ، وينشئ المدارس للأطفال ، ويرعى المنشئات الخيرية التى برسم الشيوخ والفقراء . على أن دراسة هذه القوانين تدل على أن هذه القوانين ليست إلا تطورا لما كان للحكومة من قبل من وظائف .

وأشد ما ظهر فيه روح الابتكار وسلامة الحكم عند الطبقة المتوسطة ، هو مجال النظام الإدارى . فما جرى فيه من جهد ، يجعله مبتكرا ، نظرا لأنه يسد الحاجات الجديدة التى لم تكن معروفة من قبل ، ولا ندرك هذا الابتكار بمقارنة ما كان حادثا فى العصر الإقطاعى ، بما ابتدعته المدن المستقلة من تدابير . مثال ذلك أن الضرائب لم تكن إلا التزاما ماليا ، لم يحفل بموارد دافع الضريبة ، وما يتحصل منها يضاف إلى موارد السيد أو الأمير الذى يتولى جبايتها ، ولم يخصص جانب منها للمصلحة العامة . على حين أن حكومة المدن المستقلة لم تعترف بالاستثناءات أو الامتيازات ، فكل المواطنين نظرا لأنهم متساوون فيما يحصلون عليه من المدينة من مزايا ، يتساوون أيضاً فى الالتزام بأن يسهموا فى النفقات . ويتفاوت نصيب كل واحد منهم بحسب موارده ، وجرى التقدير فى أول الأمر على أساس الدخل ، وظلت مدن عديدة محافظة على هذا المبدأ حتى نهاية العصور الوسطى . واستعاض عنه بعض المدن ، بما قررته من ضريبة غير مباشرة (الدمغة) ، التى يجرى فرضها على بعض السلع الاستهلاكية مثل المواد الغذائية ، وتتفاوت فى المقدار بحسب ما ينفقه الفقير والغنى فى هذه المواد الاستهلاكية . ولم يكن لهذه الضريبة علاقة برسوم الأسواق ؛ إذ اشتهرت بالمرونة ، وبالتفاوت بحسب أحوال الجمهور وحاجاته ، على حين أن ضريبة الأسواق جامدة وليست متغيرة . ومهما يكن شكل هذه الضرائب ، فإن ما يتحصل منها ينفق لسد حاجات المدينة . ولم ينته القرن الثانى عشر ، حتى تبين تطور النظام المالى ، وظهر فى ذلك الوقت بوادر ما كان للمدن من حسابات .

أما إمداد المدن بالمؤن وتنظيم التجارة والصناعة ، فإن القيام به يدل على ما كان لسكان المدن من استعداد لحل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التى فرضتها عليهم ظروف وجودها . فكان لزاما عليهم أن يوفروا المؤن لسكان المدينة الذين تزايد عددهم ، وهذه المؤن إنما ترد من خارج المدينة ؛ وكان لابد لهم من أن يقوموا بحماية عمالهم من المنافسة الأجنبية ، وأن يتحققوا مما توافر لديهم من المواد الخام ، وأن يكفلوا تصدير مصنوعاتهم . وأنجزوا ذلك بما اتخذوه من لوائح بلغ من شدة ملاءمتها للغرض التى استحدثت من أجله ، أنها تعتبر فريدة فى نوعها . والواقع أن اقتصاد المدينة أدى إلى أن يصدر تشريع اجتماعى بلغ من الاكتمال ما لم يبلغه تشريع فى عصر من عصور التاريخ ، إذ أنه قضى على الوسطاء بين المشترى والبائع ، وكفل لساكن المدينة الإفادة من انخفاض الأسعار ، ولم يتهاون مطلقا فى مكافحة الغش والتدليس ، وحماية العامل من المنافسة والاستغلال ، ونظم ما يقوم به من عمل ، وما يتقاضاه من أجور ، واهتم بحالته الصحية ، ووضع شروطا للتلمذة المهنية ، ومنع النساء والأطفال من ممارسة العمل ، وفى الوقت ذاته نجح فى أن يجعل فى يده احتكار تزويد الجهات المجاورة بالمنتجات ، وفتح أسواق فى جهات نائية للتجارة .

كل هذا يعتبر مستحيلا ما لم تكن روح سكان المدن توازى الواجبات والأعباء الملقاة عليهم . فما ورد فى عهد من عهود الأراضى المنخفضة ، التى ترجع إلى القرن الثانى عشر من عبارة « فلينهض كل واحد لمساعدة الآخر ، كأنه أخ له » يمثل الحقيقة الواقعة . فمنذ القرن الثانى عشر ، درج التجار على أن ينفقوا شطراً من أرباحهم لمصلحة مواطنيهم ، بتشييد الكنائس وإنشاء المستشفيات ، والتخلص من رسوم الأسواق . فاتحد عندهم حب الكسب والربح بالحماس الوطنى لمدينتهم ، فكل رجل كان يعتز بمدينته ، ويحرص على أن يسهم فى رخائها . ويرجع ذلك فى

الواقع إلى أن حياة كل فرد تتوقف مباشرة على الحياة العامة لمجتمع المدينة . ذلك أن الكُمْيون فى العصور الوسطى حاز فعلا كل الوظائف الجوهرية التى تمارسها الدولة اليوم . إذ كفل الكُميون لأعضائه الأمن والسلام للشخص ولمتاعه ، فإذا خرج من الكميون ، تعرض لكراهية العالم الخارجى ، وأحاطت به الأخطار من كل جانب ، فلم يجد المأوى والملاذ إلا فى داخل المدينة ، ولذا أحسّ نحوها بالامتنان والشكر ، وكان مستعدا لأن يوطن نفسه على الدفاع عنها ، ولأن يجعلها تفوق جاراتها فى الجمال والروعة . فالكاتدرائيات الرائعة التى جرى تشييدها ، لم تبلغ ما بلغته من الجمال إلا بما بذله سكان المدن من المنح من أجل تشييدها ، فليست الكاتدرائيات فحسب بيوت الله ، بل كانت بأبراجها الضخمة تعتبر أيضاً أكبر حلية وزينة للمدينة .

ويطابق ما اشتهرت به المدينة من روح قومية محلية ، نزعتها إلى التحفظ الشديد . فنظرا لأن كل مدينة تعتبر دولة ، كانت كل مدينة ترى فى المدينة الأخرى عدوا ومنافسا لها . فليس فى وسع المدينة أن ترتفع عن دائرة مصالحها الخاصة ، فكانت تتيه بذاتها ، غلبت عليها الأثرة وحب الذات . فحرصت المدينة على أن تحتفظ لنفسها بالحريات ، داخل أسوارها ، فالفلاحون الذين يقيمون خارج المدن لا يعتبرون فى نظرها مواطنين مطلقا ، ولا تفكر المدن إلا فى استغلالهم والإفادة من جهودهم ، ولذا حرصت المدن بكل ما لديها من قوة على أن تمنع الفلاحين من التحرر من النظام الصناعى ، الذى احتكرته المدن . والتزم بتزويد المدن بالمؤن أيضاً ، الفلاحون الذين خضعوا كلما أمكن ذلك لنوع من الحماية المستبدة ، مثلما حصل فى تسكانيا ، حيث أخضعت فلورنسة لسلطانها كل القرى المجاورة لها .

المدن والحضارة الأوربية — البورجوازية :

كان ظهور المدن بداية عصر جديد فى تاريخ غرب أوربا ، فالمجتمع لم يعرف حتى ذلك الحين سوى طبقتين : رجال الدين والنبلاء . فاكتمل النظام الاجتماعى بظهور الطبقة المتوسطة . ومنذئذ لم يكن لهذا التركيب الاجتماعى أن يتغير إذ حاز كل العوامل المتكاملة ، وما تعرض له فى العصور التالية من تعديل لم يكن تعديلا فى الجوهر ، بل كان اختلافا فى أوضاع التركيب الاجتماعى .

فالطبقة المتوسطة ، كانت فى حد ذاتها طبقة ذات امتيازات شأنها فى ذلك شأن طبقتى رجال الدين والنبلاء . إذ تعتبر فئة متميزة من الناحية القانونية ، وما كان لها من قانون خاص ، فرق بينها وبين سائر السكان القرويين الذين لا زالوا يؤلفون الغالبية العظمى للسكان . والواقع هذه الطبقة تحتم عليها أن تحافظ على مكانتها الممتازة ، وما ترتب عليها من منفعة ، فالحرية فى نظر الطبقة المتوسطة تعتبر احتكارا . على أن الفكرة الطبقية التى كانت سببا فى قوة الطبقة المتوسطة ، لم تلبث أن أدت آخر العصور الوسطى ، إلى ضعفها ، ومع ذلك فإن الطبقة المتوسطة هى التى تولت نشر فكرة الحرية ، وأضحت الوسيلة لتحرير الطبقات القروية . والواقع أن وجود هذه الطبقة إنما يرجع إلى ما كان لها من تأثير مباشر على الطبقات القروية ، وإلى محاولة إزالة الفارق الذى يفصل هذه الطبقات عنها . ولم تجد محاولاتها نفعا ، فى أن تخضع لنفوذها هذه الطبقات ، وفى منعهم من المشاركة فيما حصلت عليه الطبقة المتوسطة من امتيازات ، وحرمانهم من ممارسة التجارة والصناعة . ولم يكن لها من القوة ما يمنع ما حدث من تطور ، تعتبر هذه الطبقة مسئولة عنه ، وليس فى وسعها أن تحطمه إلا إذا اختفت هى أيضاً .

ذلك أن تكوين الجماعات (الفئات) النازلة بالمدن ، لم يلبث أن أثار الاضطراب فيما لمناطق الريف من نظام اقتصادى . فلم يكن للإنتاج ، حتى ذلك الحين من أهمية ، سوى أنه يسد حاجة الفلاح ، وأن يمده بما يبذله للسيد من الرسوم الإقطاعية . فإذا توقفت التجارة ، فليس ثمة ما يدعوه لأن يلتمس من الأرض فائضا ، قد لا يستطيع التخلص منه ، نظراً لأنه لم يتوافر من الأسواق الخارجية ، ما يصح أن يرتادها . إذ أن الأسواق الصغيرة بالمدن والمدن الحصينة كانت ضئيلة الأهمية ، وبلغت طلباتها من شدة الانتظام والاعتدال ، ما لا يجعله يخرج من عقر داره ، وينشط فى مزاولة عمله . غير أن هذه الأسواق لم تلبث أن دبت فيها حياة جديدة ، إذ تضاعف عدد المشترين ، فجلب لهم كل ما استطاع أن يبيعه لهم من الإنتاج ، ومن الطبيعى أن يغتنم هذه الفرصة التى سنحت له . وإذ توقف عليه وحده أن يبيع ما يفيض من الإنتاج ، عندئذ أخذ يفلح الأراضى التى ظلت حتى وقتذاك مهملة . فصار لعمله أهمية جديدة ، إذ جلب له الأرباح ، وهيأ له الفرص للادخار والاقتصاد ، وجعل حياته مثمرة مربحة . وزاد من تحسن وضعه ، أن الموارد الفائضة المستمدة من التربة صارت ملكا وحقا له ، وما كان للسيد من حقوق حددها العرف الإقطاعى بمقدار ثابت لايتغير ، فكل زيادة فى الدخل المستمد من الأرض لم يفد منها إلا الحائز لها .

المدن الجديدة :

على أن السيد تهيأت له الفرصة للإفادة من الوضع الجديد الذى فرضته المدن النامية على المناطق الريفية . إذ توافرعنده مساحات ضخمة من الأراضى التى لم تجر زراعتها ، إنما تشغلها الغابات ، والشجيرات ، والمستنقعات ، والبطائح . فلم يسعه إلا أن يستصلحها للزراعة ، وأن يفيد منها ، وكلما ازداد حجم المدن ، وتكاثر عدد سكانها ، اشتدت استجابة الأرض

وتوافر محصولها . وترتب على تزايد عدد السكان ، أن كثر عدد العمال اللازمين لإزالة الغابات وتجفيف المستنقعات .

وبانتهاء القرن الحادى عشر ، كانت حركة الإصلاح قد بلغت ذروة اكتمالها . إذ انصرف الأمراء والأديرة إلى تحويل ما فى ضياعهم من أراضى مهملة ، إلى أراضى تدر الخيرات والموارد . فمساحة الأراضى المنزرعة ، التى لم يصبها الزيادة منذ سقوط الإمبراطورية الرومانية ، صارت تزداد اتساعا ، إذ جرت إزالة الغابات ، واتخذت طائفة الرهبان الشسترييان ، التى قامت سنة ١٠٩٨ ، هذا السبيل منذ البداية ، فحرصت على أن تساير النظام الجديد ، بدلا من أن تبقى لأراضيها نظام الضياع القديم . ففى الفلاندر ، حيث كانت المدن بالغة الثراء ، وتزايدت مطالبها وحاجاتها تبعا لذلك ، لجأ الرهبان إلى تربية الماشية ، بينما دأب هؤلاء الرهبان فى انجلترا على بيع الصوف ، التى استهلكت منه مدن الفلاندر كميات ضخمة .

وفى تلك الأثناء أقام السادة المقطعون ، العلمانيون والكنسيون سواء ، مدنا جديدة فى كل الجهات المجاورة . فاتخذت هذا الاسم « المدينة الجديدة » ، كل قرية قامت بالأرض العذراء ، وحصل ساكنوها على قطع من الأرض ، مقابل ما يؤدونه من إيجار سنوى . على أن هذه المدن الجديدة ، التى أخذت تزداد عددا أثناء القرن الثانى عشر تعتبر أيضاً مدنا حرة . إذ أن السيد وعد الفلاحين القادمين إليها بالإعفاء من الضرائب التى أثقلت كاهل الرقيق (القن) . وعلى الرغم من أنه احتفظ لنفسه بالولاية (السلطة) القضائية عليهم ، فإنه ألغى كل الحقوق السابقة التى لا زالت قائمة فى نظام الضياع .

وعلى هذا النحو ظهر نوع جديد من الفلاحين ، يختلف تمام الاختلاف عن الطراز السابق ؛ فالفلاح القديم كان من خصائصه الرق والقنية ، على حين أن الفلاح الجديد يمارس الحرية . وهذه الحرية ، التى نجمت عن

الاضطراب الاقتصادى الذى جلبته المدن إلى نظام القرية ، ليست إلا صورة لما ساد المدينة من الحرية . فالمعروف أن سكان المدن الجديدة كانوا من الريف ، بل إنهم اتخذوا اسم burgenses فى كثير من عهود المدن . وما حصلت عليه المدن الجديدة من دستور واستقلال محلى ، من الواضح أنه مستمد من نظم المدينة ، حتى يصح القول أن المدينة تجاوزت محيط أسوارها كيما تبلغ المناطق الريفية ، لتوقفها على الحرية .

حكومة المدينة :

على أن هذه الحرية الجديدة لم تلبث أن وصلت فى تقدمها وانتشارها إلى الضياع القديمة ، التى لم يستطع نظامها القديم البقاء فى محيط النظام الجديد . ولم يسع السيد الإقطاعى ، إلا أن يجعلها تحل بالتدريج مكان الاسترقاق الذى كان يعتبر الحالة العادية لحائزى الأرض ، وتم ذلك إما طواعية أو كرها ، وإما بالاتفاق بين السيد والرقيق . فأصاب شكل حكومة السكان بهذه المدن من التغيير ، مثلما أصاب حكومة البلاد ، نظرا لأن كلتيهما تعتبران من نتائج وضع اقتصادى ، أخذ فى الاختفاء . فأخذت التجارة تبذل للقرية من الحاجات الضرورية ، ما كانت الضياع حتى ذلك الحين مضطرة للحصول عليه ، بما تبذله من جهود . فلم تعد الضيعة فى حاجة إلى أن تنتج كل المواد اللازمة لها ، إذ يكفى التماسها فى مدينة قريبة . مثال ذلك ، أن الأديرة فى الأراضى المنخفضة ، التى وهبها المحسنون كروما تقع إما فى فرنسا ، وإما على شاطئى نهر الراين والموزيل ، حيث يجرى استخراج النبيذ اللازم للاستهلاك بالأديرة ، أخذت منذ بدء القرن الثالث عشر ، فى بيع هذه الأملاك التى لم تعد لها فائدة ، والتى بلغت تكاليف العمل فيها والمحافظة عليها ، ما يزيد على ما يتحصل منها .

وهذا المثال خير ما يشرح اختفاء نظام الضياع القديم فى عصر تعرض للتغيير بفضل التجارة واقتصاد المدينة الجديدة . فالتجارة التى أخذ نشاطها يقوى ويشتد ، والتى لا بد أنها شجعت الإنتاج الزراعى ، حطمت الحدود التى كانت حتى ذلك الحين تقيدها ، ولم تلبث أن جذبت القرية إلى المدينة ، وأثارت فيها التحضر ، وجعلت لها الحرية . وبذا جرى انتزاع الرجل من الأرض التى ارتبط بها زمنا طويلا ، وحل العمل الحر مكان السخرة التى يقوم بها الرقيق . على أن الحالة القديمة لاسترقاق الشخص ، وما يتبعها من صور ملكية الضياع لم تبق فى شدتها الأولى إلا فى الجهات البعيدة عن الطرق التجارية الرئيسية ، وفيما عدا ذلك اختفت حالة الاسترقاق ، وكان اختفاؤها سريعا فى الجهات التى تكاثرت بها المدن . ففى الفلاندر ، مثلا ، نكاد لا نصادفها مطلقا بعد القرن الثالث عشر ، على الرغم من أن بعض آثارها لا زال قائما . فى بعض الجهات المتناثرة لا زال بعض الرجال مقيدين بحق الامتلاك ، أو خاضعين للسخرة ، ولا زالت الأرض تنوء بما للسيد الإقطاعى من حقوق مختلفة . غير أن البقايا المتخلفة عن الماضى ليست عادة إلا ضرائب قليلة ، وكل من يؤديها ، صار له مطلق الحرية .

رأس المال :

على أن تحرر الطبقات الريفية ليس نتيجة واحدة من النتائج التى أثارها الانتعاش الاقتصادى ، الذى تعتبر المدينة نتيجة له ، ومن أدواته أيضا ، إذ اتفق حدوثه مع ازدياد أهمية رأس المال السائل . ففى زمن نظام الضياع فى العصور الوسطى ، لم يكن ثمة صورة أخرى من الثروة ، سوى تلك التى تنطوى عليها المزرعة ، لأنها كفلت لحائزها الحرية الشخصية والمكانة الاجتماعية ، فكانت الضمان لما كان لرجال الدين والنبلاء من مكانة ممتازة . فحائزو الأراضى ، الذين يمثلهم رجال الدين والنبلاء ، إنما يعيشون على

عمل المستأجرين الذين يبذلون لهم الحماية ، والذين يتولون حكمهم . ولم يكن استرقاق العامة (سواد الناس) إلا نتيجة حتمية لهذا النظام الاجتماعى .

وإلى جانب الطبقة المتوسطة قامت طبقة من الرجال يعتبر وجودها مناقضا لما هو مألوف من الأمور ، فالأرض التى أقاموا بها لم يزرعوها ، ولم يملكوها . على أن الأفراد أظهروا أن بوسعهم أن يعيشوا ، ويحرزوا ثروة بما يباشرونه من البيع وبما يحصلون عليه من أسعار التعامل .

والمعروف أن الأرض باعتبارها رأس مال كانت تعتبر كل شىء فظهر إلى جانبها رأس المال السائل . وكان المال حتى وقتئذ متعطلا ، فكبار الملاك من الدنيويين والكنسيين الذين تركز بأيديهم ، ما يجرى فى التداول من مبلغ تافه ، حصلوا عليه إما من الضرائب التى أداها الحائزون للأرض ، وإما من الصدقات التى أداها للكنائس جمهور المصلين ، لم يكن بوسعهم أن يستثمروا هذا المال . على أنه من المحقق أن الأديرة وافقت فى بعض الأحوال ، زمن المجاعة ، على بذل القروض بالربا ، للنبلاء الذين يعانون الضيق ، مقابل أن يجعلوا أراضيهم ضمانا لتسديد هذه القروض . ونظرا لأن القانون الكنسى يحرم هذه العمليات ، كانت تعتبر وسائل مؤقتة ، والقاعدة العامة هى أن النقود كان يجرى اختزانها ، وفى أكثر الحالات ، كانت تتحول إلى أوعية وحلى للكنيسة ، فإذا اشتدت الحاجة إليها ، تقرر صهرها من جديد . ومن الطبيعى أن يقوم التجار بإطلاق هذا المال المتجمد ، وإعادته إلى وظيفته الصحيحة . وبفضل هذا العمل ، أضحى النقد مرة أخرى وسيلة التعامل ، ومعيار الأسعار ، ولما كانت المدن عبارة عن مراكز تجارية ، فلا بد أن يتدفق إليها . فإذا نشط التداول ، اشتدت قوته باستخدامه فى عمليات تجارية عديدة وفى الوقت ذاته ، شاع استعماله ؛ فما كان يؤدى نوعا صار يؤدى نقدا .

وظهرت حركة جديدة للثروة ، وهى الثروة التجارية ، التى لم تعد تتألف من الأرض ، بل من المال أو السلع التجارية التى يجرى تقويمها بالنقد . ففى أثناء القرن الحادى عشر ظهر فعلا فى عدد من المدن ، عدد من المموّلين ؛ وقد سبق الإشارة إلى أمثلة عن الممولين أو الرأسماليين . ولم يلبث أغنياء المدينة أن درجوا على استثمار جانب من أرباحهم فى الأرض ، إذ أن أحسن الطرق لتدعيم ثروتهم واستثماراتهم هو الاهتمام بشراء الأرض . فجعلوا جانبا من أرباحهم لشراء مزرعة أو ضيعة ، كانت تقع أول الأمر المدينة التى يقيمون بها ، ثم كانت فيما بعد فى الريف ، غير أنهم تحولوا إلى إقراض النقود . على أن الأزمة الاقتصادية التى أثارها دخول التجارة فى حياة المجتمع ، أدت إلى خراب ، أو على الأقل إلى اضطراب ، ملاك الأراضى الزراعية الذين لم يستطيعوا أن يتلاءموا معها . فكلما تزايد تداول النقود ، انخفضت قيمتها فأدى ذلك إلى ارتفاع كل الأسعار . والمعروف أن الفترة المعاصرة لقيام المدن ، اشتهرت بارتفاع نفقات المعيشة فيها ، وكان ذلك فى صالح التجار والصناع ، غير أنه كان ضاراً ومؤذيا لملاك الأراضى ، الذين لم ينجحوا فى استكثار مواردهم . وفى نهاية القرن الحادى عشر ، تحتم على عدد كبير من الملاك أن يلجأوا إلى ما لدى التجار من رءوس الأموال ، حتى يحافظوا على المضى فى حياتهم . فيشير عهد مدينة سان أومر St. Omer ، الصادر فى سنة ١١٢٧ ، إلى ما جرى من التجاء فرسان الجهات المجاورة للمدينة إلى عقد قروض مع سكان المدينة ، وكان ذلك إجراء مألوفا .

وشاع فى هذه الفترة أيضا عمليات أكثر أهمية ، إذ توافر التجار الذين بلغوا قدراً كبيراً من الثروة مما يحملهم على الموافقة على عقد قروض كبيرة . فحوالى سنة ١٠٨٢ أقرض بعض تجار لييج ، رئيس دير St. Hubert ، من الأموال ما يكفى لشراء أراضى شافينى Chavigny ، وبذلوا بعد سنوات للأسقف أوتبرت Otbert من الأموال ، ما يلزم لأن يشترى قلعة

بويون Bouillon ، من الدوق جودفرى عند ارتحاله فى الحروب الصليبية ؛ ولجأ الملوك أيضا فى أثناء القرن الثانى عشر إلى الاقتراض من رجال المال بالمدينة . واشتهرت مدينة آراس Arras ، فى الفلاندر ، فى مستهل عهد فيليب أغسطس بأنها مدينة الممولين .

على أن مدن لومبارديا ، وما انتهج سبيلها من المدن الأخرى ، فى تسكانيا وبروفانس ، قطعت شوطا كبيراً فى هذه التجارة ، إقراض المال ، التى خاب سعى الكنيسة فى مقاومتها . وفى مستهل القرن الثالث عشر ، أمد المموّلون الإيطاليون عملياتهم التجارية إلى شمال جبال الألب ، وحازوا من النجاح والتقدم السريع ، ما جعلهم بعد نصف قرن ، يحلون مكان الممولين المحليين ، بفضل وفرة رءوس أموالهم وما بلغوه من التقدم والرقى فى طريقة (أساوب) إجراءاتهم .

وما تركز فى المدن من قوة المال السائل ، لم يهبها فحسب السيادة الاقتصادية ، بل أسهم أيضا فى جعلها تشارك فى الحياة السياسية . ونظرا لأن المجتمع لم يعرف منذ زمن طويل من السلطة ، سوى تلك التى يجرى استمدادها من ملكية الأرض ، كان رجال الدين والنبلاء وحدهم ، هم الذين يشاركون فى الحكم . فالسلم الإقطاعى لم يقم إلا على أساس امتلاك الأراضى . فلم يكن الإقطاع فى الواقع سوى نوع من الحيازة ، وما ترتب عليه من علاقات بين التابع والسيد ، لم تكن صورة خاصة ، لما كان من علاقات بين المالك والمستأجر (أو حائز الأرض) . والفارق الوحيد هو أن الخدمات التى يلتزم بها التابع للسيد تتسم بالصفة العسكرية والسياسية ، بدلا من أن يكون لها صفة اقتصادية ، فالأمير المحلى كان يطلب من أتباعه المساعدة والنصيحة ، وهو فى الوقت ذاته يقوم بهذه الالتزامات باعتباره تابعا للملك ؛ وبذا لم يدخل فى توجيه الأمور العامة إلا أولئك الذين يحوزون الأراضى ، على أنهم لم يدخلوا إليها إلا بما يؤدونه بأنفسهم من النصيحة والمساعدة

consilio et auxilio . أما مساهمة الأتباع فى سد حاجات سيدهم ، بأن يؤدوا له مالا ، فلم تكن جارية فى فترة كان فيها رأس المال ، الذى لم يكن سوى مزرعة ، لايكفى إلا لإعاشة ملّاكها . ولعل أهم صفة للحكومة الإقطاعيه ، افتقارها إلى الأموال ، فما يحصل عليه السيد من ضيعته من موارد ، تعتبر دخلا خاصا به . ومن المستحيل عليه أن يزيد فى موارده بفرض ضرائب ، كما أن عوزه المالى منعه من أن يستخدم موظفين بمرتبات ، له أن يطردهم أو يقرهم فى أعمالهم . ولذا استعاض عن الموظفين بأتباع توارثوا الوظائف ، واقتصرت سلطة السيد عليهم ، وعلى ما يبذلونه له من يمين الولاء .

غير أن انتعاش التجارة مكّنته من أن يزيد فى موارده ، فأخذت النقود تتدفق على خزائنه ، وبفضلها أفاد من الأحوال والظروف . فظهور وكلاء السيد ، أثناء القرن الثالث عشر كان أول أعراض التقدم السياسى ، الذى هيأ للأمير أن يتخذ إدارة عامة سليمة ، وأن يحول سلطته بالتدريج إلى سيادة وسلطان . فلم يكن هذا الوكيل إلا موظفا ، وبظهور هذه الفئة من الموظفين ، قام نوع جديد من الحكومة . وعلى الرغم من أن هذا الوكيل يعتبر خارج السلم الإقطاعى ، فإن طبيعته اختلفت تماما عن طبيعة القضاة والقسطلانية أو رؤساء المدن mayors السابقين ، الذين تولوا وظائفهم ، مع الاحتفاظ بالألقاب الوراثية . فما كان من فارق بينه (الوكيل) وبينهم ، هو نفس الفارق بين الأراضى التى يفلحها الأرقاء ، والملكيات الحرة . فالأسباب الاقتصادية هى التى غيرت فى وقت واحد نظام الأرض ، ونظام حكومة القوم . فهذه العوامل التى مكّنت الفلاحين من التحرر ، وجعلت الملاك يستعيضون عن خراج الضياع ، بإيجار خالص ، هى التى جعلت الأمراء بفضل وكلائهم وعملائهم الذين يتقاضون أجورا ، يضبطون الحكومة وأملاكهم . هذا الابتكار السياسى دلّ على ذيوع التعامل بالنقد

وتداوله . ومن الدليل على ذلك أن الفلاندر سبقت الأراضى المنخفضة فى معرفة نظام الوكلاء ، لأنها كانت أسبق منها فى الحياة التجارية وحياة المدن .

وما قام من علاقات بين الأمراء والمدن ، أدّت أيضاً إلى نتائج سياسية بالغة الأهمية . فلا بد من الاهتمام بتلك المدن التى ازدادت أهمية بفضل تزايد ثروتها ، والتى كان بوسعها عند الحاجة أن تبذل الألوف من الرجال المجهزين بأحسن العُدَد . وتعرض إنشاء الحرس المدنى أول الأمر للزراية والاحتقار ، غير أن ما أحرزه العساكر من انتصار على الجيوش الأوربية (جيوش الإمبراطور) فى ليجنانو (١١٧٦) ، دلّ على مقدار كفايتهم . ولم يسع ملك فرنسا إلا أن يلجأ إلى خدماتهم وأن يتحالف معهم لتحقيق مصالحهم ، فجعلوا من أنفسهم حماة للمدن المستقلة (الكميونات) ، وحراسا لحرياتها ، واعتبروا الملكية وثيقة الصلة بحقوق المدن . ولا بد للملك فيليب أغسطس أن يجنى ثمار هذه السياسة البارعة . إذ أن معركة بوفين التى حدثت سنة ١٢١٤ ، والتى أقرت سلطة الملك داخل فرنسا ، وجعلت مجدها ومكانتها تذيع فى سائر أنحاء أوربا ، يرجع الشطر الأكبر منها إلى الكتائب العسكرية التى اشتهرت بها المدن ..

ولم تكن المدن بانجلترا أقل أهمية من سائر البلاد وقتذاك ، على الرغم من أن أثرها اتخذ صورة أخرى . ففى انجلترا لم تساند المدن الملكية ، بل انحازت إلى جانب البارونات ، وأسهمت أيضاً فى إقامة حكومة برلمانية ، التى يرجع تاريخها البعيد ، فيما يبدو ، إلى زمن صدور العهد الأعظم (١٢١٥) .

على أن ما اتصفت به المدن من الميل الطبيعى إلى التحرر والاستقلال ، جعلها تتجه إلى أن تكوّن جمهوريات مستقلة . فلو توافرت لها القوة فإنها يصح أن تكون دولة داخل دولة غير أنها لم تحرز فى ذلك نجاحا إلا إذا

كانت سلطة الدولة بلغت من العجز ما يمنعها من إحباط جهود المدن ، وهذا ما حدث فى إيطاليا فى القرن الثانى عشر ، وفى ألمانيا ، بعد انهيار سلطة الإمبراطور . على أنها بقيت ، فى البلاد التى اشتدت فيها سلطة الحكومة ، خاضعة لحكومة هذه البلاد . ومع ذلك حرصت الحكومة على أن تفيد من هذه المدن ، لأهميتها فى تمويل الدولة . ومن الواضح أن المدن لم تبذل المال إلا إذا اطمأنت إلى سلامتها ؛ ولذا حرصت على أن تحصل على امتيازات جديدة مقابل الأموال التى بذلتها قروضا . ولما كان القانون الإقطاعى لا يجيز للسيد إلا الحصول على مقررات معينة ، كان من المستحيل أن يلزم المدن بأن تؤدى له الجزية ، أو يجبرها على أن تمده بكل ما يطلبه من المؤن برغم حاجته الشديدة .

ولا شك أن تموين أهل المدينة بالطعام كان من أشد المشاكل التى لابد من حلها . فالواضح أن سكان المدن ، حتى فى القرن الحادى عشر ، كانوا من وفرة العدد وكثرته ، بحيث لا يكفى الإنتاج المحلى لتموينهم . وما احتاجوه من المواد الغذائية للاستهلاك حصلوا على جانب منه من تجار الجملة ، وحصلوا على الجانب الآخر من القرى المجاورة ، غير أنه كان لابد من تنظيم وصول هذه المواد الغذائية ومنع الزيادة التحكمية فى الأسعار . وجرى منذ زمن مبكر اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع التجار من الاتحاد على حساب مصالح المستهلكين ، وتقرر أيضاً التخلص من الوسطاء بين المشترى والبائع . والمبدأ السائد فى اقتصاد المدينة ، هو الحرص على تيسير الاتصال بين مستورد المواد الغذائية والمشترى ، فيتحقق بذلك رخص المؤن . وتحقق ذلك بوضع لوائح دقيقة للتجارة والأسواق ؛ فنظرية الثمن العدل justum pretium التى صاغها فقهاء القرن الثالث عشر ، لاشك أنها اتفقت مع الإجراءات التى لم يلبث أن نمت وتطورت فى المدن . وتقضى نظرية الثمن العدل بأن يبيع التاجر سلعته بالثمن الذى يكفيه ، إذا

أراد أن يعيش على النحو الذى عاش عليه أسلافه ، على أنه جرى التوسع فى شرح هذه النظرية ، فجرى اعتبار الثمن عدلا وصالحا ، إذا لم يتحكم فيه الطمع والنهم (حب المال) .

نقابات الحرف :

وتطابت الصناعة بدورها تدخل سلطة المدينة ، فلم يكن لزاما عليها فحسب أن توفر المواد الخام ، بل تكفل أيضاً التوزيع العادل لهذه المواد بين الصناع ، ثم تشرف آخر الأمر على ما يجرى إنتاجه من السلع ، حتى تحوز القبول عند المستهلكين .

وظهرت الدلائل الأولى لقيام نقابات الحرف (metiers, mysteries) أواخر القرن الحادى عشر ، فى أرقى المدن نمواً وتطوراً . إذ أخذ الصناع الذين ينتمون لحرفة واحدة يتحدون سويا لشراء المواد الجديدة ، ولمناهضة المنافسة الأجنبية ، على أن حكومة المدينة جعلت هذه النقابات إجبارية بعد أن كانت أول الأمر اختيارية . والواقع أن النقابات المهنية ، بعد استقرارها فى القرن الثانى عشر ، تعتبر من أهم مبتكرات حضارة المدن فى العصور الوسطى ، لما لها من أهمية فى حل مشكلة العمل ، ولملاءمتها لعصر ، لازالت فيه العملة (النقد) والرأسمالية فى دور التكوين . ومن أهم مزاياها أنها كفلت الاستقلال الاقتصادى للمنتج ، ومصالح المستهلك .

والمعروف أنه عند قيام المدينة لم يكن بها إلا نقابة واحدة ، إذ يعتبر كل سكان المدينة أعضاء فى هذه النقابة ، ويؤلف موظفو النقابة الهيئة الحاكمة بالمدينة ، فيمارسون كل السلطات الواردة فى الوثيقة (العهد) الممنوحة لهم . غير أن هذا الوضع لم يستمر طويلا ، فأعضاء نقابة المدينة الذين تمتعوا بامتيازاتها ترددوا فى قبول أعضاء جدد ، وفى استطاعة الأرقاء أن يفروا إلى المدينة ، فإذا أقاموا بها سنة ويوما صاروا أحراراً ، غير

أنهم يعتبرون أنفسهم سعداء الحظ إذا دخلوا فى عضوية النقابة . ولم تلبث أن زخرت معظم المدن بعدد كبير من السكان ، لم يتمتعوا من قبل بامتيازات . ثم أخذت الاختلافات على المصالح المادية والاقتصادية تظهر بين أعضاء النقابة ، فالتجار الذين عاشوا على التجارة جنوا فى الغالب من الثروة والمال ، ما يفوق ما عند الصناع ، بما حصلوا عليه من أرباح وفيرة نتيجة استيراد السلع وبيعها إلى مواطنيهم والاحتفاظ باحتكارها حتى يرفعوا الأسعار ، فأغضب هذا الإجراء الصناع الذين لم يشاركوهم فى الأرباح .

أخذ الصناع يخرجون بالتدريج من نقابة المدينة ، ويكونون لأنفسهم نقابات مستقلة . ولم تختلف هذه العملية من مدينة إلى أخرى إلا اختلافا يسيرا ، ففى اكسفورد ظلت نقابة المدينة هى النقابة الأساسية ، ولم تكن النقابات الأخرى سوى نقابات ثانوية . وليس فى استطاعة شخص من الأشخاص أن ينتمى إلى نقابة مهنية ما لم يكن عضوا فى نقابة المدينة ، غير أنه جرى فى معظم المدن استقلال تام ، وأضحت النقابة الأساسية هى نقابة التجار ، وانفصل عنها الصناع ليؤلفوا لأنفسهم نقابة مستقلة .

على أن إنشاء النقابات كان عملية بطيئة طويلة الأمد استغرقت سنوات عديدة . ففى نهاية القرن الثانى عشر لم يكن خارج لندن من نقابات الحرف بانجلترا سوى نقابات صناع المنسوجات ، كالنساجين والصباغين . وعلى الرغم من أن التنظيم النقابى ظهر فى فرنسا فى عصر مبكر ، فإنه لم يكتمل نموه وازدهاره إلا فى القرن الثالث عشر . إذ أن كل حرفة من الحرف المعروفة كادت تكون ممثلة فى نقابة من النقابات ، اشهر منها نقابات الجزارين والخبازين وصناع السيوف ، والصاغة ، والدباغين ، وصناع الجلود ، وبائعى الكتب ، وصناع الورق ، ودرج أرباب كل نقابة على أن يعيشوا معا فى شارع واحد .

قوانين النقابات :

لم يكن الغرض الأساسى من النقابة المهنية ، سوى تأمين المصالح الاقتصادية لأربابها . فليس فى استطاعة صانع من الصناع أن يعمل بالمدينة ، ما لم يكن عضواً فى نقابة محلية ، ولا يجوز استيراد سلع تجارية إلى المدينة ، إذا ترتب على ذلك منافسة المنتجات المحلية . فصارت كل نقابة تحتكر السوق فى مدينتها ، وبذلت كل ما وسعت من قوة لمنع التنافس بين أعضائها ، فوضعت لوائح تفصيلية تتحكم فى نوع الإنتاج ، وطرق الصناعة ، وما تتقاضاه من الرسوم . والمبدأ الأساسى هو أن يلتزم كل عضو من أعضاء النقابة بأن يصنع فى دقة ، نفس السلعة وبنفس الطرق ، وأن يبيعها بنفس السعر . وخضعت ساعات العمل لرقابة شديدة ، ففى الصناعات المرهقة التى تحتاج إلى جهد كبير واهتمام شديد فى العمل ، لا يستطيع الفرد أن يمارس عمله قبل شروق الشمس أو بعد غروبها .

ومن الواضح أن هذا الاحتكار الخاضع لسيطرة شديدة ، لم يؤد عمله على الوجه الفعال إلا إذا تناسب مقدار العرض مع الطلب . وحاولت كل نقابة أن تفعل ذلك ، بما لجأت إليه من تحديد اختيار عدد أعضائها . فقبل أن يتم قبول الشاب فى النقابة ، تحتم عليه أن يتعلم المهنة ، بأن يشتغل تلميذا عند أحد أعضاء النقابة أو أساتذتها (أسطواتها) . وتحدد النقابة عدد التلاميذ عند عضو النقابة ، وعدد السنوات التى ينبغى أن يمضيها التلميذ فى تعلم المهنة ، وبذلك تستطيع النقابة أن تضبط عدد الصناع الذين يمتهنون حرفتها ، وتتأكد أيضاً بأن أعضاءها أصابوا تدريباً كافيا . فإذا خدم التلميذ المدة المقررة ، تحتم عليه أن يصنع قطعة رائعة من عمله ، تخضع لفحص واختبار موظفى النقابة ، كيما يثبت قدرته على ممارسة الحرفة .

وفى أوائل عهد النقابات المهنية ، كان لكل عضو مصنع صغير ، يعمل به مع عدد قليل من التلاميذ ، فإذا أتم التلميذ دراسته ، أصبح أستاذا ، وصار له حانوت مستقل . غير أن الأساتذة ، الذين كانوا أعضاء بالنقابة ، نزعوا إلى أن يقللوا عدد أعضائها ، وأن يزيدوا من عدد العمال الذين يخضعون لهم ، فتزيد بذلك أرباحهم . ولم يمض على ذلك زمن طويل ، حتى تعذر على التلميذ أن يكون أستاذا بعد أن فرغ من تدريبه ، إذ تحتم عليه أن يعمل عدداً معينا من السنوات ، صانعا أجيراً ، أو عاملا أجيراً باليومية . وبهذه الوسيلة صار للأساتذة من الورش (المصانع) الكبيرة ما يعمل بها عدد من التلاميذ والأجراء لحسابهم . وكلما مضى الزمن ، اشتد حرص أعضاء النقابة على ألا يزيدوا من عدد أعضائها ، وأن يبخسوا نصيب الفرد فى السوق . فكلما نمت السوق آثروا أن يزيدوا من عدد التلاميذ ، وترتب على ذلك أن أضحى مستحيلا أن يصبح التلميذ أستاذاً إلا إذا كان ابن أستاذ (أسطى) ، أو متزوجاً من ابنة أستاذ . ولم يأمل غالبية العاملين فى المهنة فى أن يرتقوا إلى أكثر من أجراء باليومية .

على أن الأجراء أضحوا تحت رحمة الأساتذة الذين يسيرون النقابة ، وهيأت النقابة العمل لكل أجير . فى باريس ، صار يجتمع أجراء النقابة سوياً كل صباح ، فى مكان معين ، فيتقدم إلى هذا الموضع الأساتذة (الأسطوات) ويختارون من بينهم الرجال الذين يحتاجون إليهم . فإذا تم الاختيار ، عهد بهم موظفو النقابة إلى الأساتذة وتقرر النقابة لهم الأجر بموافقة الأساتذة ، ويجرى الاتفاق على تنظيم ساعات العمل التى يقومون بها . وفى بعض المدن حاول الأجراء أن يؤلفوا لأنفسهم نقابات خاصة ، لمهاجمة الأساتذة ، غير أن هؤلاء الأساتذة أحبطوا جهود الأجراء ، بفضل ما نالوه دائماً من مساعدة الحكومة .

والواضح أن النقابات أساءت استعمال احتكاراتها على حساب أعضائها ، بما لجأت إليه من الحط من نوع السلع ورفع السعر . فى انجلترا ، حيث كانت الحكومة الملكية قوية ، اشتد الاهتمام بالسيطرة على أهم النقابات ، إذ تولت الحكومة الإنجليزية ، على الأقل ، منذ زمن الملك حنا تقدير وزن الخبز ونوعه وثمن أرغفته ، واهتمت بنوع الجعة (البيرة) ووعائها . ولما صارت المنسوجات ، فيما بعد ، من أهم الصناعات ، تقرر وضع لوائح صارمة لصناعتها ، وقام مفتشون من قبل الحكومة لتنفيذها .

والراجح أن النقابات فى فرنسا ، خضعت لرقابة شديدة فى المدن ، حيث كان السيد الإقطاعى قويا . فى باريس ، كان نائب الملك يصدق على لوائح معظم النقابات ، ويعتبر مسئولا عن تنفيذها . وأشرف موظفون آخرون على النقابات الأخرى ، فخضع باعة الكتب مثلا ، وصناع المداد (الحبر) لسلطة مدير الجامعة ، وأشرف الأسقف على صناع الشمع والملابس الكهنوتية ، وتولى ساقى الملك الإشراف على تجار النبيذ . غير أن الإشراف لم يكن سهلا فى المدن التى حازت الاستقلال الذاتى ، ونزعت النقابات إلى أن تسىء استخدام الاحتكارات .

الخدمات الاجتماعية المستمدة من النقابات :

على الرغم من أن الغرض الأساسى للنقابات كان اقتصادياً ، فإنها أدت أيضاً خدمات اجتماعية ودينية ، إذ اهتمت بأرامل وأطفال من مات من أربابها ، واشتركت فى نفقات الجنازة ، ولكل نقابة راع من القديسين ، ولها طقوس دينية خاصة . ويقوم بالوظائف الدينية فى النقابة هيئة مستقلة اتخذت اسم Confrerie ، غير أن أعضاءها لم يكونوا سوى أعضاء بالنقابة .

وترتب على ظهور نقابات المهن والحرف ، أن حدث فى مدن عديدة اضطرابات سياسية خطيرة . فأعضاء نقابة التجار الذين سيطروا

على حكومة المدينة ، لم يميلوا بطبيعة الحال إلى التخلى عن سلطتهم ، كما أن النقابات المهنية ذاتها لم ترغب فى أن تترك التجار ، يتولون السلطة بها . ونشبت ثورات واضطرابات فى مدن عديدة ، ففى بلاد الفلاندر ، أعلن أرباب الحرف فى القرن الرابع عشر ، الثورة والتمرد ، فأسقطوا حكومة التجار الأغنياء ، وهزموا فى معركة فاصلة ملك فرنسا الذى كان يعتبر نصير التجار وحليفهم ، ثم ألفوا فيما بعد حلفا مع ادوارد الثالث ملك إنجلترا . ولم تختلف ثورات أرباب صناعة النسيج الفلمنكيين عن ثورات سائر أرباب الحرف ، غير أنه قام فى مدن عديدة ثورات بالغة الخطورة . وهذه الثورات كانت تنتهى آخر الأمر بأن يكون لنقابات المهن والحرف نصيب فى حكومة المدينة .

ومن الواضح أن نظام النقابات حقق مزايا عديدة ، إذ هيأ قدرا كبيراً من الطمأنينة لأعضاء النقابة من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية ، وهيأ لأعضاء النقابة أيضاً ، الوسائل التى يتعاونون بها فى سائر أنواع النشاط الاجتماعى والاقتصادى والسياسى .

أما الضعف الكبير الذى أصاب النظام فإنه يتوقف على قدرة هذا النظام على أن يتشكل وفقا للتقدم الصناعى . فليس فى استطاعة أى عضو من أعضاء النقابة أن يستخدم طريقة جديدة فى الصناعة ، إلا إذا أقرتها النقابة فى مجموعها ، وأدخلتها فى لائحتها . على أن هذا القبول كاد يكون مستحيلا ، ومن ثم حدث منذ عصور بعيدة أن اضطر المبتدعون إلى أن يعملوا خارج دائرة اختصاص النقابات ، فمثلا كانت الطريقة المألوفة فى القرن الثانى عشر ، فى تبييض القماش ، هى أن يوضع القماش فى الماء ، ثم يجرى الضغط عليه ، أو الضرب عليه ، بألواح عريضة من الخشب . وفى أواخر القرن الثانى عشر ، خطر لأحد الأشخاص أن قوة دفع

الماء تستطيع أن تؤدى تلك العملية بنجاح . وترتب على ذلك أن ظهرت معاصر التبييض وجرى تشييد هذه المعاصر خارج المدن ، بعيداً عن حدود اختصاص النقابات وقامت عادة على أرض سيد أو نبيل ، بلغ من القوة والسلطان ، أن النقابات لم تجرؤ على أن ترفض قبول ما ينتج من معاصره .

والخلاصة أن هذه القصة ، هى قصة ما حدث فيما بعد من تقدم صناعى ، إذ أن قدراً كبيراً من صناعة الصوف بانجلترا فى أواخر العصور الوسطى ، إنما نما فى الريف ، بعيداً عن النقابات .

نمو المدن

على الرغم من الاختلافات الكبيرة بين المدن فى العصور الوسطى ، فلابد من الإشارة إلى بعض ملاحظات عامة ، فالمعروف أن معظم المدن نشأت أول الأمر على أنها مساكن (محلات) تلاصق قلعة أو دير أو مدينة أسقفية . واعتمد السكان أول الأمر على القلعة أو الدير أو المدينة ، فاتخذوا منها ملاذا ومأوى زمن الخطر . غير أنه كلما ازداد عدد السكان بالمدينة ، وكثرت ثروتها ، نزعوا إلى تحصينها بتشييد أسوار لها ، وإذ تطلب تشييد البناء نفقات باهظة ، جرى البناء فى أصغر مساحة ، فتقرر الإفادة من الحيز الواقع فى داخل الأسوار ، لما يتوافر به من أسباب الأمن والطمأنينة . وترتب على ذلك أن الشوارع كانت ضيقة ، وأن الطبقات العليا للدور والمنازل امتدت فوق هذه الشوارع . ومن الطبيعى ألا تتوافر التدابير الصحية ، على الرغم من رصف بعض الشوارع وساحة السوق ؛ فتراكم كل أنواع الوسخ والفضلات فى الشوارع . ولما ازدادت سرعة نمو المدينة ، ولم يعد الحيز الواقع فى داخل الأسوار كافيا ، قامت مساكن جديدة خارج المدينة . فإذا صار لهذه الأرباض أهمية كبيرة ، امتدت أسوار المدينة وأحاطت بها . ففى باريس نستطيع أن نستخلص من أسماء الشوارع المراحل المختلفة لما حدث بالتدريج

من امتداد أسوار المدينة ، فشارع سان أونريه Honoré صار شارع ضاحية سان أونريه .

وما كان لإدارة المدينة من نشاط ، إنما يفسره أساسا ما واجهته المدينة من مشاكل اقتصادية . وهذه المشاكل حددت ما كان للمدينة من سياسة داخلية وسياسة خارجية . فمن الناحية الداخلية ، تولى حكومة المدينة طائفة التجار ، الذين يعتبرون دعامة المدينة ورخائها . وجرى انتخاب الموظفين من طبقة الأثرياء ، الذين أطلق عليهم المؤرخون المحدثون اسم البطارقة . ومن الطبيعى أن هذا النظام كلما تطور ازداد فيه ظهور كل خصائص الطبقة الحاكمة ، من فضائل ومساوئ . ومع ذلك فالواقع أن هؤلاء البطارقة أظهروا جدارتهم بالعمل الذى تولوه ، فأظهروا من الذكاء والنشاط والكفاية فى العمل، ما أصبح ذائعا ومعروفا . إذ عكفوا على خدمة المصلحة العامة ، وأظهروا من الإخلاص ما انتزع الاحترام . ويصح القول أن حضارة المدن ، فى ظل حكومتهم ، ظفرت بالخصائص التى امتازت بها حتى النهاية .

أما السياسة الخارجية التى ظل أهل المدينة متعلقين بها ، فقد ابتدأها أيضا البطارقة . يضاف إلى ذلك أن هذه السياسة إنما فرضتها طبيعة سكان المدينة (البورجوازية) . ولفهم هذه السياسة ينبغى أن ندرك أن البورجوازية ألفت طبقة ذات امتيازات خاصة ، فأسلوب حياتها ، الذى استلزمته مطالب تجار المدن ، تطلبت أنه لا بد لها أن تستمتع بأعلا درجات الاستقلال الذاتى ، وأن تكون فى وضع يمكنها من حماية مصالحها ، بكل كفاية ، وأن تتحرر تماما من كل تدخل أجنبى . فالمثل الأعلى ، لكل مدينة ، فى نهاية القرن الثالث عشر ، هو أن تكون جمهورية مستقلة ، « مدينة حرة » ، تتوفر لها السيادة ، ورعاية حقوق سكان المدينة . إذ أن المدينة طلبت الاستقلال التام ، سواء كان من الكنيسة أو من الحاكم الدنيوى . فأرادت

أن تفلت من ولايتهما القضائية ومن ضرائبهما . ودأبت على أن تحصل أو تنزع امتيازات جديدة ، ومن هنا نشبت منازعات عديدة بين المدينة وبين الكنيسة أو الأمير .

ومن الملحوظ أن الأمراء العلمانيين كانوا يميلون إلى أن يظهروا العطف على سكان المدينة ، على حين أن كبار رجال الكنيسة لم يخفوا عداوتهم الصريحة لهم . والسر فى ذلك الاختلاف ، يرجع إلى أن الحكام العلمانيين ، ليس ثمة ما يدعوهم إلى الخوف من البورجوازية ، بل إنهم رأوا عكس ذلك ، إذ أدركوا أن من صالحهم أن يشجعوهم ويقوموا بحمايتهم . ومن الواضح أنه كلما ازداد رخاء البورجوازية ، كان ذلك فى صالح الحكام . فما يصيب المدينة من الرخاء بفضل التجارة ، يفيد منه السيد ، بما يجبيه من الضرائب . يضاف إلى ذلك أن الحكام العلمانيين ، ليس لهم مقر ثابت ، فكانوا ينتقلون باستمرار ، من موضع إلى موضع ، فلم يكونوا تبعا لذلك فى احتكاك دائم مع سكان المدن ، وبذا تضاءلت أسباب الضرر إلى أدنى الحدود .

وحدث عكس ذلك مع الأساقفة ، الذين تحتم عليهم الإقامة فى المدينة ، التى استقر بها منذ زمن الرومان ، مركز أسقفيتهم ، فحرصوا على المحافظة على سلطتهم . فما كان للأساقفة وللكنيسة من مصالح ، حملهم على أن يرتابوا فى دعاوى البورجوازية . وتراءى لهم ، بما توافر عندهم من الأسباب ، أن استقلال المدينة ، لا بد أن يضعف مكانتهم ، ويصح فى الوقت ذاته ، أن يهدد حقوق رجال الدين ومواردهم . وزاد فى شكوكهم أن هذا الاستقلال إنما يطلبه التجار ، لأن الكنيسة كانت بالغة الشدة والصلابة فى مقاومة التجارة ، للاعتقاد أن التجارة لا تحفل إلا بالربح ، ولا تلتمس إلا الوسائل المؤدية للربا ، الذى لا تقره الكنيسة . فالعداوة الصريحة التى أبدتها الكنيسة ، منذ زمن الكارولنجيين ، لممارسة إقراض المال ، امتدت أيضا إلى التجارة .

والواقع أن الأساقفة اتخذوا لأنفسهم من الخطط والنظريات ، ما يحتم عليهم الدفاع عن وضعهم ومكانتهم ، ضد كل من يهاجمهم من المصلحين ، فأصدروا كثيراً من قرارات الحرمان .

والواضح أن الاعتبارات العملية فرضت الصفة العلمانية على الثقافة . ففي منتصف القرن الثاني عشر ، دأبت مجالس المدن على إنشاء المدارس ، لتعليم أبناء طبقة البورجوازية ، وتعتبر أول مدارس علمانية منذ نهاية العصور القديمة . فلم يعد التعليم موجها فحسب لمصلحة الأحداث الذين سوف يسلكون طرق الديرية ، أو يعدون لأن يكونوا قسسا . فالدراية بالقراءة والكتابة ، التي لا غنى عنها في ممارسة التجارة ، لم تعد قاصرة على رجال الدين وحدهم . على أن التاجر كان أسبق من النبيل في التعلم ، وذلك لأن ما يعتبره النبيل ترفا وحلية ، يعتبره التاجر من الضروريات . ومن الطبيعي أن تطالب الكنيسة بالإشراف على مدارس المدن ، فأدى ذلك إلى وقوع صدام بين سلطات المدينة والكنيسة . ولم يدفع المدن إلى الإلحاح في ذلك إلا الرغبة في الإشراف على المدارس التي أنشأتها لمصلحتها ، والحرص على إدارتها .

ومع ذلك فإن التعليم في مدارس المدينة لم يتجاوز التعليم الابتدائي ، وكل من أراد أن يواصل الدراسة ، فلا بد أن يلجأ إلى مدارس المؤسسات الدينية (الأديرة والكاتدرائيات) . ومن هذه المدارس ، تخرج « الكتاب » الذين تولوا منذ نهاية القرن الثاني عشر كتابة الرسائل ، وتدوين حسابات المدن ، ونشر اللوائح العديدة اللازمة للحياة التجارية . يضاف إلى ذلك أن هؤلاء « الكتاب » كانوا من العلمانيين ، نظرا لأن المدن ، لم تدخل في خدمتها ، عكس النبلاء ، موظفين من رجال الدين ، وذلك لأن ما كان لرجال الدين من امتيازات ، يصح أن يفيـــدوا منها في الإفلات من ولاية المدن وسلطاتها .

وكانت اللاتينية هي اللغة التي استخدمها الكتاب أول الأمر ، غير أنه في أوائل القرن الثالث عشر ، لجأ الكتاب إلى استخدام التعبيرات والمصطلحات المعروفة عندهم . فكانت المدن بذلك هى التى أدخلت لأول مرة فى الإدارة اللغة الدارجة .

على أن الروح العلمانية ارتبطت بحماس دينى بالغ الشدة ، فإذا دأب سكان المدينة على النضال مع السلطات الكنسية ، وإذا هددها الأساقفة بقرارات الحرمان من الكنيسة ، فإن الإيمان العميق والحماس الدينى ، على الرغم من كل ذلك ، قد غلب على سكان المدينة . ومن الدليل على ذلك ، ما زخرت به المدن من المؤسسات الدينية ، من الكنائس والأديرة ، ومن المنشئات والجمعيات الخيرية . وتجلى إيمان سكان المدن وتقواهم ، فى أنه بلغ بهم الإخلاص والجرأة أنهم تجاوزوا حدود الأرثوذكسية ، فى كل الأحوال والأزمنة ، اشتهروا بنزعتهم التصوفية ، وهذا هو السر فى أنهم فى القرن الحادى عشر ، اتخذوا جانب المصلحين الدينيين ، الذين ناهضوا السمعانية (Simony) وزواج القسس ، وفى أنهم فى القرن الثانى عشر ، نشروا ما اشتهرت به بعض الطوائف من الزهد والتنسك ، دون أن تنخرط فى سلك الديرية[1] ، وفى أنهم فى القرن الثالث عشر رحبوا بالرهبان الفرنسسكان والدومنيكان . على أن هذه الروح نفسها هى التى كفلت أيضاً النجاح للبدع ، ومن الدليل على ذلك ذيوع نحلة البيجنسيين .

ولما اشتهرت به المدن من الروح العلمانية والدينية ، تهيأت لأن تقوم بدور كبير فى الحركتين الكبيرتين ، وهما النهضة الأوربية والإصلاح الدينى؛

---

(١) ومن أمثلتها ، طائفتا بيجين Béguines ، وبيجار Begards ، من الإناث والذكور . (انظر Encyclopedia Britannica)

والمعروف أن اليهود مارسوا أوائل العصور الوسطى ، فى القرنين التاسع والعاشر ، ماكان يعرف بالتجارة الوضيعة التافهة وهى تتمثل فى إقراض المال والربا ، ولما ظهر التجار المسيحيون ، تقرر منع اليهود من ممارسة التجارة ، مثلما جرى من قبل منعهم من حيازة الأرض ، فلم يشتغلوا بالزراعة ، فاضطروا إلى الالتجاء إلى إقراض الأموال . وأضحى اليهود تحت رحمة سيد الأرض ، فلجأوا إلى إقراض الأموال مقابل الحصول على أرباح ، فإذا احتاج السيد إلى المال ، لم يسعه إلا أن يفرض على اليهود الضرائب ، غير أنه صار للملك دائماً من الحرية ما يجعله يأخذ من اليهود ما يملكونه بما يشاء من الوسائل ، وفى أثناء القرن الثانى عشر ، تقرر طرد غالبية اليهود من غرب أوربا .

مراجع ينبغى الإفادة منها

Adelson, Howard L. : Medieval Commerce New York 1961.

Ashley, W. J. : The Beginnings of Town Life in the Middle Ages. Quarterly Journal of Economics X. Boston Mass, 1896.

Ballard, A. : The English Boroughs in the twelfth Century Cambridge 1914.

Blanchet, A. : Les enceintes romaines de la Gaule. Paris 1907.

Boissonade, P. : Life and Work in Medieval Europe. (New York 1927).

Cambridge Economic History. Vol. III. Cambridge 1963.

Cambridge Medieval History Vol. VI.

Des Marez G. : Étude sur la propriété foncière dans les villes du Moyen âge et specialement en Flandre. Ghent 1898.

Gross, C. : The Gild Merchant 2 Vols. Oxford 1890.

Keutegen, F.W. : The Medieval Commune. Encyclopedia Britannica.

Luchaire A. : Les Communes françaises. Paris 1911.

Maitland, F.W. : Township and Borough. Cambridge 1898.

Mundy H. John and Peter Riesenberg : The Medieval Town. New York 1958.

Neilson, N. : Medieval Agrarian Economy. New York 1936.

Petit - Dutaillis, C.E. : Les Communes françaises. Paris 1947.

Pirenne H. : "Villes, Marchés, et Marchands au moyen âge". Revue historique LXVII, 1898.

: "Les Origines des constitutions Urbaines au Moyen âge". Revue Historique vols. LIII, LVII, 1893, 1895.

: "La Hanse flamande de Londres" Bulletin de l'Academie de Belgique Class des lettres 1899.

: Medieval Cities, Princeton 1925.

: Northern Towns and their Commerce. Cambridge Medieval History vol. VI.

Renard, Georges : Gild in the Middle Ages.

Saint-Léon, M. : Histoire des corporations des métiers,

Vander Linden H. : Les gildes marchandes dans les Pays-Bas au Moyen âge. Ghent 1869.

Wauters, A. : De L'origine, des premiers developpements des libertes communalies en Belgique. Brussels 1869.

الفصل الخامس

الخاتمة

اختلف تركيب غرب أوربا الاقتصادى والاجتماعى منذ سنة ١٣٠٠ ، اختلافا كبيراً عما كان سنة ١٠٠٠ ، فلم يكن فى سنة ١٠٠٠ شىء من المدن بالمعنى الاقتصادى المعروف ، ولم تتعد المدن طائفة من المساكن التى تجمعت حول كاتدرائية أو دير أو قلعة أحد النبلاء . أما فى سنة ١٣٠٠ ، فإن الجزء الواقع شمال روما بإيطاليا ، صار يعتبر إقليم المدن المستقلة ، فالنبلاء الذين استقروا أول الأمر بالقرى والريف ، أضحوا من سكان المدن ، وألفوا الطبقة العليا من أهل المدينة . واعتمدت أراضى القرى على المدن من الناحية السياسية ، وصار معظم هذه المدن جمهوريات أو كميونات . واختلفت صورة حكومتها ، فتدرجت من أرستقراطية فى البندقية إلى ديموقراطية ، على الأقل من الناحية الشكلية ، فى فلورنسة . وفى معظم المدن ظهرت الأحزاب السياسية التى بلغ نضالها من أجل الوصول إلى الحكم ، من القوة ما أصبح ضروريا أن تستقدم موظفا محايداً ، اشتهر باسم بودشتا ، ليتولى الحكم . وشنت المدن المختلفة ، الواحدة بعد الأخرى ، الحروب العنيفة ، واستخدمت فى ذلك قادة محترفين ، تولوا قيادة جيوش مأجورة . وقبض هؤلاء القادة على أزمة الحكم فى المدن حينا ، وأضحوا طغاة مستبدين .

ومن ثمّ حدث فى سنة ١٣٠٠ ، أن صار لبعض المدن ، بودشتات منتخبون ، وصار ابعضها طغاة ، وقلّ منها من تولى حكمها أمراء عن طريق الوراثة . والخلاصة أن المدن الإيطالية ، تأثرت وانطبعت ، بما اشتهرت به من الاختلاف السياسى ، وما نشب فيها باستمرار من نضال داخلى وخارجى . غير أن هذا لم يؤثر بصورة جدية فيما حدث من تطورها

الاقتصادى . إذ اشتهرت البندقية وجنوة وبيزا بأنها مدن تجارية كبيرة ، تملك من الأساطيل القوية ما جعلها تسيطر على البحر المتوسط . فنقلت سفنها إلى إيطاليا منتجات الشرق وشمال أفريقية . أما التوابل فحملها إلى الإسكندرية التجار المسلمون ، ثم باعوها إلى التجار الإيطاليين ، وحصل الإيطاليون أيضاً على القطن والحرير من الشام . وجنى كبار تجار إيطاليا من الأموال ما يزيد على ما استخدموه فى تجارتهم ، فسعوا إلى استثماره ، فأقرضوا ملك انجلترا أموالا ، حتى يتيسر لهم شراء الصوف الإنجليزى ؛ واستثمروا جانباً من ثروتهم فى موطنهم . وبفضل وفرة الثروة وسهولة الحصول على المنتجات من جميع البلاد ، تهيأ لنبلاء إيطاليا أن يعيشوا فى ترف وسلام لم يكن معروفا فى الغرب ، وكان ذلك الثراء من عوامل النهضة الأوربية .

أما المدن الكبيرة بألمانيا والتى لم تعترف بالسيادة للإمبراطور الألمانى ، فإنها حظيت بالاستقلال ، وبسطت سلطانها على ما يجاورها من الأراضى . على أن هذه المدن الحرة كانت تقع فى وسط أملاك الأمراء وأراضيهم ، ومع ذلك ازدادت رخاء وثروة ، بعد أن انتظمت فيما يعرف بالعصبة الهانزية ، التى اشتهرت ببحريتها ، وبمراكزها التجارية فى أنحاء أوربا . فارتحــل تجار الهانزا صوب الجنوب إلى إيطاليا ، وجلبوا إلى بلادهم ما أرادوه من السلع من البندقية وجنوه وميلان ، وتولوا توزيع هذه المنتجات فى شمال أوربا . وساد الرخاء مدن الفلاندر المشهورة بمنسوجاتها ، مثل انتورب ، وبروج وجنت وليل ، وجرى تصدير المنسوجات الفلمنكية إلى سائر بلاد أوربا ، وحملها البنادقة إلى الشرق .

وهيأت المدن سوقا للمنتجات الزراعية ، فصارت القرى تبيع ما يفيض من محصولاتها بالمدن . وترتب على نمو التجارة وتطور المدن ، أن تهيأ

لغرب أوربا اقتصاد نقدى ، وطبقة من التجار ، أى طبقة متوسطة تقع بين طبقة الفرسان وطبقة الفلاحين .

وكلما نمت المدن ، وشاع الاقتصاد النقدى ، تداعى النظام الإقطاعى ونظام الضياع . ففى القرن الثانى عشر ، صار كونتات شامبانيا يمنحون إقطاعات لم تكن إلا عبارة عن خراج سنوى يجرى تحصيله نقدا ، وحلف لهم أرباب الإقطاعات يمين التبعية ، غير أنهم لم يكونوا مع ذلك سوى فرسان مأجورين ، من اليسير قطع رواتبهم . وفى القرن الثالث عشر صار بارونات انجلترا يؤدون للملك مبالغ معينة من المال ، مقابل الإعفاء من الخدمة العسكرية ، أو تقديم جماعة من الفرسان المأجورين . يضاف إلى ذلك أن كبار السادة الإقطاعيين ، أخذوا يحلون موظفين يتقاضون أجورا ، مكان الأتباع ، فى بعض الوظائف بقصورهم مثـــل وظائف الصنجيل ، والكندسطبل والمارشال . والخلاصة أنه حوالى سنة ١٣٠٠ ، اختفى إلى حد كبير ماكان من علاقات شخصية سابقة بين السيد والأتباع ، ولم يتبق منها أصلا ، إلا طائفة من الالتزامات المالية .

وللأحوال الاقتصادية المتغيرة آثار على طبقة النبلاء ، إذ أحرز كبار أمراء الإقطاع السلطة والموارد ، فأصبح لهم من الأسواق ، ما يغل لهم رسوما تدفع نقدا ، وصار لهم من المدن ، ما تمدهم لا فحسب بدخل نقدى ، بل أيضا برجال من الطبقة الوسطى ، يجرى استخدامهم موظفين. وبفضل استخدام الدخل النقدى فى استئجار الموظفين والجند ، أضحى فى وسع السيد الكبير من الناحية العملية أن يستغنى عن أتباعه . أما السيد الصغير الذى يحوز قرى قليلة العدد ، فلم تتهيأ له هذه الفرص ، وكل ما يستطيع أن يناله ، هو أن يجبى بعض العوائد من التجار عند أحد الجسور ، أو من الباعة الجائلين فى سوق قريبة ، غير أن الثروة الجديدة التى نجمت عن المدن والتجارة ، فإنها تجاوزته ، وليس له من سبيل للحصول على المال ، إلا بالالتجاء إلى بيع

محصولات ضيعته وأن يحول إلى الدخل النقدى ، ما يحصل عليه من خدمات فلاحيه ، وما يتقاضاه من الخراج عينا . وسبق أن رأينا أن كل السادة اتبعوا هذه الوسيلة ، بل إن كثيراً منهم ، أجروا ضياعهم ، ولم يقوموا بجباية خراجها مباشرة . ولم تحل سنة ١٣٠٠ ، حتى أصبحت نسبة كبيرة من سادة فرنسا وانجلترا ، الذين كانوا أصلا ملاكا للأراضى ، يعيشون على إيجارات نقدية ، جرى تحديدها بمبالغ معينة . والخلاصة أن النبلاء أضحوا فى سنة ١٣٠٠ ، يعيشون فى ترف ورخاء تطلب من كثرة التكاليف ما لم تتكلفه الحياة سنة ١٠٠٠ . وأخذ النبلاء الصغار يهجرون حصونهم الكئيبة ، ويشيدون دوراً حصينة بضياعهم ، متعددة الحجرات . وأخذ السادة الكبار يشيدون قصورا فى داخل أسوار قلاعهم ، فعاشوا مثلما يعيش الأمراء ، على أن عددا كبيرا من التجار فاقوا صغار النبلاء بما توافر لهم من الأرباح والأموال ، فعاشوا فى ترف كأنهم سادة ، وبفضل خدمتهم للملوك والأمراء نافسوا النبلاء من أجل الوصول إلى السلطة والحكم .

وتأثر وضع الفلاح بسبب نهوض المدن وإحياء التجارة ؛ إذ ترتب على ازدياد سرعة نمو المدن ، فى القرنين الحادى عشر والثانى عشر ، أن انتقل عدد كبير من الفلاحين إلى المدن ، بإذن سادتهم أو بدون إذنهم ، فأضحوا أعضاء فى الطبقة المتوسطة الجديدة ، طبقة التجار أو الصناع . ومع ذلك فإن معظم المدن لم يشجع هذه الهجرة فى نهاية القرن الثالث عشر ، إذ كان بها من السكان ما يكفى حاجة السلع التجارية ويؤدى الخدمات . ومن الطبيعى أن يؤدى هؤلاء النزلاء الجدد إلى خفض المستوى العام للمعيشة . إذ تهيأت دائماً الفرصة لكل فلاح مغامر كفء يريد أن يرتقى ، بأن يذهب إلى المدينة . غير أنه أضحى من العسير أن ينجح فى تحقيق غرضه ، فتكونت الطبقة المتوسطة ، وانتشرت من تلقاء نفسها على نطاق واسع .

أما الفلاحون الذين مكثوا بالأرض ، فإنهم أفادوا أيضاً من إحياء الاقتصاد النقدى ، فحوالى سنة ١٣٠٠ ، اشترى كثير من الأرقاء حريتهم ، وحول عدد كبير من الفلاحين الأحرار خدماتهم وإيجاراتهم النوعية ، إلى أجور نقدية . ولم يلبث تحول الإيجارات والخدمات المتحصلة من المستأجرين غير الأحرار ، أن صار أمراً مألوفا ، لاسيا فى انجلترا . والواضح أن تحول الخدمة إلى الأموال ليس له أهمية مباشرة ، ما لم يقترن ذلك بالحصول على قدر وافر من الحرية ، ليتصرف الفلاح فى وقته ومنتجاته . فهو يستطيع بذلك أن يبيع الفائض من إنتاجه ، ويتصرف كيفما يشاء فى وقت فراغه . ولما ظهر التضخم المالى فى القرن الرابع عشر ، أفاد منه فائدة كبيرة ، فتحددت التزاماته ، وازدادت قيمة ما يدفعه . ويحدث هذا على الأخص عند ندرة العمل الناجمة عن كارثة من الكوارث ، مثل الوباء الأسود ، لما ترتب عليه من ازدياد ارتفاع الأجور . ومع ذلك فإن الفلاح لا زال من الناحية السياسية ، لاحول له ولا قوة إزاء طبقة النبلاء والطبقة المتوسطة ، يضاف إلى ذلك ما تعرض له من الأذى والضرر نتيجة للحروب التى دأب على شنها الملوك والنبلاء .

وازداد عدد سكان غرب أوربا بين سنتى ١٠٠٠ ، ١٣٠٠ ، فمن الواضح أن عدد سكان انجلترا ارتفع فى سنة ١٣٧٧ إلى نحو ٢٫٢٣٠٫٠٠٠ بعد أن كان ١٫١٠٠٫٠٠٠ فى سنة ١٠٨٦ ، وبلغ عدد سكان فرنسا فى منتصف القرن الرابع عشر نحو ١٦ مليون . وتهيأ للزراعة ، فى هذه الفترة ، مساحات كبيرة جديدة من الأراضى ، وازداد عدد سكان المدن .

